شرح

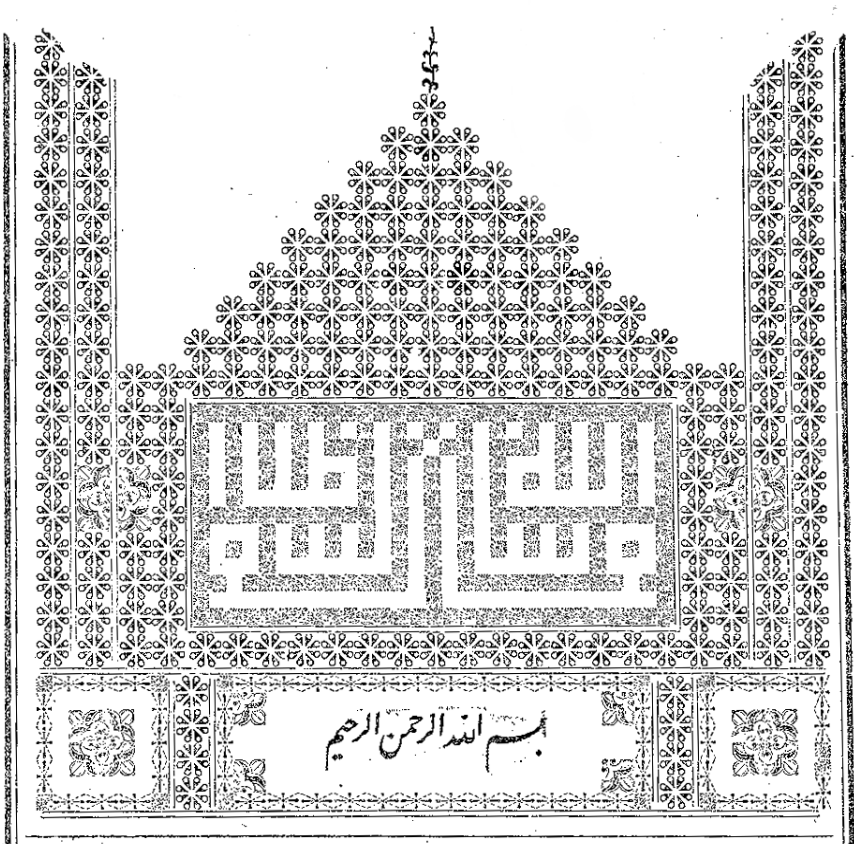
العلامة أبي الليث السمرقندي

على الرسالة العضديه في علم الوضع لعضدالدين عبد الرحمن
الايجي مع حاشية العلامة الشيخ محمد الدسوقي
المالكي رحمهم الله
تعالى

(الطبعة الأولى)
سنة ١٣٢٩ — هجرية

(طبع على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر)

(طبع بالمطبعة الجماليه بمصر)
(الكائنة بحارة الروم بعطفة التتري)
(لأصحابها محمد أمين الخانجي وشركاه — وأحمد عارف)



الحمد لله الذي خص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ﴿ وبعد ﴾ فيقول العبد الفقير محمد الدسوقي هذه تقييدات تتعلق بشرح العلامة السمرقندي على الرسالة العضدية استنبطتها من تقرير شيخنا العلامة أبي الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين (قوله الذي خص) أي لأجل تخصيصه لأن الموصول وصلته بمعنى المشتق وتعليق الحكم بمعنى المحكوم عليه بمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فيكون في كلامه اشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد لأفعاله كما يستحقه لذاته فان قلت ان الحكم لم يتعلق بالمشتق بل بموصوفه قلنا الصفة والموصوف كالشيء الواحد واذا علمت أن هذا الحمد واقع في مقابلة التخصيص ظهر لك أنه حمد مقيد لا مطلق وحينئذ فيثاب عليه ثواب الواجب والفرق بين المطلق والمقيد ان الاول حمد على مجرد الذات والثاني حمد على النعمة وليس المراد بالمطلق ما ليس واقعاً في مقابلة شيء لان من أركان الحمد المحمود عليه ولا

الانسان

وجود للماهية عند فقد بعض الاركان والمقيد أفضل من المطلق لانه بمنزلة أداء الدين الذي هو أفضل من الصدقة وآثر التعبير بالموصول وصلته دون المشتق لان المشتق لم يرد اذن شرعي باطلاقه فتوصل الى اتصاف الباري بمبدئه بذلك وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه (قوله خص الانسان الخ) معنى اختصاصه بما ذكر انفراده به من بين العقلاء والمراد بالانسان آدم بجعل أل للعهد الخارجي عند البيانيين أو الذهني عند النحاة وعلى هذا ففي كلامه من المحسنات البديعية التلميح لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها أو المراد به افراد الحيوان الناطق بجعل أل للاستغراق وهو الظاهر اذ لا قرينة على العهد وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام والكلمات قال العمادي ونلتزم ذلك والعهدة عليه وهذا اللزوم كله مبني على أن التخصيص بالنسبة لغيره من العقلاء أما ان أريد التخصيص بالنسبة لغير الانسان من الحيوانات العجم فلا يلزم ذلك قال شيخنا الحفني والذي يظهر أن المراد بالانسان آدم وان المراد بتخصيصه بمعرفة ذلك ثبوت تلك المعرفة له أولا فلا ينافي ثبوتها لغيره من الملائكة والجن ثانيا فان الملائكة علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له به وحينئذ فلا يصح ما التزمه العمادي ان كان مراده عدم معرفتهم مطلقا اما ان أراد عدم معرفتهم اولا صح ما التزمه اه كلامه وعلى هذا يجب ان يراد بتخصيصه بمعرفة أوضاع الكلام معرفته لجميع الكلام الموضوع أي جميع اللغات اذ الظاهر أن الملائكة كانوا يعرفون بعض اللغات قبل آدم اذ كانوا يسبحون المولى بأنواع التسبيح وقال تعالى حكاية عنهم أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء تأمل قال شيخنا الحفني وهذا كله اذا كان المراد بقوله خص الانسان بمعرفة أوضاع الكلام أي خصه بمعرفة مدلول الكلام الموضوع على أنه من اضافة الصفة للموصوف وفي الكلام حذف مضاف أما ان جعلنا الاضافة حقيقية اي خصه بمعرفة وضعه الكلام لمعانيه أي انه ألهمه كيف يضع الالفاظ لمعانيها بناء على المرجوح من أن الواضع غير الله فلا مانع مما التزمه العمادي اذ لم يثبت وضع من الجن ولا من الملائكة (قوله بمعرفة) اي علم بناء على التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان كانا قد يختلفان عملا بتعدي المعرفة لمفعول واحد والعلم لاثنين وقيل العلم مختص بادراك المركبات كادراك قيام زيد من نحو قام زيد والكليات كادراك معنى الانسان والمعرفة بالبسائط كادراك النقطة والجزئيات كادراك زيد وقيل تختص المعرفة بالادراك المسبوق بالجهل والعلم بخلافها ولذا يقال على الله عالم دون عارف وعلى التحقيق يكون عدم القول المذكور لعدم السماع لان صفاته تعالى كاسمائه توقيفية والباء داخلة على المقصور وهو

أوضاع الكلام ومبانيه وجعل الحروف أصول كلمته وظروف معانيه والصلاة والسلام على

جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامتين السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو فى الغالب فى الاستعمال فذهب السعد الى أن الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى أن الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وأما قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * قد قاله الحبر الهمام السيد

فليس بجيد لان هذا مذهب السعد لا السيد (قوله أوضاع الكلام) يصح أن تكون الاضافة حقيقية على معنى اللام والمراد المعرفة التصديقية اى خصه بالجزم بوضع الله كل فرد من الكلام لمدلوله الذى وضعه له لا التصوّرية اذ ليس المراد انه خصه بحصول صورة الوضع فى ذهنه ويصح أن يكون من اضافة الصفة للموصوف وهو وان كان فيه تكلف من جهة جعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى المفعول الا أنه هو الذى يؤيده قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وعلى كل حال فعبارة الشارح لا تقتضى الجرى على القول الضعيف وهو ان الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لا يستلزم كونه واضعاً انما يلزم هذا لو قلنا ان المراد بمعرفة الوضع الهامه أن يضع هذا اللفظ لهذا المعنى وهذا وان كان كلام الشارح يحتمله الا أنه غير متعين والمراد بالكلام اما حقيقته أى اللفظ المركب أو الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة أجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه اما على الكلام وحينئذ فيكون مفيدا للوضعين الشخصى والنوعى والوضع الشخصى ما تعلق باللفظ بخصوصه والنوعى ما تعلق بكلى ككل فعل وفاعل موضوع لثبوت الحدث للفاعل واما على أوضاع وحينئذ فيكون مفيدا للثانى فقط بناء على أن المركب موضوع وضعاً نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثانى يتعين عطفه على أوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصى ولا يصح عطفه على الكلام لان الضمير راجع له فيلزم اضافة الشئ الى نفسه وايضاً يكون تكراراً مع ما قبله (قوله ومبانيه) جمع مبنى والمراد به الكلمات التى بنى الكلام عليها (قوله أصول كلمته) أى الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلمة اليه من اضافة الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون فى الكلام استخدام كما لا يخفى (قوله وظروف معانيه) أى وجعل الحروف ظروف معانى الكلام اى بعد جعلها اجزاء للكلمات وجعل الكلمات أجزاء للكلام وظاهره ان الكلام له معان مع أن له معنى واحدا وقد يقال ان ال فى الكلام للاستغراق فجمع المعانى نظراً لافراد الكلام والمعنى والمفهوم المدلول شئ واحد بالذات مختلفة بالاعتبار

المشتق من مصدر الفضل والحكم

فما وضع له اللفظ يقال له معنى باعتبار انه يعنى من اللفظ و باعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول و باعتبار فهمه من اللفظ وادراكه منه يقال له مفهوم و بين المعانى والمبانى الجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين فى حرفين متباعدى المخرج ولا يخفى مافى ذكر الاوضاع وما بعده من براعة الاستهلال وهى أن يكون مطلع التأليف سواء كان نثراً أو نظماً دالاً على ما بنى عليه بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم ووجه التسمية ان الاستهلال معناه الابتداء يقال فعل كذا فى مستهل الشهر أى ابتدائه والبراعة من برع الرجل اذا فاق أقرانه فمعنى براعة الاستهلال فوقان الابتداء اى ان الكلام المبدوء بالبراعة المذكورة فاق ابتداؤه ابتداء ما لم يبتدأ بها (قوله المشتق من مصدر الفضل والحكم) المشتق مأخوذ من الاشتقاق اما بالمعنى اللغوى وهو الاخذ وعلى هذا فالمراد بالمصدر محل الصدور فهو مصدر ميمى اى والصلاة على المأخوذ اى المخرج من محل صدور الفضل والحكم والمراد بالفضل الكرم والحكم جمع حكمة بمعنى العلم والمراد بمحل صدور الفضل والحكم اما قريش او العرب مطلقا اذ لا شك انهم اصل فى الكرم والحكم لاستفادة العلوم الادبية منهم ولذلك كانوا ينطقون بالحكم اى الكلمات المؤثرة فى القلوب ألا ترى الى قول بعضهم

ألا كل شئ ما خلا الله باطل ＊ وكل نعيم لا محالة زائل

و بيت ستبدى لك الايام ما كنت جاهلا ＊ ويأتيك بالاخبار من لم تزود

و بيت ومهما يكن عند امرئ من خليقة ＊ وان خالها تخفى على الناس تعلم

و فى الحديث ان من الشعر حكما و يحتمل ان يكون شبه اخراج ذاته صلى الله عليه وسلم من قريش باشتقاق الفعل او الوصف من المصدر بجامع كثرة الافادة فى كل لان المشتق أكثر افادة من المصدر لدلالته على الحدث والزمان والنسبة أو الحدث والذات ودلالة المصدر على مجرد الحدث وكذلك ذاته عليه الصلاة والسلام أكثر كرما وحكمة من قريش واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاشتقاق مشتق بمعنى مخرج على طريق الاستعارة المصرحة التبعية وقوله مصدر ترشيح لها و يحتمل أن يكون المراد بمحل صدور الفضل والحكم النور المحمدى الذى خلق منه صلى الله عليه وسلم اذ لا شك انه محل لصدور كل شئ أو ان المراد به الاوصاف الحسنة التى هى سبب للفضل والعلم كالصبر والتواضع والحلم وهو حينئذ مبالغة فالتيامه بها فيه كانه أخذ منها على حد قوله تعالى خلق الانسان من عجل هذا و يحتمل أن المراد الاشتقاق الاصطلاحى لكن فى الكلام حذف اى المشتق داله وهو افضل واحكم من كل

الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم الموصول بالفاظه أنواع السعادة والهدى المضمر في اشاراته أصناف الحكم

انسان وقوله من مصدر الفضل على هذا الاضافة للبيان اى مصدر هو الفضل والحكم فالفضل والحكم مصدران اشتق منهما اللفظ الدال عليه عليه الصلاة والسلام اى أفضل وأحكم من كل أحد وانما كانت اضافة مصدر لما بعده على هذا للبيان لان مصدر أعم من الفضل والاضافة التى للبيان هى التى يكون بين المضافين عموم وخصوص مطلق أما البيانية فهى التى يكون بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله والحكم) جمع حكمة وهى العلوم الادبية الموافقة للشرع لا الشرعية اذ لا شرع اذ ذاك وعلى هذا الاحتمال الاول من أن المراد الاشتقاق اللغوى تأمل (قوله لمحاسن الافعال) من قبيل اضافة الصفة للموصوف كالذى بعده اى الافعال المحاسن بمعنى الحسنة والشيم المكارم بمعنى الكريمة والمحاسن جمع حسن على غير قياس أو انه جمع محسن بمعنى حسن كمذهب ومذاهب ومصدر ومصادر واعلم ان العمل ما كان ناشئاً عن روية وتدبر فى ثم كان خاصاً بالعاقل بخلاف الفعل فانه أعم فان قلت حيث كان الخاص بالعقلاء هو العمل كان الظاهر ان يقول لمحاسن الاعمال قلت أجيب بانه انما عدل للافعال لاجل براعة الاستهلال لان الفعل من مباحثنا وأيضاً التعبير بالافعال أكمل للاشارة الى ان ما صدر منه حسن ولو لم يتدبر فيه ويترو (قوله ومكارم الشيم) جمع شيمة بمعنى الطبيعة والخلق أى الجامع للطبائع والاخلاق الحسنة ففيه وصف للنبى بحسن أحواله الظاهرية والباطنية (قوله الموصول بألفاظه) أى المرتبط بألفاظه وفى كلامه هذا براعة استهلال لانه يشير الى أنه يبحث فى هذا الكتاب عن الموصول والمراد بالسعادة الظفر بخير الدارين والمراد بأنواعها الامور الموصلة اليها أعنى مسائل العلم والمراد بالهدى الاهتداء الذى هو من أوصاف الشخص اى المرتبط بكلامه مسائل العلم الموصلة للسعادة أى ان كلامه عليه الصلاة والسلام لا يخرج عن مسائل العلم الموصلة للسعادة ولاهتداء الناس فاضافة الانواع التى هى بمعنى المسائل للسعادة لادنى ملابسة والعطف حينئذ من عطف المسبب على السبب (قوله المضمر) أى المخفى من أضمرت الشئ أخفيته (قوله فى اشاراته) الاشارة هى تحريك العضو على وجه مخصوص والمراد بأصناف الحكم مسائل العلم وحينئذ فالمعنى انه صلى الله عليه وسلم أخفى وأودع فى اشاراته وتحريك بعض أعضائه مسائل علمية بحيث ان الحاذق يفهم من اشاراته عليه الصلاة والسلام علوما فليست اشاراته عليه الصلاة والسلام عبثاً ويحتمل ان يكون المراد باشاراته كلامه أى انه أخفى فى كلامه أنواع الحكمة فيكون اشارة للاحكام المأخوذة من كلامه عليه الصلاة

والتقى

والتقى محمد المذكور اسمه فى التوراة والانجيل وعلى آله مظهر الحق ومبطل الاباطيل ماظهر النجم فى الظلم

والسلام بطريق الالتزام اى ان كلامه كما أنه يفيد أحكاما بطريق الصراحة كذلك يفيد أحكاما بطريق الالتزام فظهر لك مما قلناه ان اصناف الحكم مرادف لانواع السعادة (قوله والتقى) جمع تقاة وأصلها تقية وأصلها وقية والحاصل ان الاصل الاصيل وقية أبدلت الواو تاء فصار تقيية تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت الفا فصار تقاة والتقى امتثال الاوامر واجتناب النواهى ولها أنواع ثلاثة التباعد عن الشرك والتباعد عن المعاصى والتباعد عما يشغل عن الله هذا هو أصناف التقوى وظاهر ان هذه أوصاف للعبد فلا معنى حينئذ لكونها مضمرة فى اشاراته عليه الصلاة والسلام ويجاب بان المراد بالتقى ما يتقى به اى ما هو سبب فى التباعد وهو يرجع للعلم وحينئذ فالعطف مرادف (قوله محمد) بدل أو عطف بيان من المشتق او خبر لمحذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد أوقع فى النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته (قوله المذكور اسمه الخ) أى لا بهذا العنوان اذ اسمه فى التوراة طاب وفى الانجيل ماحى واعا خصهما بالذكر لشدة انكار المتمسكين بهما لبعثته عليه الصلاة والسلام والشارح يشير الى أنه كان ينبغى لهم الاذعان لنبينا الشهادة كتابيهما ببعثته فاندفع ما يقال انه قد ذكر فى القرآن ايضا وأما الزبور فهو مواعظ لا أحكام فيه (قوله وعلى آله) هم فى مقام الدعاء أتقياء المؤمنين وقيل كل مؤمن ولو عاصيا وقوله مظهر الحق اى محل ظهوره وهذا يدل على ارادة المعنى الاول للآل الا ان يراد بالحق خصوص الايمان ثم ان الحق مطابقة النسبة الخارجية للنسبة الكلامية وعكسه الصدق فهو مطابقة النسبة الكلامية للخارجية فالمطابقة فى الاول تعتبر صفة للخارجية وفى الثانى تعتبر صفة للكلامية (قوله ومبطل) أى محل بطلان اى خفاء الاباطيل فالمراد بالبطلان الخفاء بقرينة مقابلته بمظهر وجعل الآل محلا للظهور والبطلان تجوز لان محل الاول حقيقة الحق بمعنى انه قائم به ومحل الثانى الباطل والآل اعاهم محل للزوم ذلك وهو الاظهار والابطال (قوله الاباطيل) جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل نحو كاهل وكواهل ولابد من التجريد فى الاباطيل بأن يراد بها مجرد الذات بقطع النظر عن وصفها بالبطلان والا كان الكلام من تحصيل الحاصل والمراد بابطال الباطل اخفاؤه واعدامه أى ان آله عليه السلام محل لاعدام الاشياء التى تتصف بالبطلان واخفائها (قوله ماظهر النجم) أى النبات الذى لا ساق له ويقابله الشجر وهو النبات الذى له ساق والمراد بالعلم الجبل كما فى قول الخنساء

وإن صخراً لتأتم الهداة به * كأنه علم فى رأسه نار

وما اشتهر النجم فى العلم ﴿أما بعد﴾ فلما شاع فى الامصار وظهر ظهور الشمس فى النهار الرسالة العضدية التى افادها المولى

وخص العلم بالذكر لان الغالب ظهور النجم فيه (قوله وما اشتهر) أى ومدة اشتهار النجم أى الكوكب وقوله فى العلم اى فى حال كونه علما اى علامة يهتدى بها فى البر والبحر ثم انه ليس المراد التحديد بل هذا كناية عن دوام الصلاة على من ذكر كما هو عادة العرب من كناياتهم عن التأبيد بالتحديد كما فى قوله

اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم

فأسود العين اسم لجبل فكنى بمدة اقامته عن دوام لؤمهم و بين النجمين والعلمين الجناس التام لفظا وخطا لاتفاق الكلمتين المتجانستين فى جميع الحروف والترتيب والشكل (قوله و بعد فلما الخ) يحتمل ان الواو للاستئناف والفاء زائدة والظرف معمول لمحذوف اى واقول بعد ما تقدم لما شاع الخ ويحتمل ان الفاء واقعة فى جواب أما المتوهمة او التى نابت عنها الواو (قوله فى الامصار) جمع مصر وهو محل قسم الفىء والغنائم وخصها بالذكر لانها محل ظهور العلم وكتبه غالبا (قوله وظهر) هو بمعنى شاع وغاير فى العبارة لدفع الثقل الحاصل بتكرار اللفظ وقوله ظهور الشمس أى مثل ظهور الشمس فهو تشبيه بليغ اى كظهور جزء من جزئياتها لان الشمس كلى والظاهر فرد من أفرادها وان كان الكلى منحصراً فيه وقوله فى النهار تأكيد لما يفهم مما قبله نظير سمعت بأذنى (قوله الرسالة) تنازعه شاع وظهر والمناسب لقول المصنف هذه فائدة ان يقول الشارح الفائدة لكنه ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى عظم هذه الفائدة وانها حرية أن تسمى رسالة وان سماها مؤلفها فائدة تواضعا منه قيل الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخص الثلاثة خصوصا مطلقا والثانى أخص من الثالث كذلك (قوله التى أفادها) حذف المتعلق لافادة العموم أى التى أفادها لكل طالب وسيأتى للشارح أن الفائدة ما استفيد من علم أو مال فحقها أن تقع على المعانى وهنا أوقعها على الالفاظ لانها هى المفادة من المؤلف والحاصل أن مقتضى ما هنا ان التأليف اسم للالفاظ ومقتضى ما يأتى انه اسم للمعانى فقد حصل فى كلامه تناف ويجاب بانه أطلق على هذه الالفاظ المفادة لفظ فائدة لكون هذه الالفاظ وسيلة للمعانى فكانها نفس المعانى (قوله المولى) من جملة معانيه السيد أى الذى يفزع اليه فى مهمات الامور من العلوم وغيرها ومن جملة معانيه الناصر ولا شك ان كلا من المعنيين يصح ارادته هنا لان

الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم المجتهدين عضد الحق والدين

المصنف كان يفزع اليه فى العلوم وناصر الاهل الحق باقامة الادلة والرد على المخالفين من أهل الضلال فقد اجتمع فيه الامران (قوله الامام) أى المقتدى به والمقدم على غيره فى العلوم العقلية والنقلية فقد ألف كثيرا من الكتب العظام كشرح مختصر ابن الحاجب الاصولى وله الفوائد الغياثية فى المعانى والبيان وله المواقف فى علم الكلام (قوله المحقق) من التحقيق وهو ذكر الشئ على الوجه الحق و يطلق على اثبات المسئلة بالدليل عقليا كان أو نقليا فالمعنى حينئذ الامام الذى يذكر المسائل على الوجه الحق او يثبتها بالادلة (قوله والفاضل) أى المتصف بالفضل وهو صفات الكمال (قوله المدقق) مأخوذ من التدقيق وهو ذكر المسائل الدقيقة وان لم يذكر لها دليل و يطلق على اثبات دليل المسئلة بدليل آخر بان يكون بعض مقدمات الدليل الاول نظريا فيؤتى بدليل آخر على هذه المقدمة حتى ينتهى الامر الى الضرورة كان تقول فى الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث ثم تقيم دليلا على الصغرى بقولك العالم ملازم للاعراض التى شوهد تغيرها وكل ملازم المتغير فهو متغير وهذا معنى قول المحشى التدقيق تقوية الدليل المثبت للمسئلة بدليل آخر فبين التحقيق والتدقيق التباين على كل من الاطلاقين (قوله خاتم) بكسر التاء وفتحها وهو فى الاصل اسم للآلة التى يطبع بها وحينئذ فالكلام من قبيل التشبيه البليغ أى انه كالخاتم للمجتهدين بجامع الترويج فى كل فالختم يروّج الرسالة المطبوعة به وكذلك المؤلف مروج للمجتهدين فكانهم بدونه عدم أوان خاتم مستعار لمروج استعارة تبعية بان شبه الترويج بالختم واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الختم خاتم بمعنى مروج و يصح أن يراد بقوله خاتم معنى آخر وحينئذ فهو بكسر التاء لاغير والمجتهدين جمع مجتهد مأخوذ من الاجتهاد وهو لغة بذل الجهد فى طلب المقصود واصطلاحا بذل الجهد فى استنباط الاحكام من الكتاب والسنة أو من كلام العرب وهو ثلاثة أقسام اما مطلق وهو المؤسس للقواعد واما مجتهد مذهب وهو الذى يستنبط الفروع من القواعد التى أسسها امامه واما مجتهد فتوى وهو الذى ينظر فى الادلة و يرجح بعض الاقوال على بعض ومراد الشارح أن المصنف مجتهد فى العلوم العقلية والالهية وهو علم التوحيد لانه انما اشتهر بذلك لا أنه كان مجتهدا فى الفقه وقد يقال لا مانع من أنه كان أيضا مجتهد مذهب فى فقه امامه وهو مذهب الامام الشافعى (قوله عضد الحق) العضد ما فوق المرفق من الكتف وهو محل قوة اليد وأصل قوة البدن قوة اليد اذا علمت ذلك ففى الكلام مجاز مرسل فقد أطلق الملزوم وهو العضد وأراد لازمه وهو القوة واشتق من القوة مقوفهو مجاز مرسل تبعى أو ان فى الكلام استعارة بالكناية بان شبه الحق بانسان واثبات

أعلى الله درجته فى أعلى عليين وكانت مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار

العضد تخييل والمراد هنا بالحق النسبة الخارجية الموافقة للنسبة الكلامية والمراد بالدين ما شرع من الاحكام أعنى النسب التامة كثبوت الوجوب للنية فى قولك النية واجبة والمراد بتقوية تلك النسب اقامة الادلة العقلية والنقلية عليها واذ قد علمت ان المراد بالدين النسب التامة التى شرعها الشارع تعلم ان عطفه على الحق من قبيل عطف الخاص على العام لان الحق يشمل النسبة فى قولك قام زيد عند مطابقتها للواقع ثم ان قوله عضد الحق والدين من قبيل التصرف فى العلم وقد قيل انه ممنوع وذلك لان لقبه الذى اشتهر به العضد واسمه عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار الايجى بياء ساكنة بعد همزة مكسورة نسبة لايج بلدة بالعجم من أعمال كرمان من جملة تلامذة شمس الدين الكرمانى والسعد التفتازانى والضياء القرمى وغيرهم وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه فى القلعة الى أن مات سنة ست وخمسين وسبعمائة (قوله أعلى الله درجته) جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء للمصنف أى اللهم أعل درجته أى منزلته التى يحل فيها (قوله فى أعلى عليين) اعلم أن عليين اسم لأعلى مكان فى الجنة والمنازل التى فيه متفاوتة فى العلو فقوله فى أعلى عليين أى فى أرفع أعلى مكان فى الجنة وهو متعلق بمحذوف أى جاعلا تلك الدرجة فى أعلى عليين وقيل ان عليين اسم مكان فى السماء السابعة تجتمع فيه أرواح المؤمنين وكلا المعنيين مناسب هنا (قوله وكانت مشتملة) الجملة حالية وقد مقدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها (قوله على مسائل) تطلق المسئلة على القضية وعلى نسبتها فعلى الاول يكون اشتمال الرسالة على المسائل من اشتمال الكل على أجزائه لان الرسالة ألفاظ وعلى الثانى من اشتمال الدال على المدلول (قوله دقيقة) أى خفية (قوله وتحقيقات) أراد بها المسائل المحققة أى المذكورة على الوجه الحق لان التحقيق وصف المحقق وهو المؤلف فلا تشتمل الرسالة عليه وحينئذ فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله عميقة) من العمق بفتح العين وضمها وهو بعد القعر ومن المعلوم ان بعد القعر لا يكون الا للمحسوسات فلا بد من التجريد بان يراد مطلق البعد مجردا عن المضاف اليه والمعنى تحقيقات بعيدة أى صعبة يشق ادراكها والوصول الى فهمها (قوله مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار) أى حالة كونها مصاحبة لغاية الايجاز والغاية والنهاية مترادفان بمعنى آخر الشئ وكذا الايجاز والاختصار مترادفان بمعنى واحد وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أولا وقيل تقليل اللفظ مع كثرة المعنى فقد تفنن الشارح فى التعبير والخطب محل اطناب ودفع بهذا ما يتوهم من أنها لما اشتملت على

ولم يكن لها بد من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ويبلغ في تبيين المرام وتحقيق المقاصد اقصاها أردت الخوض في تتميم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه خرائدها اللثام

المسائل المذكورة كانت مطوّلة (قوله ولم يكن لها بد) الجملة حالية أي والحال انه لم يكن لها غنى أي لم تكن مستغنية عن شرح يبين معانيها لاشتمالها على الاوصاف المذكورة (قوله لا يغادر صغيرة) أي لا يترك نكتا صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها أي ضبطها وبينها وفيه من المحسنات البديعية الاقتباس وهو ذكر شيء من القرآن أو السنة لا على انه منه ولا يضر مخالفته لمعنى الآية وهو لا يترك الكتاب معصية صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومي

لئن أخطأت في مدحيك ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع

مقتبسا من قوله تعالى ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع اذ معناه بواد لا ماء به ولا نبات وقد نقله الشاعر الى جناب لا خير فيه ولا نفع وانما لم يقل أحصاهما مع انه مقتضى الظاهر لان موصوف الصغيرة والكبيرة جمع أي نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة كما علمت أو يقال انه حذف من الاول لدلالة الثاني أي لا يغادر نكتة صغيرة الا أحصاها ولا كبيرة الا أحصاها (قوله المرام) بفتح الميم أي المطلوب وأصله مروم على وزن مفعل نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (قوله أقصاها) أي أقصى المرامات والمقاصد أي غايتها فالضمير ليس راجعا للمضاف بل للمضاف اليه ولما كانت المقاصد جمعا أتى بضمير جمع المؤنث فاندفع ما يقال ان الواجب أقصاهما لان الضمير راجع للتبيين والتحقيق وهما شيئان لا جمع ثم ان التحقيق ليس قاصرا على أقصى المقاصد أي غايتها دون أوّلها وأوسطها بل المراد انه يبلغ جميع المقاصد (قوله أردت الخوض) جواب لما أي أردت الشروع في شرح عليها يسمى تتميم المرام أي الاتيان به تاما وفي الكلام استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه تتميم المرام ببحر متسع يشق على خائضه الوصول لساحله واثبات الخوض تخييل أو انه شبه الشروع في تتميم المرام بالخوض بجامع المشقة فان الشارع فيه تناله مشقة إعمال الفكر ومراجعة النقول واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة (قوله في تتميم المرام) أي المطلوب أي في الاتيان به تاما ثم ان المناسب لمراعاة المطابقة اللفظية أن يقول في تبيين المرام لكن لما كان المراد التبيين على وجه التمام ولا يستفاد هذا من التعبير بقوله تبيين عدل عنه الى التعبير بتتميم (قوله على وجه) حال من تتميم أي حالة كون التتميم المذكور آتيا على وجه أي طريق وحالة لا يشوبه خفاء (قوله عن وجوه خرائدها) أي الرسالة والخرائد جمع

مع جمود القريحة وكلال الطبيعة تحفة للحضرة العلية الامير الاعظم والقهرمان الاكرم ظل الله على الانام

خريدة وهي في الاصل المرأة الحسناء المحتجبة فشبه الشارح مسائل هذه الرسائل الدقيقة بالنساء الحسان بجامع الحسن والاحتجاب واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وقوله يكشف و وجوه واللثام ترشيح يصح أن يكون باقيا على حاله لم يقصد به الا مجرد تقوية الاستعارة و يصح أن يكون الكشف متجوزا به عن الزوال واللثام وهو ما يوضع على الفم من النقاب متجوزا به عن الخفاء للزومه له (قوله مع جمود القريحة) حال من فاعل أردت أى أردت ذلك فى حال كونى مصاحبا لجمود القريحة أى لجمود قريحتي فأل عوض عن المضاف اليه وأراد بجمود قريحته عدم انبساط عقله فى المدارك فشبه عدم انبساط العقل بجمود الماء مثلا بجامع قلة الانتفاع فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة والقريحة فى الاصل أول مستنبط من ماء البئر أطلقت على اول مستنبط من العلم اوعلى مطلق مستنبط منه فعلى الاول يكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد وعلى الثانى يكون استعارة بجامع ان كلا سبب للحياة فالاول سبب لحياة الاشباح والثانى سبب لحياة الارواح ثم أطلقت على العقل الذى هو محل العلم مجازا مرسلا علاقته الحالية لاطلاق اسم الحال وارادة المحل أو استعارة بجامع ان كلا سبب فى الاهتداء وصحة اطلاق القريحة ثانيا على العقل على جهة المجاز المرسل أو الاستعارة مع اطلاقها أولا على أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا على جهة المجاز مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز واستعارة المستعار أو على ان اطلاقها على غير العقل حقيقة عرفية واذا بنى المجاز على المجاز فالعلاقة والجامع انما يعتبران بين ما نقل عنه والمنقول اليه لا بين المعنى الاصلي والمنقول اليه كما علمت مما قلناه (قوله وكلال الطبيعة) الكلال فى الاصل عدم قطع السكين والمراد هنا بكلال الطبيعة تشويش الفكرة و وقوفها عن الادراكات للتكدر الحاصل لها من حوادث الزمان فشبه الوقوف المذكور بعدم القطع واستعار اسم المشبه به وهو الكلال للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله تحفة) بالرفع خبر المبتدا المحذوف أى وهو أى تمم المرام تحفة أو بالنصب مفعولا لمحذوف أى جعلته تحفة والتحفة الهدية المستظرفة (قوله للحضرة) هى فى الاصل ظرف مكان أى مكان الحضور والمراد بها هنا الحاضر أعنى عبد الكريم لحضوره فى الاذهان وملاحظته دائما لتعلق القلوب به (قوله الامير)أى الملك وقوله الاعظم أى من سائر الملوك والقهرمان بفتح الراء أى المدبر فهو أحق بالمملكة من غيره والتدبير النظر فى عواقب الامور لتقع على الوجه الاكمل واذا أسند التدبير لله فالمراد به الاتيان بالاشياء على أكمل وجه وقيل القهرمان هو الحاذق الحافظ القائم بامور الرجال (قوله ظل الله على الانام)

فاتح

فاتح أبواب الانعام والاكرام الذى اشتاقت تيجان السلطنة الى هامته و باهت حلل الامارة على قامته الفائز بالحكمتين العلمية والعملية الحائز للرياستين الدينية والدنيوية أشرف السلاطين

من المعلوم ان ظل الشئ صورة تحاكى جسمه فالظل يشعر بالتجسيم فظاهر العبارة يشعر بالتجسيم لله وهو محال والجواب أن المراد بالظل فى الكلام النعمة أى نعمة الله على الانام فشبه نعمته تعالى بالظل بجامع الراحة فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وانما كان هذا الممدوح نعمة من الله واصلة للانام لدفعه المضار عنهم الواصلة لهم من أعدائهم وحمله لهم على العمل بالشرائع فالمراد بالانام العقلاء ويحتمل أن يراد بهم جميع افراد الحيوان فالممدوح نعمة من الله واصلة لكل الخلق لكونه سببا فى كل خير لكونه عدلا (قوله فاتح أبواب الانعام والاكرام) أى ليبذل منها ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة المكنية والتخييل حيث شبه الانعام والاكرام بموضع له أبواب تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية واثبات الابواب تخييل (قوله الذى اشتاقت تيجان السلطنة) التيجان جمع تاج وهو الاكليل الذى هو عصابة تزين بالجواهر توضع على الرأس والسلطنة كون الشخص سلطانا ولا يخفى ان الكون المذكور لا تيجان له فيقدر فى الكلام مضاف أى تيجان ذوى السلطنة وذوى السلطنة هم الملوك وفى الكلام أيضاً استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسى بجامع التكرمة واثبات الاشتياق تخييل والهامة الرأس والجمع هام أى الذى اشتاقت تيجان السلاطين الى رأسه لتوضع عليها (قوله و باهت) أى افتخرت من المباهاة وهو الافتخار (قوله حلل الامارة) هى كون الشخص أميرا والكون المذكور لا حلل له فيقدر مضاف أى حلل ذوى الامارة والحلل برود اليمن واحدها حلة وهى ازار ورداء ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين من جنس واحد أى وافتخرت حلل السلاطين بكونها على قامته (قوله الفائز) من الفوز وهو الظفر بالخير (قوله العلمية) هى علم الكلام والحكمة العملية هى علم الفروع وذلك لان الحكمة عبارة عن العلم الباحث عن أحوال الموجودات الخارجية على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كان العلم باحثا عن أحوال الموجودات التى ليست بقدرتنا واختيارنا يسمى ذلك العلم حكمة علمية كالباحث عن أحوال الافلاك وعن صفات المولى وان كان باحثا عن أحوال الموجودات التى بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا من صلاة وصوم وحج يسمى ذلك العلم حكمة عملية (قوله الحائز) من الحوز وهو الجمع أى الجامع للرياستين الرياسة الدينية لكونه عالما والرياسة الدنيوية لكونه سلطانا و بين الحائز

في الاصل والنسب وأحقهم في الفضل والادب فياض سجال النوال على الخلائق وهاب جلائل النعم والدقائق

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء

المؤيد بتأييد الملك العليم

والفائز الجناس اللاحق وهو اختلاف الكلمتين المتجانستين بحرفين متباعدى المخرج كالحاء والفاء (قوله في الاصل والنسب) أي من جهة الاصل والنسب والعطف مرادف (قوله وأحقهم في الفضل) أي وأكثرهم استحقاقا للفضل والادب (قوله فياض سجال النوال) فياض مأخوذ من الفيض وهو صب الماء عن امتلاء يقال فاض الماء اذا انصب ففياض معناه كثير الصب للماء والسجال بكسر السين جمع سجل بفتحها وهو الدلو المملوء ماء أو مطلقا والنوال هو العطاء واضافة سجال للنوال من اضافة المشبه به للمشبه ولابد من تجريد فياض عن بعض معناه بان يراد منه كثير الصب ولابد من تقدير في الكلام والمعنى كثير صب النوال الشبيه ذلك النوال بالسجال أي بالحال فيها أو يجعل في الكلام استعارة بالكناية بان شبه النوال ببحر يغرف منه بالدلاء واثبات السجال التي هي الدلاء تخييل (قوله وهاب جلائل النعم الخ) وهاب مأخوذ من الهبة وهي العطية أي أنه كثير العطايا للنعم الجليلة أي العظيمة في الكم والكيف وللنعم الدقيقة أي الحقيرة فاضافة جلائل للنعم من اضافة الصفة للموصوف وأل في الدقائق عوض عن المضاف اليه ولا يقال ان اعطاء النعم الحقيرة نقص لانا نقول انما يكون نقصا اذا كان منفردا باعطائها (قوله مانوال الغمام وقت ربيع) أي ما اعطاء السحاب في وقت الربيع الذي هو زمن كثرة نزول الغيث كاعطاء الامير وقت سخائه (قوله فنوال الامير بدرة عين) الفاء للتعليل أي لان نوال الخ أو انها فاء الفصيحة اي ان أردت بيان ذلك فنقول لك نوال الامير الخ ثم ان البدرة عشرة آلاف درهم والعين اسم للذهب المضروب وحينئذ فلا معنى للاضافة وأجيب بان المراد أنه يعطى من العين بقدر ما يساوى عشرة آلاف درهم فلا منافاة أو يرتكب التجريد في الكلام بان يراد بالبدرة مجرد العدد واضافه للذهب أي فنوال الامير عدد من الذهب وقيل ان العين تطلق على الذهب والفضة وحينئذ فلا اشكال من أصله وفي النظم من المحسنات البديعية التفريق وهو ايقاع التباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره لانه أوقع التباين بين النوالين حيث أسند بدرة العين الى نوال الامير وقطرة الماء الى نوال الغمام (قوله المؤيد) أي المقوى بتقوية الملك أي المتصرف بامره ونهيه وهو الله سبحانه وتعالى وانما فسرنا الملك بذلك لاخذه من

مغيث الدولة والدين الامير عبد الكريم لازالت رقاب الامم خاضعة لاوامره وأعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه وهذا دعاء قد تلقاه ربنا

الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر والنهي بخلاف المالك فانه مأخوذ من الملك بكسرها وهو التعلق بالاعيان المملوكة وانما خص العلم بالذكر للاشارة الى أن أس المملكة العلم بأمور الدولة (قوله مغيث الدولة والدين) أي ناصرهما والدولة يحتمل أن يراد بها جماعة الرعية التي تحت حكمه ويحتمل أن يراد بها الرياسة المتداولة للقوم واحدا بعد واحد فالرياسة اذا تلبس بها غيره كانها يحصل لها مشقة لوقوعها في غير محلها فتنادي يامن يغيثني والممدوح المذكور قد أغاثها بالتلبس بها فقد شبهها بشخص عاقل وقع في مصيبة وطوى ذكر المشبه به وذكر شيأ من لوازمه وهو مغيث على طريق الاستعارة المكنية والتخييل والمراد بالدين الاحكام الشرعية أعني النسب التامة فكانها وقعت في مصيبة عظيمة وجاء هذا الممدوح أغاثها ونصرها فقد شبه الدين بعاقل استغاث مما أصابه وطوى ذكر المشبه به ورمز له بذكر شيء من لوازمه وهو مغيث على طريق المكنية والتخييل والمراد باغاثة الدين اظهاره بعد اضمحلاله لكون من كان قبله من السلاطين جائرا ومن المعلوم أن الدين يزداد ظهورا واضمحلالا بعدل السلطان وجوره (قوله عبد الكريم) بالجر بدل من الامير الاعظم وبالرفع خبر لمحذوف أي هو عبد الكريم فهذا اسمه وله من اسمه نصيب فقد كان كريما واعلم أن جعل الشارح شرحه تحفة للامير المذكور ووصفه له بالصفات المذكورة التي لايخلو غالبها عن مبالغة لاجل أن يقبل على تأليفه فيقبل عليه الخلق فيكثر الانتفاع به اذ جرت العادة أن الملك اذا أقبل على شيء أقبل عليه أهل الزمان من علماء وغيرهم (قوله لازالت رقاب الامم الخ) هذا دعاء من الشارح له أداء لما وجب له عليه لانه كان منعما له وشكر المنعم واجب وشكره بالدعاء له (قوله خاضعة) أي ذليلة وانما أسند الخضوع للرقاب مع أن محله القلب لظهور أثره فيها ان قلت ان الخضوع انما هو له لا لاوامره فالواجب أن يقول خاضعة له قلت انما عبر بذلك اشارة الى أن أوامره ممتثلة معمول بها بخلاف ما لو قال خاضعة له فانه لا يشير لذلك اذ لا يلزم من الخضوع له الخضوع لاوامره كما هو مشاهد في حكام زماننا (قوله وأعناق الخلائق) أي آمالهم وقوله ممتدة أي متشوقة والمراسم جمع مرسوم وهو ما يكتب فيه العطية كالوصولات اوان المراد بالاعناق والامتداد حقيقتهما وعلى هذا فاسناد الامتداد للاعناق مع أن حقه ان يسند للايدي مبالغة (قوله وهذا دعاء الخ) اسم الاشارة راجع لقوله لازالت رقاب الامم (قوله قد تلقاه ربنا) التلقي في الاصل استقبال من جاء من بعد وهذا محال على الله تعالى وحينئذ فيراد لازمه وهو سرعة الاجابة أي قد استجابه الله من غير تأخير

بحسن القبول قبل ان أرفع الصوت وأقول فان وقع في حيز القبول والرضا فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله الميسر للآمال وعليه التوكل في جميع الاحوال * قال المصنف رحمه الله تعالى بعد التسمية (هذه فائدة)

لاجابته (قوله بحسن القبول) من اضافة الصفة للموصوف اى بالقبول الحسن والمراد بحسنه قبوله بتمامه بحيث لم يردمنه شيأ والباء في قوله بحسن للملابسة أي تلقاه ربنا تلقيا ملتبسا بالقبول الحسن فان قلت من أين أتاه علم ذلك حتى أخبر به قلت يحتمل ان الاخبار بحسب ماظنه أي تلقاه ربنا بحسب ظني لان المولى قد وعد باجابة الدعاء والكريم لايخلف وعده اوانه علم ذلك بطريق الكشف فان كثيرا من الاولياء يدرك الاجابة لما يدعو به (قوله قبل ان أرفع الصوت وأقول) اى وقبل أن أرفع صوتي به واقوله يعني ان هذا الدعاء قبله المولى حين عزمت عليه قبل ان أرفع صوتي به وأتلفظ به واعترض بان الدعاء قبل حصوله لايوصف بالقبول ولا يوصف بذلك الا بعد حصوله على ان المدعو به اذا كان حاصلا فلا معنى للدعاء به وأجيب بان هذا كناية عن سرعة اجابته كما يشير له قوله قد تلقاه فتأمل (قوله فان وقع) أى هذا الشرح لان قوله فان وقع راجع لقوله تحفة (قوله في حيز القبول والرضا) عطف الرضا على القبول للتفسير والحيز في الاصل المكان فالمعنى حينئذ فان وقع ذلك الشرح في مكان القبول والرضا واعترض بان مكان الشئ لايحل فيه غير ذلك الشئ وحينئذ فحيز القبول لا يقبل هذا الشرح أن يحل فيه فما معنى هذا الكلام وأجيب بان اضافة حيز للقبول بيانية أى فان وقع في الرضا والقبول وجعل القبول ظرفا اشارة الى أن القبول محيط به احاطة تامة كاحاطة الظرف الحقيقي بمظروفه (قوله فهو) أى قبوله في غاية الخ والغاية والنهاية شئ واحد وهو آخر الشئ كما ان المبتغى والمقصود كذلك أى فان قبل ذلك الشرح كان قبوله مظروفا في غاية المطلوب (قوله والله الميسر) أى المسهل فهو من التيسير بمعنى التسهيل والآمال جمع أمل وهو الرجاء والمراد به هنا المأمول والمرجو اى المسهل للمطلوبات ان قلت اذا كان المسهل للامور المطلوبة للشارح التى من جملتها كثرة النفع بشرحه هو الله تعالى فلا داعي لمدح السلطان لاجل ان يقبل على هذا الشرح فتقبل عليه رعيته فيكثر النفع به بل التوكل على الله أولى قلت التوكل على الله لاينافي تعاطي الاسباب اذ تعاطيها لايخل بالتوكل (قوله بعد التسمية) مصدر سمى اذا قال بسم الله فهي عبارة عن القول المذكور أى التلفظ بهذا اللفظ لكن صار حقيقة عرفية في الاتيان بسم الله الرحمن الرحيم فقول الشارح بعد التسمية أى بعد الاتيان بجملة البسملة لفظا وان لم يأت بها كتابة وهذا القدر كاف في امتثال الامر بالاتيان بها (قوله هذه فائدة) أطلق الفائدة على مؤلفه مع اشتماله على فوائد

المشار اليه بهذه العبارات الذهنية التى أراد كتابتها

اشارة الى ان تلك الفوائد التى اشتمل عليها مؤلفه اقرب تناولها وشدة ارتباط بعضها ببعض كالشئ الواحد (قوله المشار اليه) أى الذى أشير اليه وذكر الضمير باعتبار لفظ أل لا باعتبار معناها الا انها مؤنثة معنى لان المراد بها العبارات (قوله بهذه) أى بذى من هذه (قوله العبارات الذهنية) أى التى استحضرها المصنف فى ذهنه وهى الكلام النفسى الذى يجريه الشخص فى نفسه فالذهنية نسبة للذهن بمعنى النفس لا بمعنى القوة التى تهيئ النفس لاكتساب الآراء والعلوم فان قلت هذا يقتضى أن الالفاظ المستحضرة فى ذهن المصنف اذا استحضرها غيره فى ذهنه لا يقال لذلك الذى استحضره غيره فائدة وليس كذلك وأجيب بان قول المصنف هذه فائدة على حذف مضاف أى نوع هذه فائدة ومعلوم أن الجزء الذى بذهن غير المصنف يتحقق فيه ذلك النوع أيضاً فيكون فائدة واعترض أيضاً بان ما فى الذهن مجمل والفائدة أمور مفصلة فلم تحصل المطابقة بين المبتدا والخبر وأجيب بتقدير مضاف أى مفصل نوع هذه فائدة لكن لا يحتاج لتقدير مفصلة الا اذا قلنا ان المفصل لا يقوم بالذهن وانما يقوم به المجمل أما اذا قلنا ان المفصل يقوم به أيضاً فلا يحتاج لتقديره كما أنه لا يحتاج لتقدير نوع الا اذا قلنا ان أسماء الكتب من قبيل علم الجنس أما اذا قلنا انها من قبيل علم الشخص فلا يحتاج له لان ما حل فى ذهن زيد من الالفاظ هو ما حل فى ذهن المصنف غاية الامر أن المحل مختلف والشئ لا يختلف باختلاف محله واعلم أن السيد الجرجانى أستاذ الشارح ذكر فى مسمى الكتب والتراجم احتمالات سبعة النقوش أو الالفاظ أو المعانى فهذه ثلاثة أو اثنان منها وتحته ثلاثة أو الجميع فهذه سبعة واختار منها الالفاظ الذهنية المعينة الدالة على المعانى المخصوصة وتبعه الشارح وذلك لانها هى التى يمكن الاشارة اليها من كل أحد من غير توقف على شئ بخلاف النقوش فلا يتأتى الاشارة اليها من الاعمى لعدم حصولها منه والالفاظ الخارجية اعراض تنقضى بمجرد النطق بها والمعانى تتوقف على الالفاظ والعبارات جمع عبارة وهى فى الاصل مصدر بمعنى العبور والانتقال أطلقت على الالفاظ لانها يعبر اليها بالنسبة للمتكلم ومنها بالنسبة للسامع فالمتكلم يستحضر المعنى أولاً ثم ينتقل للفظ الذى يعبر به عنه والسامع يتوجه ذهنه للمعنى و ينتقل للفظ ليفهمه منه وقيل ان العبارة فى الاصل مصدر بمعنى التفسير يقال عبرت الرؤيا أى فسرتها أطلقت على الالفاظ الدالة على المعانى بمعنى المعبر اسم فاعل مجازاً لان المعبر حقيقة هو المتكلم أو بمعنى المعبر به واطلاق العبارة على الالفاظ حقيقة عرفية لهجران المعنى الاصلى بحيث لا يفهم الا بقرينة (قوله التى أراد كتابتها) أى كتابة دالها

و بيان أجزائها نزلت منزلة المشخص المشاهد المحسوس واستعملت فيها كلمة هذه الموضوعة لكل مشار اليه محسوس والفائدة في اللغة ماحصلته من علم أو مال أو غيرهما

وهو النقوش والا فالعبارات الذهنية لا تكتب والمراد دالها بواسطة لان النقوش تدل على الالفاظ الخارجية وهي تدل على العبارات الذهنية (قوله و بيان أجزائها) أي من المقدمة والتقسيم والخاتمة وعطفه على كتابتها من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من كتابة دالها بيان أجزائها واراد الشارح بالبيان التبيين لا حقيقته وهو الوضوح لانه لا تتعلق به قدرته اذلا تتعلق الا بالافعال (قوله نزلت الخ) جواب عما يقال اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى المشاهد المحسوس والعبارات الذهنية ليست كذلك اذ هي أمور معقولة وحاصل الجواب أن المصنف نزلها منزلة المشاهد المحسوس بسبب تشبيهها به بجامع الحضور والتمكن في كل واستعار اسم المشبه به وهو هذه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية فقول الشارح نزلت الخ أي بسبب تشبيهها به (قوله منزلة المشخص) قيل لو حذفه واقتصر على قوله المحسوس من أول الامر لكفاه ولذلك قال بعد الموضوعة لكل مشار اليه محسوس وأجيب بانه ذكره لاجل الرد من أول الامر على السعد القائل بان اسم الاشارة موضوع للامر الكلي (قوله المشاهد) ذكره بعد قوله المشخص لان المشخص معناه المعين وهو يشمل الحاضر والغائب فأتى بقوله المشاهد لاخراج الغائب لان المشاهد معناه الحاضر فهو من مفاعلة الشهود بمعنى الحضور ولما كان المعين الحاضر يشمل المحسوس وغيره أتى بقوله المحسوس لاخراج غيره (قوله واستعملت فيها) اى في العبارات الذهنية بسبب التنزيل المذكور (قوله كلمة هذه) الاضافة للبيان (قوله لكل مشار اليه محسوس) كان عليه ان يزيد مشخص مشاهد كما ذكر اولا و يجاب بانه حذف من الثاني لدلالة الاول والمراد محسوس بحاسة البصر فاستعمالها في المحسوس بحاسة السمع كالاصوات أو بحاسة الشم كالروائح مجاز ثم يحتمل ان المراد لكل مشار اليه شأنه أن يكون محسوسا بحاسة البصر وحينئذ فاستعمال الاعمى اسم الاشارة في جسم مسه بيده حقيقة و يحتمل أن المراد محسوس بحاسة البصر بالفعل فيكون استعمال الاعمى المذكور مجازا (قوله في اللغة) حال من المضاف اليه أي وتفسير الفائدة حال كونها من اللغة أي من الالفاظ الموضوعة لغا نها المقيدة بكتب مخصوصة ففي بمعنى من وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف يعمل عمل الفعل فلا يرد أن في اللغة حال من المبتدا وهو لا يجوز على التحقيق وأصل لغة لغي أو لغو حذفت لامها وعوض عنها هاء التأنيث (قوله من علم أو مال) بيان لما وليست من ابتدائية والا لكانت الفائدة غير العلم والمال بل ما ينشأ عنهما وليس كذلك و في الكلام حذف أو مع ماعطفت أي أو غيرهما كالجاه وصرح بذلك في بعض النسخ وانما

مشـتق من الفيد بمعنى استحداث المـال والخـير وقيل اسم فاعل من فأدته

احتجنا الذلك لاجل أن يوافق قوله بعد مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال والخير فان الخير أعم من العلم لشموله له ولغيره كالجاه وانمـا اقتصر الشارح على النوعين المذكورين لشرفهما وأو في كلامه للتنويع لا للشك ولا للتشكيك أي ماحصلته من هذين النوعين أو من غيرهما والمراد ماحصلته منهما سواء كان على سبيل الاجتماع منهما أو على سبيل الانفراد وليس المراد أنه لا يقال الفائدة الا للمحصل من أحدهما فقط والتعبير بالمحصـل يقتضى أنه لا بد في التسمية بالفائدة من المعاناة فمـا حصل من غير معاناة كالهبـة والميراث وكالالهـامات لا يسمى فائدة و في كلام بعضهم ما يفيد انه يسمى فائدة وليس الولد من الفائدة كما قرره شيخنا (قوله مشـتق) أي ذلك اللفظ و في نسخة مشتقة أي تلك الـكلمة والحـكم عليها بانها مشتقة بالنظر للاصـل والا فهي الآن اسم جامد لانها علم على العبارات الذهنيـة المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصـة فاندفع الاعتراض وقد يقال ان الشارح بصدد بيان المعنى اللغوى فلا يتوجه عليـه شيء حتى يحتاج لدفعه (قوله من الفيد الخ) اعلم أنه يطلق بالاشتراك على أمور متعددة فيستعمل مصـدر فاد فيدا بمعنى ثبت ثبوتا و يستعمل اسما للناحيـة و بمعنى شعر الرأس من ناحية الاذن و بمعـنى ذهاب المـال ولاجل استعماله في هذه المعاني المتعددة قال الشارح بمعنى استحداث الخ أي لا بمعنى الثبوت ولا الذهاب ولا الناحيـة ولا بمعنى شعر الرأس من ناحية الاذن (قوله بمعـنى استحداث المـال) أي احـداثه وتحصيله فالسين والتاء زائدتان وانمـا قال بمعنى ولم يعبر بأي لان الشأن انه اذا فسر اللفظ بمعنى حقيقي له يعبر بأي واذا فسر بمعنى مجازى أو بعيد غير مشهور يؤتى بالعناية والشارح قد فسره بمعنى مجازى وهو الاستحداث المذكور ان قلت أي داع لذلك التفسير وهلا فسره بالثبوت الذى هو معـنى حقيقي له قلت لمـا كانت الفائدة لا بد فيها من المعاناة على ما فسرها به أولا أحب الشارح أن يصرف الفيد عن معناه الحقيقي وهو الثبوت لغـيره وهو الاستحداث لاجل حصول المناسبة بين المشتق والمشتق منه في افادة كل منهما للمعاناة (قوله وقيـل اسم فاعل) أي كما انهـا على الاول كذلك فالفائدة اسم فاعل على كل من القولين والخلاف انمـا هو في مبدا الاشتقاق وعلى الاول هي اسم فاعل بمعنى اسم المفعول أي هذه مسائل محصلة وعلى الثاني فهي اسم فاعل باق على حاله والمعنى هذه مسائل مصيبة لفؤادى أي مؤثرة فيه لانبساطه وسروره بها حيث رتبها فيه أولا قبـل أدائها أو مصيبة لفؤاد السامع باعتبار ردالهـا اذا علمت هذا تعلم ان في كلام الشارح احتباكا والاصل وهي اسم فاعل مشتقة من الفيد وقيل اسم فاعل مشتقة من فأدته الخ (قوله من فأدته) أي من مصدره وهو الفأد بمعنى الاصابة على مذهب

اذا أصبت فؤاده وفى العرف هى المصلحة المترتبة على فعل من حيث هى ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالفائدة والغاية متحدان

البصريين أو من نفسه على مذهب الكوفيين وأما الفيد فهو مصدر فاد بمعنى ثبت وذهب (قوله اذا أصبت فؤاده) أى أثرت فيه بانبساط والفؤاد القلب على المشهور وقيل عين فيه وقيل باطنه وقيل غشاؤه واذا ظرف معمول لمحذوف فان قدرته تقول ذلك أى هذا اللفظ وهو لفظ فأدته فتحت التاء وان قدرته أقول ذلك ضممتها (قوله وفى العرف) أى والفائدة فى العرف المصلحة الخ فهو من قبيل عطف الجمل لا المفردات والا لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين والمراد بالعرف عرف العلماء مطلقا لا خصوص عرف علماء الوضع لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم (قوله من حيث انها ثمرته) الحيثية هنا للتقييد كالتى بعدها أى باعتبار أنها ثمرته لا باعتبار أنها مرتبة على طرفه ولا باعتبار أنها مطلوبة للفاعل بالفعل ولا باعتبار أنها باعثة للفاعل على القدوم على الفعل ولما أفاد الشارح بهذا القيدان للمصلحة حيثيات أخر تمم الكلام عليها بعد ذلك بقوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ (قوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ) بفتح همزة ان وكسرها وعلى الاول فالخبر محذوف أى موجود أى من حيث ترتبها على طرف الفعل موجود والداعى لذلك وجوب اضافة حيث للجملة عند الجمهور وقوله مرتبة على طرف الفعل أى ملاصقة لطرفه وذلك كالماء مثلا فانه ملاصق لآخر الفعل لا أنه فيه. (قوله مطلوبة للفاعل) أى مقصودة له وقوله بالفعل أى من الفعل فالباء بمعنى من متعلقة بمطلوبة (قوله تسمى غرضا) الغرض فى الاصل معناه القصد والمصلحة لما كانت مقصودة للفاعل من الفعل ناسب تسميتها به (قوله على الاقدام) هو جعل الشئ قادما وليس مرادا بل المراد القدوم وهو التوجه للفعل فالماء مثلا علة والتوجه للفعل وهو الحفر معلول لان الماء باعث عليه (قوله وصدور الفعل لاجلها) يحتمل جره عطفا على الاقدام ونصبه عطفا على اسم ان وفيه ان هذا الكلام يقتضى أن المعلول صدور الفعل فى الخارج لا نفس التوجه للفعل وهذا مناقض لما قبله على أن المعلول لا بد أن يكون أمرا اختياريا كالتوجه للفعل والوجود فى الخارج ليس اختياريا وحينئذ فلا يصح جعله معلولا فكلامه مشكل من وجهين وحاصل الجواب عنهما ان فى الكلام حذف مضاف أى وسبب صدور الفعل وهو التوجه له لاجلها وحينئذ يكون هذا الكلام تأكيداً لما قبله لانه بتقدير المضاف صار عين ما قبله (قوله علة غائية) أى وعلة باعثة أيضاً (قوله متحدان

بالذات

بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية أيضاً كذلك لان الحيثيتين متلازمتان

بالذات) أي متحدان بسبب اتحاد ذاتهما ومختلفان بسبب اعتبار اختلاف مفهومهما او ان الباء بمعنى في أي متحدان في الذات أي الماصدق ومختلفان في الاعتبار أي في المفهوم المعتبر لكل واحد منهما ان قلت الاربعة متحدة لان مسماها واحد وهو المصلحة المترتبة على الفعل فما وجه فصل الاولين من الاخيرين قلت المراد بالاتحاد التساوي في الماصدق والاختلاف في المفهوم وهذا انما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة الغائية وأما كل من الاولين والاخيرين فلا لما سيأتي ان بينهما العموم والخصوص المطلق فان قلت دعوى اتحاد الاولين في الماصدق ممنوعة لان المصلحة اذا ظهرت قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل وليست على طرفه فتتحقق الفائدة دون الغاية قلت بل تتحقق الطرفية حينئذ لان المراد بالفعل الذي يكون على طرفه الفعل الذي ترتبت عليه لا جميع الفعل الذي أراده الفاعل (قوله كما ان الغرض والعلة الغائية أيضاً كذلك) أي متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار والحاصل أن الغرض التشبيه في الاتحاد بالذات والاختلاف بالاعتبار والمشبه الفائدة والغاية والمشبه به الغرض والعلة فان قلت ما وجه جعل الاولين مشبهين والاخيرين مشبها بهما والجواب ان الاخيرين لما كانا قريبين في العبارة ناسب أن يلتفت لهما ويجعلهما مشبها بهما في شيء آخر وهو ان أيضاً مقدمة من تأخير ومعناها عود او رجوعا كذلك فالمعنى حينئذ ولترجع للاتحاد والاختلاف في الغرض والعلة الغائية أي ترجع للاخبار بذلك رجوعا كذلك أي مثل الفائدة والغاية وهذا يقتضي عكس ما مر وهو ان الغرض والعلة الغائية مشبه والفائدة والغاية مشبه به لا مشبه الا أن يجعل هذا التشبيه من جهة الرجوع لان الاتحاد والاختلاف في الفائدة والغاية قد ذكر مقدما في اللفظ والحاصل ان العلة والغرض لقربهما في العبارة جعلا مشبها بهما من حيث الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم والفائدة والغاية لتقدمهما في الذكر اعتبر امشبها به من جهة الرجوع (قوله لان الحيثيتين متلازمتان) تعليل للاتحاد ذاتا والاختلاف اعتبارا في كل من الطرفين أي وانما كانت الفائدة والغاية متحدين ذاتا ومختلفين اعتبارا لان الحيثيتين المعتبرتين فيهما متلازمتان وكذلك الغرض والعلة الغائية انما اتحدا ذاتا واختلفا اعتبارا لان الحيثيتين المعتبرتين فيهما متلازمتان فالحيثيتان في كل من القسم الاول والثاني متلازمتان ومتى كانت الحيثيتان المعتبرتان في مفهومين متلازمتين لزم أن يكون بين المفهومين التساوي أي الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم وذلك لان الاسمين اذا أطلقا على مسمى واحد فاما أن يكون اطلاقهما عليه من جهة واحدة وإما من جهتين متلازمتين أو متغايرتين فان كان الاول كان

ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل

بين الاسمين الترادف كانسان و بشر فانهما يصدقان على زيد من حيث انه حيوان ناطق وهو جهة واحدة وأما اعتبار التناسب فى انسان و بدو البشرة أى الجلد فى بشر فمجرد حكمة لا وجه اطلاق وان كان الثانى كان بين الاسمين التساوى أى الاتحاد فى الذات والاختلاف فى المفهوم كناطق وضاحك وكذلك الفائدة والغاية والعلة والغرض وان كان الثالث كان بين الاسمين إما العموم والخصوص المطلق كالفائدة والغرض أو من وجه كالحيوان والابيض فان قلت لا نسلم ان التلازم يقتضى التساوى اذ قد يكون فى المتباينين الا ترى الاب والابوة فانهما متلازمان ومع ذلك هما متباينان قلت ليس كلام الشارح فى مطلق تلازم بل فى تلازم خاص وهو تلازم جهتى اطلاق اللفظين على مسمى واحد كما علمت وتلازم الابوة للاب ليس كذلك فالمصلحة المترتبة على الفعل فى ذاتها شئ واحد يطلق عليها اسمان باعتبار جهتين متلازمتين فبالضرورة يكون الاسمان متساويين والابوة والاب لم يطلقا على مسمى واحد باعتبار جهتين متلازمتين وان كان أحدهما لازما للآخر (قوله ودليل اعتبار الخ) جواب عما يقال اذا كانت الحيثيتان متلازمتين فما وجه اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه أى حيث اعتبروا فى الغرض المقصودية للفاعل وفى العلة البعث على الفعل وهلا عكس الامر وحاصل الجواب ان العلماء لما أضافوا الغرض للفاعل وقالوا غرض الفاعل كذا ناسب اعتبار المقصودية للفاعل فى مفهومه ولما أضافوا العلة للفعل حيث قالوا العلة فى ذلك الفعل كذا ناسب اعتبار البعث على الفعل فى مفهومها حيث قالوا فيه المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه فظهر لك من هذا أن هذا الدليل انما هو لاعتبار الحيثيتين الاخيرتين وأما وجه اعتبار الحيثية المذكورة فى الفائدة والغاية فلم يتعرض له ولعله لظهوره وذلك لان الفائدة لما كانت هى المستفاد المحصل والمستفاد المذكور يقال له ثمرة ونتيجة ناسب اعتبار تلك الحيثية فى مفهومها ولما كانت الغاية آخر الشئ وآخر الشئ طرفه ناسب اعتبار حيثية الطرف فى مفهومه اذا علمت هذا فقول الشارح ودليل اعتبار كل حيثية أى من الاخيرتين لما علمت انه لم يذكر وجه اعتبار الاوليين قيل الاولى للشارح أن يقول ووجه اعتبار كل حيثية الخ لان الدليل انما يذكر فى مقام الانكار ولا منكر هنا اللهم الا أن يقال انه قد تخيل منكرا فلذا عبر بدليل اهـ وفيه ان المنكر موجود فان بعضهم ذهب لترادف الغرض والعلة على ان الدليل بمعنى العلامة والامارة فمن أين أنه لا يستعمل الا فى مقام الانكار تأمل (قوله اضافتهم) خبر دليل لا نائب فاعل

والعلة

والعلة الغائية بالعكس فالاولان أعم من الاخيرين مطلقاً اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله وأما حمل الفائدة على ما أشير اليه بهذه

اعتبرت والضمير للعلماء (قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدأ وخبر والجملة حالية أى والعلة الغائية ملتبسة بعكس الغرض أى أضافوها للفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا ويصح جعل العلة عطفاً على الغرض وبالعكس متعلق بحال محذوفة أى واضافتهم العلة الغائية حالة كونها ملتبسة بعكس الغرض لاضافتهم لها للفعل دون الفاعل (قوله فالاولان الخ) الفاء فاء الفصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصحة عنه أى اذا عرفت النسبة بين الاولين والنسبة بين الاخيرين وأردت النسبة بين الاولين والاخيرين فالاولان الخ (قوله مطلقاً) أى عموما مطلقاً أى فى جميع الاستعمالات أى ان كل واحد من الاولين أعم من كل واحد من الاخيرين مطلقاً وكل واحد من الاخيرين أخص من كل واحد من الاولين مطلقا وذلك لانه قد تحصل مصلحة مرتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفاعل من الفعل ولا باعثة له عليه وذلك كالحفر لاجل الماء فيوجد كنز فقد تحقق فى ذلك الكنز الامران الاولان دون كل واحد من الاخيرين فان قلت بل بينهما العموم والخصوص الوجهى اذ قد يوجد الاخيران دون الاولين كما لو كان المقصود بالحفر الماء فحفر ولم يجد شيأ فقد تحقق الاخيران فى هذا الماء دون الاوّلين قلت هذا الاورود له لان مورد القسمة المصلحة الحاصلة بالفعل والماء فى هذه الصورة لا يطلق عليه واحد منهما (قوله اذ ربما الخ) فيه ان هذا الدليل قاصر لا ينتج المدعى وذلك لان المدعى أربعة أمور كون الفائدة أعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان وكون الغاية أعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان أيضاً والدليل قاصر على واحدة وهى كون الفائدة أعم من الغرض فلو قال الشارح اذ ربما يترتب على الفعل فائدة أو غاية لا تكون مقصودة لفاعله ولا باعثة على الفعل كان أولى وقد يجاب بان الشارح اقتصر فى الدليل نظراً للتلازم لانه يلزم من كون الفائدة أعم من الغرض ان تكون أعم من العلة الغائية لتلازم حيثيتهما فيلزم من كون المصلحة غير مقصودة للفاعل أن لا تكون باعثة على الفعل فقد وجدت الفائدة دون الغرض والعلة الغائية واذا كانت الفائدة أعم منهما فالغاية كذلك وذلك لما علمت من تلازم حيثيتهما فتأمل (قوله وأما حمل الخ) عطف على مقدر أى اما حال الطرفين فقد عرف واما حمل الخ وانما أخر الكلام على الحمل بعد الكلام على الموضوع والمحمول لانه لا يتحقق الا بهما معا فصار الحمل مع الموضوع والمحمول بمنزلة المركب مع المفرد والمفرد مقدم على المركب طبعاً وكذا ما هو بمنزلة المركب فناسب أن يقدم الكلام عليه وضعاً (قوله على ما أشير الخ) أى على

حقيقة لغة وعرفا اذ العبارات فى أنفسها فائدة أما باعتبار اللغة فظاهر وأما باعتبار العرف فلأنها مصلحة تترتب على تصحيح حروفها واخراجها عن محالها

العبارات الذهنية التى أشير اليها بذى من هذه (قوله حقيقة) أى عقلية (قوله لغة وعرفا) فيه ان الاولى اسقاطهما وذلك لان الحقيقة اللغوية والعرفية انما يكونان فى المفرد لا فى الحمل والاسناد لان الذى يكون فيه انما هو الحقيقة العقلية وأجيب بان هذا انما جاء من جعل قوله لغة وعرفا منصوبين على نزع الخافض أى حقيقة فى اللغة وفى العرف ونحن نتخلص من هذا بجعلهما منصوبين على الحال من فائدة أو على التمييز لها والاصل وأما حمل الفائدة حال كون المراد بها المعنى اللغوى أو العرفى أو من جهة المعنى اللغوى أو العرفى على الالفاظ الذهنية حقيقة عقلية والحاصل ان الحمل حقيقى سواء حملت الفائدة على المعنى اللغوى لها أو المعنى العرفى كما بينه بعد (قوله اذ العبارات فى أنفسها فائدة) أى حقيقة واذا كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان حمل الفائدة عليها حقيقة لانه من اسناد الشئ لمن هو له فتم ما ادعاه من ان الحمل حقيقة عقلية فان قلت المدعى ان الحمل حقيقة وقد أخذ ذلك المدعى جزأ من الدليل حيث قيل اذ العبارات فى أنفسها فائدة حقيقة وأخذ المدعى جزأ من الدليل مصادرة على المطلوب وهى مبطلة للدليل والجواب ان المراد من الحقيقتين مختلف وذلك لان المراد بالحقيقة الاولى فى قوله اما حمل الفائدة على العبارات المشار اليها بهذه فحقيقة الحقيقة فى حكم المتكلم وقوله اذ العبارات فى أنفسها فائدة أى حقيقة يعنى باعتبار نفس الامر فليس المأخوذ فى الدليل نفس الدعوى بل غيرها (قوله أما باعتبار اللغة فظاهر) أى أما كون العبارات الذهنية فائدة حقيقة باعتبار المعنى اللغوى للفائدة فظاهر وذلك لان الفائدة فى اللغة ما استفيد من مال أو علم أو غيرهما والالفاظ الذهنية علم محصل ومستحدث وجعل العبارات علما مبنى على مذهب المناطقة من تعريفه بالصورة الحاصلة فى الذهن والالفاظ الذهنية صورة للالفاظ الخارجية ضرورة ان صورة الشئ مثاله والالفاظ الذهنية على مثال الخارجية اما على مذهب المتكلمين من انه الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل فليست من العلم (قوله واما باعتبار العرف) أى وأما كون العبارات الذهنية فائدة باعتبار المعنى العرفى للفائدة (قوله فلأنها) أى العبارات الذهنية (قوله على تصحيح حروفها) المراد بتصحيح حروفها ترتيبها فى الذهن على وجه مماثل لترتيبها فى الخارج والمراد بحروفها الحروف الذهنية لان الكلمات الذهنية مركبة من حروف ذهنية أى ان العبارات الذهنية مصلحة مترتبة على ترتيب حروفها الذهنية فى الذهن ترتيبا لو ظهر فى الخارج أى فى اللفظ لافاد (قوله واخراجها) أى الحروف الذهنية عن محالها وهو الحافظة الى الذهن والحاصل أن

ويجوز أن يكون مجازا في الاسناد باعتبار ان لتلك العبارات مدخلا في حصول الفائدة (تشتمل) اما خبر بعد خبر أو حال أو صفة لفائدة والمراد انها تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء (على مقدمة وتقسيم وخاتمة)

الحروف الذهنية ترتب أولا في الحافظة ثم تخرج من ذلك المحل الى الذهن وهو القوة العاقلة ثم تخرج بعد ذلك الى الخارج أي الى خارج المشاعر الباطنة كالحافظة والعاقلة فان قلت ان المتكلم قد يتكلم بالكلام ولا شعور له بهذا الترتيب والاخراج قلت هو قائم به وان لم يدركه ولم يشعر به ونازع بعضهم في هذا الترتيب والاخراج قائلا ان هذا الشئ لا أصل له (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله حقيقة عطف جملة فعلية على اسمية وهذا الاحتمال مبني على ان المراد بالفائدة المعاني وحاصله ان الفائدة اسم للمعاني فحقها ان تسند الى المعاني لان الخبر عين المبتدا في المعنى فاسنادها للالفاظ المشار اليها بهذه مجاز في الاسناد لانه من اسناد الشئ الى سببه لان الالفاظ الذهنية توصل المعاني لذهن السامع اذا برزت من الذهن للخارج واعلم ان ما تقدم من ان الحمل حقيقة عقلية مبني على ان المراد بالفائدة الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وما هنا من أن الحمل مجاز عقلي مبني على أن المراد بالفائدة المعاني كما مر وهما احتمالان من احتمالات سبعة في المسمى بأسماء الكتب كما تقدم واذا علمت ذلك علمت أنه لا منافاة في كلام الشارح حيث جعل الحمل أولا حقيقة ثم جوز كونه مجازا (قوله أن يكون) أي الحمل والمراد به الاسناد فيصير المعنى ويجوز أن يكون الاسناد مجازا في الاسناد ولا محصل له ويجاب بان الاسناد في كلامه جزء علم فكأنه قال ويجوز أن يكون الاسناد هنا مسمى بهذا الاسم وهو المجاز في الاسناد ويسمى مجازا عقليا وحكميا فان قلت هذا المجاز عند الخطيب خاص باسناد الفعل أو معناه لملابس له غير ما هو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليس فعلا ولا في معنى الفعل بل علم قلت هو في معنى الفعل بالنظر لاصله لانه اسم فاعل في الاصل كما مر (قوله مدخلا في حصول الفائدة) أي في حصول المعاني لان من وقف على تلك العبارات واستحضرها ترتب له على ذلك الوقوف على المعاني التي تضمنتها تلك العبارات (قوله تشتمل) أي تنحصر في مقدمة (قوله اما خبر بعد خبر) أي سواء اعتبرت الفائدة اسم جنس كما هو أصلها أو علم جنس أو علم شخص كما هو حالها الآن (قوله أو حال) أي من فائدة بناء على انها علم جنس اذ علم الجنس معرفة والجمل بعد المعارف أحوال أو من المبتدا على رأي من جوز ذلك أو من الضمير في فائدة بالنظر لاصلها وانها اسم فاعل (قوله أو صفة لفائدة) أي بالنظر لاصلها من انها اسم فاعل نكرة والا فهي الآن معرفة والجمل انما تكون صفات بعد النكرات (قوله والمراد الى آخره) هذا جواب عما يقال أن المقدمة والتقسيم

وجه الترتيب أن ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما أن يكون لافادة المقصود أو لافادة ما يتعلق به اذ الخارج عنهما لا يذكر فيها

والخاتمة عين الفائدة وحينئذ فاشتمال الفائدة على الثلاثة من اشتمال الشئ على نفسه وحاصل الجواب ان كل واحد من الثلاثة يلاحظ على حدة والفائدة تلاحظ هيئة اجتماعية وحينئذ يكون اشتمالها على الثلاثة من اشتمال الكل على أجزائه أى على كل واحد من أجزائه لا على جملتها لئلا يعود المحذور وهو اشتمال الشئ على نفسه وما ذكره الشارح مبني على ما صدر به من أن المراد بالفائدة العبارات الذهنية وكذا المقدمة وأخويها أما على ما نبه عليه بقوله ويجوز الخ من أن الفائدة اسم للمعانى فكذلك ان أريد بالمقدمة وأخويها المعانى أيضاً فان أريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتمال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعانى بالعبارات بحيث لا يعتريها حشو وان أريد عكس ذلك كان من اشتمال الدال على مدلوله (قوله وجه الترتيب) اعترض بان الاولى أن يقول وجه الاشتمال والحصر في هذه الثلاثة لانه المدعى وأما الترتيب فقد علم من وضعه من حيث التقديم والتاخير وهذا ليس مقصوداً واجيب بان مراد الشارح وجه الاشتمال مراعا فيه الترتيب (قوله في هذه الرسالة) الملائم لقول المصنف هذه فائدة أن يقول في هذه الفوائد وسبق الاعتذار عنه (قوله من العبارات) بيان لما وفيه ان الرسالة عين العبارات الذهنية وحينئذ فما معنى الظرفية وما معنى قوله يذكر مع ان الذكر لا يتعلق بها بل بالالفاظ الخارجية اللهم الا أن يقال انه أراد بالرسالة معناها في العرف وهو الكاغد وقوله من العبارات أى من دالها وهو الالفاظ الخارجية لانها كما تدل على المعانى تدل على الالفاظ الذهنية والمعنى حينئذ أن ما يذكر من دال العبارات الذهنية في هذه الرسالة أى الكاغد اما أن يكون الخ (قوله اما ان يكون) أى اما ذو أن يكون لان الكون المذكور ليس نفس العبارات بل صفة لها وقيل لا حاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمؤول فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون الثاني (قوله لافادة المقصود) أى لافادة المصنف المعانى المقصودة من الرسالة فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله والمعانى المقصودة من الرساله بيان أوضاع الموصولات وأسماء الاشارات والضمائر والحروف والفعل ومعانيها وقوله اما أن يكون لافادة المقصود أى لافادة جميع المقصود أو لافادة جميع ما يتعلق بالمقصود فاندفع الاعتراض بان بعض التقسيم يذكر في هذه الرسالة لافادة ما يتعلق بالمقصود وبعض كل من الاخيرين يذكر لافادة ما يتعلق بالمقصود مع أن الاول لا يسمى تقسيما والثاني لا يسمى مقدمة والثالث لا يسمى خاتمة (قوله اذ الخارج الخ) علة لحصر العبارات المذكورة في هذه الرسالة في الامرين أى وانما كانت

فان

فان كان الاول فهو التقسيم وان كان الثانى فان كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق أى التعلق من حيث الاعانة فى الشروع على وجه البصيرة فيه فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق أى من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة فى اللغة مأخوذة اما من قدم اللازم بمعنى تقدم

منحصرة فى الامرين فقط لان الخ (قوله فان كان الاول الخ) اسم كان ضمير عائد على ما يذكر فى الرسالة أى فان كان المذكور فيها الاول أى المفيد للمقصود منها فهو التقسيم وانما كان كذلك لان المقصود من الرسالة بيان أوضاع الموصولات وأسماء الاشارة والضمائر والحروف والفعل وهذه انما بينت فى التقسيم (قوله وان كان الثانى) أى وان كان ما يذكر فى هذه الرسالة الثانى أى ما يكون لافادة ما يتعلق بالمقصود (قوله فان كان الخ) أى ففيه تفصيل فان كان ذلك التعلق الخ أى فان كان صاحب ذلك التعلق تعلقه تعلق السابق الخ (قوله من حيث الاعانة) أى لا من حيث التبرك كالبسملة أى من أجل الاعانة الخ فالحيثية للتقييد (قوله فى الشروع) فى بمعنى على متعلقة بالاعانة لان الاستعانة والاعانة وما تصرف منهما انما تتعدى للمستعان عليه بعلى وانما لم يعبر بها دفعا لثقل التكرار مع على فى قوله على وجه البصيرة (قوله على وجه البصيرة فيه) على وفى متعلقان بالشروع وضمير فيه للاحق والمراد بالبصيرة التبصر أى الادراك التام واضافة وجه للبصيرة للبيان أى على وجه هو التبصر أى الادراك التام (قوله وان كان تعلق اللاحق بالسابق) أى وان كان صاحب التعلق تعلقه تعلق اللاحق بالسابق وقوله فهو الخاتمة أى فصاحب ذلك التعلق هو الخاتمة (قوله أى من حيث زيادة التوضيح) أى من حيث التوضيح الزائد للسابق والتكميل له خرج ما يذكر للتبرك كختم المؤلف بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والمقدمة فى اللغة) أى وتفسير المقدمة أى تفسير هذا اللفظ وقوله من قدم أى مأخوذة من قدم الخ ان قلت ان الكلام بصدد تفسير الكلمة وبيان معناها لا بصدد اشتقاقها وماذكر انما يفيد من أى شئ اشتقت والجواب انه يلزم من بيان الاشتقاق بيان المعنى لان بيان الاشتقاق مفيد لبيان المعنى بالدليل لانه حيث كانت المقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم كانت المقدمة بمعنى المتقدمة فما صنعه الشارح مفيد لامرين بيان مأخذها وبيان معناها بخلاف مالو تعرض لبيان المعنى ابتداء فربما ينازع فيه اذلا دليل عليه (قوله بمعنى تقدم) لم يقل أى تقدم لان المتبادر من لفظ قدم قدم غيره وتفسيره بتقدم فيه خفاء فلذا أتى بما ذكر وان كان وصف قدم باللازم يدفع الخفاء لكن قد يغفل عن ذلك الوصف بقى شئ آخر وهو ان كلامه يوهم أن تقدم لا يكون الا لازما مع

أوالمتعدى وفى الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع فى العلم والمناسبة ظاهرة لتقدمها فى الذكر أولتقديمها الطالب فى الشروع فى المقاصد بالذات أو بالواسطة

انه قد يجيء متعديا نحو زيد تقدمه عمرو وأجيب بأن هذا من الحذف والايصال والاصل تقدم عليه عمرو (قوله أوالمتعدى) أى أومن قدم المتعدى نحو قدم زيد عمرا أى جعله متقدما واعلم انه على أخذها من اللازم تكون بكسر الدال لاغير لان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى واسم المفعول لا يصاغ من اللازم بل من المتعدى وعلى أخذها من المتعدى يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره أومستحقة لما اشتملت عليه من الفوائد أن يقدمها الغير وذكر بعضهم ان الفتح قليل لا يهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات ولذا لم يتعرض له الشارح فيما يأتى (قوله وفى الاصطلاح) أى اصطلاح الادباء وهم علماء المعقول (قوله عبارة) أى معبر بها عن ما أى عن معان وذكر الضمير فى عليه باعتبار لفظ ما والمعانى التى يتوقف عليها الشروع فى العلم كتعريفه وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا فى كلام المصنف بل المراد مقدمة الكتاب وهى اسم لطائفة من الالفاظ قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المقدمتين التباين لان احداهما معان والاخرى ألفاظ وانما جعلنا ما واقعة على معان لا على ألفاظ لقوله يتوقف الخ فالتوقف فى الشروع انما يكون على مقدمة العلم وهى معان ان قلت ان الشروع فى العلم لا يتوقف على المعانى المذكورة قلت المراد بقوله مايتوقف عليه الشروع أى تمام الشروع لا أصله (قوله والمناسبة) أى بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى (قوله ظاهرة) أى غير خفية بل فيها نوع ظهور فيحتاج معه للتعليل فلا يقال اذا كانت ظاهرة فلا حاجة للتعليل بقوله لتقدمها الخ أو يقال ان هذا تنبيه لا دليل والامور الضرورية قد ينبه عليها لما يلحقها من غفلة بعض الاذهان عنها (قوله لتقدمها) أى المعانى المدلولة لها وقوله فى الذكر بضم الذال أى التذكر والتعقل أو بالكسر بمعنى التعبير أى بدالها وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على أخذها من اللازم (قوله أولتقديمها) أى المعانى المدلولة لها الطالب على غيره وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على أخذها من المتعدى مكسورة الدال اما على أخذها منه مفتوحتها فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره لا يهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات كما تقدم (قوله فى الشروع) متعلق بالتقديم وقوله بالذات أو بالواسطة متعلق بالمقاصد أى ان المعانى المدلولة للفظ مقدمة وهى مقدمة العلم تقدم الطالب على غيره فى الشروع فى المقاصد كانت تلك المقاصد مقصودة بالذات كالتقسيم أو بالواسطة كالخاتمة فحصله ان مقدمة العلم تعين فيهما

والمراد

والمراد بالمقدمة ههنا المعاني المخصوصة أو العبارات المعينة فلابد من اعتبار التجوز بأن يكون من قبيل اطلاق الكلي على بعض جزئياته أو اطلاق اسم المدلول على بعض مادل عليه وما وقع في بعض النسخ

واعتراض شيخنا الحفني على الشارح انما جاء من جعل قوله بالذات أو بالواسطة متعلقا بالتقديم لا بالمقاصد كما قلنا والا فلا اعتراض (قوله والمراد الخ) هذا اشارة الى أن ماذكره من المعنيين للفائدة اللغوي والاصطلاحي عام والمراد هنا خاص وتوضيحه ان لفظ مقدمة كلي تحته جزئيات سواء كانت بالمعني اللغوي أو الاصطلاحي لان معناها لغة عبارات تقدمت امام المقصود واصطلاحا معان يتوقف الشروع عليها في العلم وكلاهما كلي وهذه المقدمة المذكورة في هذا الكتاب جزئية من جزئيات المقدمة الكلية لان المذكور هنا اما عبارات معينة متقدمة أمام المقصود أو معان معينة يتوقف عليها الشروع في العلم اذا علمت هذا فلنا احتمالات أربعة وذلك لانه ان لوحظ ان المقدمة في الاصل ألفاظ قدمت أمام المقصود ولاحظنا ان المقدمة هنا مرادبها ألفاظ معينة قدمت أمام المقصود كان اطلاق مقدمة الذي هو كلي على هذا الجزئي من قبيل اطلاق اسم الكلي على بعض جزئياته وكذا ان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في العلم وقلنا المراد منها معان معينة فان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم للالفاظ المقدمة على المقصود وأريد منها هنا معان مخصوصة كان من قبيل اطلاق اسم الدال على بعض المدلول أي على جزئي من جزئيات المدلول وذلك لان لفظ مقدمة مدلوله ألفاظ مطلقة مدلولها امعان مطلقة فأطلق لفظ مقدمة وهو اسم الدال على جزئي من جزئيات المدلول وان لوحظ أن المقدمة في الاصل اسم لمعان مطلقة يتوقف عليها الشروع في العلم وأريد منها هنا ألفاظ مخصوصة كان من اطلاق اسم المدلول على بعض جزئيات الدال وأشار الشارح للاحتمالين الاولين وهما تقديران يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة العبارات أو المعاني بقوله بأن يكون من قبيل اطلاق الكل على بعض جزئياته وأشار بقوله أو اطلاق اسم المدلول الخ للاحتمال الرابع وهو تقدير ان يراد بمطلق المقدمة المعاني وبالمقدمة هنا عبارات مخصوصة لاستعمال ماهو موضوع لمطلق المعاني في عبارات مخصوصة ولم يتعرض الشارح للاحتمال الثالث وهو ان يراد بمطلق المقدمة العبارات وبالمقدمة هنا معاني مخصوصة وعليه فيكون من اطلاق اسم الدال على بعض مدلوله (قوله المعاني المخصوصة أو العبارات المعينة) وصف المعاني بالمخصوصة والعبارات بالمعينة تفنن وأنت خبير بأن المناسب لما ذكره أولا من جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية أن يكون المراد بالمقدمة هنا التي هي جزء ذلك المشار اليه

على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة فلا معنى لعده جزأ مستقلا (المقدمة) مبتدأ خبره محذوف أي هذا الذى نشرع فيه

العبارات المعينة فقط فكان الاولى للشارح أن يقول والمراد بالمقدمة هنا العبارات المعينة و يحذف المعانى المخصوصة ولعل الشارح أشار بهذا الترديد الى أن المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز أن يراد بها المعانى أيضا فيكون ماذكره أولا مبنيا على الرجحان لا على التعيين أو أشار بالترديد الى ماذكره ثانيا من أنه يجوز أن يراد بالفائدة المعانى ويكون الحمل اسنادا مجازيا (قوله على مقدمة) بدل من ما أو عطف بيان عليه (قوله فهو سهو) خبر عن ما وقرنه بالفاء لمشابهة الموصول الواقع مبتدأ لاسم الشرط فى العموم وفى الحكم على ما وقع فى بعض النسخ بالسهو تجوز اذ هو ناشئ عن السهو لا أن نفسه سهو (قوله من قلم الكاتب) نسب السهو للقلم الذى لا شعور له مبالغة فى بطلان ما وقع فى بعض النسخ أى أنه لظهور بطلانه لا ينبغى أن يقع من عاقل ولو على سبيل السهو بل لا ينبغى أن يصدر من غير العاقل الا على سبيل السهو (قوله اذ التنبيه الخ) هذا دليل من الشكل الاول مثبت للمطلوب وهو عدم صحة ما فى بعض النسخ وقد حذف الشارح من هذا الدليل موضوع الكبرى والنتيجة والاصل التنبيه جزء من المقدمة وكل ما كان كذلك فلا معنى لعده جزأ مستقلا ينتج التنبيه لا معنى لعده جزأ مستقلا لكن لك أن تمنع هذا الدليل منعا تفصيليا وحاصله أن قوله فى الصغرى التنبيه جزء من المقدمة ان كان المراد أنه جزء منها من حيث انفهامه منها كانت الصغرى مسلمة لكن قوله فى الكبرى وكل ما كان كذلك فلا معنى لعده جزأ مستقلا لا يسلم لان فهم الشئ من الشئ لا يمنع من عده جزأ مستقلا ألا ترى أن الخاتمة مفهومة من التقسيم كما يأتى للشارح وقد عدها المصنف جزأ مستقلا وان أراد بقوله فى الصغرى التنبيه جزء من المقدمة أى انه جزء من حيث الالفاظ وان المقدمة تشمله منعت الصغرى وسلمت الكبرى فان قلت على التقدير الاول هلا عرف المصنف التنبيه كما عرف الخاتمة مع أن كل واحد منهما تابع لما قبله ومفهوم منه فالتنبيه مفهوم من المقدمة والخاتمة مفهومة من التقسيم قلت ان الخاتمة لما كانت تابعة للتقسيم الذى هو شريف لانه المقصود بالذات استحقت الشرف بتعريفها بخلاف التنبيه فانه تابع للمقدمة التى هى وضيعة لانها ليست مقصودة بالذات بل لتعين على الوصول للمقصود فلم تستحق التعريف لعدم شرفها (قوله مبتدأ) لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف أى اقرأ مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية (قوله أى هذا الذى نشرع فيه) أى من الاحكام وما يتعلق بها من بيان الوضع العام لخاص بقوله وذلك بأن يتعقل الخ ان كانت المقدمة اسما للمعانى أو من الالفاظ الدالة على الاحكام ان كانت اسما للالفاظ

أو بالعكس وأما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها الى قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب في أمثال هذا المقام تأمل ولما كان معرفة أقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك بعد ذلك بدأ في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار فقال (اللفظ قد يوضع لشخص بعينه) اعلم أن اللفظ في

(قوله أو بالعكس الخ) اعلم انه اذا احتمل المقام حذف المبتدا أو الخبر فاختلف في الاولى بجعله محذوفا فذهب بعضهم الى أن الاولى جعل المحذوف هو الخبر وجعل المذكور هو المبتدأ لان المبتدأ هو الركن الاعظم من ركني الاسناد فلا ينبغي حذفه وذهب بعضهم الى أن الاولى جعل المحذوف هو المبتدأ وابقاء الخبر لانه هو المقصود بالافادة وذكر المبتدأ عند علمه يشبه أن يكون عبثا . (قوله فتأمل) أي تأمل وجه عدم المناسبة وحاصله أن قوله المقدمة ترجمة وشأن الترجمة أن تكون مقطوعة عن المترجم له لان المترجم له أحكام مقصودة في أنفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شيء مقطوعة عنه أو ان ما بعد الترجمة قد يطول فيسأم انتظار تمام الفائدة (قوله وأما جعل الخ) هذا رد على العصام المجوز لذلك وقوله الى قوله التقسيم أي باخراج الغاية (قوله باعتبار خصوص الوضع الخ) أي باعتبار كون وضعه خاصا وكونه عاما أي لا باعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وفعليته وحرفيته (قوله وتعقل الموضوع له) أي وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك أي عاما وخاصا (قوله مما يتوقف) خبر كان وقوله بدأ جواب لما وأورد على قوله بدأ في المقدمة بتقسيم الخ بان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشيء في نفسه وأجيب بأن المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله بذلك الاعتبار) أي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه انه لم يذكر في ابتداء المقدمة الا قسمين كما سيأتي للشارح الاعتذار عن ترك القسمين الاخيرين فكيف ينسب للمصنف هنا انه بدأ في المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب بان في الكلام حذف مضاف أي بدأ في المقدمة ببعض تقسيم اللفظ بذلك الاعتبار (قوله اعلم ان اللفظ الخ) أخر الشارح الكلام على أل عن الكلام على اللفظ مع أن أل متقدمة في الذكر عن اللفظ فكان الاولى أن يقدم الكلام عليها وكان الشارح نظر لكون اللفظ هو الجزء الاعظم المقصود بالذات فلذا قدم الكلام عليه وكان على الشارح أن يتعرض لبيان معنى الوضع كما فعل بعض الشراح حيث قال الوضع لغة جعل الشيء في موضع واصطلاحا تعيين الشيء بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا ان اللفظ المجازي موضوع أو تعيين الشيء بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه (قوله في

أصل اللغة مصدر بمعنى الرمى فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد أو أكثر مهملا أو مستعملا صادرا من الفم أولا لكن خص فى عرف للغة ثانيا

أصل اللغة) أى وأما معناه فى عرف أهل اللغة و فى عرف النحاة فسيأتى الكلام عليه (قوله بمعنى الرمى) الاضافة للبيان والمراد انه بمعنى الرمى مطلقا سواء كان بالفم أو بغيره كان الرمى لحذف أو لغيره كما يدل له قول الشارح بعد صادرا من الفم أولا (قوله فهو بمعنى المفعول) المناسب حذف هذا لانه لم يتقدم له ما يتفرع عليه هذا اذ لا يتسبب عن كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمى أن يكون اللفظ بمعنى اسم المفعول حتى انه يفرعه عليه بالفاء وأيضاً لم يكن هذا مرادا فى أصل اللغة بل المراد باللفظ فى أصل اللغة نفس المصدر و لم ينقل عنه لاسم المفعول اتفاقا فكان على الشارح أن يفرعه على أحد المعنيين الآتيين و يحذفه من هنا (قوله فيتناول الخ) تفريع على كون اللفظ فى أصل اللغة بمعنى الرمى فالضمير فى يتناول عائد على اللفظ فى أصل اللغة وقوله ما لم يكن صوتا أى رميا أو الرمى الذى لم يكن صوتا ولا حرفا كرمى النواة ولا بد من تقدير فى الكلام أى فيتناول رميا لم يكن مسببه الذى ينشأ عنه صوتا ولا حرفا كرمى النواة وما كان مسببه حرفا واحدا الخ وانما احتجنا لهذا التقدير لان كلا من الصوت والحرف ليس نفس الرمى حتى يخبر به عنه وانما هو مسبب عن الرمى وكان الاولى حذف قوله وحرفا من قوله ما لم يكن صوتا وحرفا لان الحرف أخص من الصوت ونفى الاعم يستلزم نفى الاخص أو يقدم الحرف على الصوت و يكون من ذكر العام بعد الخاص (قوله مهملا أو مستعملا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى كان ذلك الاكثر مهملا أو مستعملا فهو تعميم فى الاكثر (قوله صادرا من الفم) أى كالحروف وقوله أولا كطرح النواة وهذا تعميم فى قوله ما لم يكن صوتا وحرفا وما كان حرفاً أو أكثر وكان الاولى حذف التعميم أعنى قوله صادرا من الفم أولا لانه مكرر مع ما قبله وذلك لان قوله صادرا من الفم هو نفس قوله وما هو حرف واحد أو أكثر مهملا أو مستعملا وقوله أولا هو نفس قوله ما لم يكن صوتا ولا حرفاً كذا قيل وقد يقال لا تكرار أصلا بل هذا أعم مما قبله لان الصادر من الفم ليس قاصرا على الحرف الواحد فأكثر بل هو أعم منه لشموله رمى النواة ونحوها الصادر من الفم والذى ليس صادرا من الفم ليس قاصرا على غير الصوت والحرف بل يشمل الصوت كالصوت الحاصل عند وقع جسم على آخر فتأمل (قوله لكن خص ثانيا) هذا استدراك على ما يتوهم من أن هذا الاصل وهو كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمى مستمر وقوله خص أى بعد التجوز فيه بجعله بمعنى اسم المفعول فالواقع من اللغويين النقل ثم التخصيص وهذا مذهب الرضى حيث قال اللفظ فى أصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ ثم خص بالملفوظ من الحروف وقيل

بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخارج حرفا واحدا أو أكثر مهملا أو مستعملا فلا يقال لفظة الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه ان يصدر من الفم من الحروف واحدا كان أو أكثر

انه خص قبل التجوز المذكور وهو مذهب السيد فذهب الى أن اللفظ في أصل اللغة الرمي ثم استعمل في رمي ما يصدر من الفم من الحروف والاصوات والمعنيان مصدران ثم تجوز في المعنى الثاني بجعله بمعنى اسم المفعول (قوله ثانيا) منصوب على الظرفية أي خص زمنا ثانيا أي في زمن ثان ولا يصح جعل ثانيا مفعولا مطلقا أي خص تخصيصا ثانيا لاقتضائه انه خص أولا في عرف اللغة بشيء آخر مع انه ليس كذلك (قوله بما هو صادر من الفم الخ) ان مررت على قول السيد المتقدم من ان التخصيص لم يسبقه تجوز فلا بد من تقدير مضاف أي برمي ما هو صادر بالفعل من الفم (قوله من الفم من الصوت الخ) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية وقوله بما هو صادر من الفم أي بما هو صادر من الفم بالفعل سواء كان فم انسان أو غيره وليس المراد بما شأنه أن يصدر من الفم لان هذا اصطلاح نحوي كما يأتي (قوله على المخارج) أي على جنسها لاجل أن يشمل الحرف لانه يعتمد على مخرج واحد (قوله حرفا واحدا أو أكثر) خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير كان ذلك الصوت المعتمد على جنس المخارج حرفا واحدا أو أكثر ويصح جعله حالا من الصوت لكن الاول أولى لان الحرف ليس وصفا مشتقا كما هو الغالب في الحال (قوله مهملا أو مستعملا) أي كان الاكثر مهملا أو مستعملا (قوله فلا يقال الخ) هذا مفرع على محذوف والاصل والصدور من الفم محال على الله وحينئذ فلا يقال في لفظة من ألفاظ القرآن أو غيره من الكتب المنزلة التي خلقها الله لفظة الله لانها وان أضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه لايهامها الجارحة وهو منزه عنها (قوله بل بكلمة الله) أي بل يقال فيها كلمة الله وفيه ان الكلمة قول مفرد والقول هو اللفظ الصادر من الفم فنسبة الكلمة الى الله يوهم الجارحة والله منزه عنها والجواب ان اضافة الكلمة لله وان كان موهما لكن ورد الاذن الشرعي باسنادها اليه فمحل منع اطلاق اللفظ على الله أو اطلاق اسناده اليه اذا كان موهما مالم يرد اذن باطلاقه أو اسناده والاجاز (قوله وفي اصطلاح النحاة) عطف على قوله في أصل اللغة لا على قوله في عرف اللغة والاقال بما من شأنه بادخال الباء على ما والنحاة جمع ناح كقضاة جمع قاض (قوله ما من شأنه أن يصدر الخ) ما نكرة موصوفة أو انها موصولة وقوله من شأنه خبر مقدم وان يصدر من الفم في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والجملة صفة لما أو صلة لها أي وفي عرف النحاة شيء أو الشيء الذي الصدور من الفم شأنه (قوله واحداً كان أو أكثر) فيه ان هذا لا يناسب التعبير بالجمع في قوله

اوتجرى عليه أحكام اللفظ كالعطف والابدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله تعالى وكذا الضمائر التى يجب استتارها

الحروف أما كون قوله واحدا لا يناسب التعبير بالجمع فظاهر وأما عدم مناسبة قوله او أكثر فباعتبار ان الاكثر من الحرف صادق بحرفين والحروف جمع كثرة والجواب ان أل فى الحروف جنسية فتبطل معنى الجمعية بقرينة قوله واحدا كان أو أكثر (قوله أوتجرى عليه أحكام اللفظ) عطف على قوله مامن شأنه أن يصدر أى اوما ليس شأنه الصدور من الفم لكن تجرى عليه أحكام ما يصدر من الفم (قوله فيندرج) أى فيدخل وقوله فيه أى فى تعريف اللفظ على اصطلاح النحاة وقوله حينئذ أى حين اذ فسر بالامرين بما من شأنه أن يصدر من الفم وما ليس شأنه أن يصدر من الفم لكن تجرى عليه أحكامه وقوله كلمات الله والضمائر الخ لف ونشر مرتب فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه والضمائر المستترة مندرجة فيه بالنظر للطرف الثانى منه (قوله كلمات الله) أى فيقال لها ألفاظ واعترض انه ان أريد بكلمات الله الالفاظ القرآنية فغير ظاهر لانها حادثة وهى صادرة من الفم بالفعل فلا يتوهم عدم دخولها حتى ينص عليه وان أريد بكلمات الله المعنى القديم القائم بذاته تعالى فليس من شأنه الصدور المذكور بل من شأنه عدمه وأجيب باختيار الثانى لكن فى الكلام حذف مضاف والاصل و فى اصطلاح النحاة مامن شأن نوعه أن يصدر من الفم وكلام الله القديم نوعه مطلق كلام أى كليه الذى يحمل عليه فالمراد النوع اللغوى لا المنطقى الذى هو تمام الماهية لان هذا لا يقال فى ذات الله ولا فى صفاته وشأن هذا النوع الصدور من الفم باعتبار بعض أفراده لا جميعها لان القديم ليس شأنه الصدور منه هذا غاية ما أجيب به وفيه نظر من وجهين الاول أن مقتضى هذا الجواب ان الكلام القديم يقال له لفظ وليس كذلك الثانى أن مالزم النوع وكان شأنه فهو لازم لجميع الافراد ضرورة ان النوع موجود فى كل الافراد فيعود الاشكال ولزوم ان القديم شأنه الصدور من الفم وأجيب عن الاول بانه ان أريد بكون القديم لا يقال له لفظ يعنى شرعا فمسلم لكن كلام الشارح فى مجرد الاندراج فى التعريف والجواز الشرعى وعدمه شىء آخر وان أراد انه لا يقال له لكونه لم يندرج فهو بعد فهم المقام مكابرة وعن الثانى بان المراد شأن النوع لولا المانع وقد قام المانع فى القديم على انهم كثيرا ما يطلقون الشأن على الكثير الغالب فلا يلزم فى جميع الافراد ولو لم يكن مرادهم بالشأن ماذكر لم يكن للعدول عن الفعل الى الشأن فائدة (قوله التى يجب استتارها) قيد لا بد منه لاخراج جائزة الاستتار لان شأنها الصدور من الفم وكلامنا فى ادخال الضمائر فى قوله أوتجرى الخ اذ معناه كما علمت أو ليس شأنها الصدور من

وهذا المعنى أعم من الاول وهو المراد ههنا واللام فيـه اما للجنس

الفم ولكن تجرى الخ وهذا لا يكون الا فى واجب الاستتار والحاصل ان الضمائر المستترة جوازا وما حذف من مبتدأ أو خبر أو نعت أو غير ذلك داخلة فى التعريف بالنظر للطرف الاوّل وكذا كلمات الله لا فرق بين القديمة والحادثة والضمائر المستترة الواجبة الاستتار داخلة بالنظر للطرف الثانى (قوله وهذا المعنى) أى معنى اللفظ فى اصطلاح النحاة أعم من المعنى الاول أى الاول الاضافى وهو معناه فى عرف أهل اللغة لا الاول الحقيقى الذى هو معناه فى أصل اللغة لان بينهما التباين لان معناه فى أصل اللغة الرمى مطلقا وهو مصدر وما من شأنه أن يصدر من الفم مرعى فهو اسم مفعول وقوله أعـم أى عموما مطلقا فيجتمعان فى نحو زيد قائم فهو لفظ فى عرف أهل اللغة لانه صوت صادر من الفم معتمد على مخارج وكذا فى عرف النحاة لانه حروف شأنها تصدر من الفم وما شأنه الصدور لا ينافى الصدور بالفعل وينفرد اللفظ فى اصطلاح النحويين عنه فى عرف اللغة بكلمات الله القديمـة والضمائر الواجبـة الاستتار فلا يقال لها لفظ فى عرف أهل اللغة لانها ليست أصواتا صادرة من الفم معتمدة على مخارج (قوله وهو) أى معنى اللفظ فى اصطلاح النحاة المراد هنا أى فى كلام المصنف لا يقال اللفظ فى اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه لا تصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله قد يوضع والمهملات لا وضع لها لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير المهمل (قوله واللام فيه اما للجنس الخ) اعـلم أن أل اما أن يشار بها للحقيقة وإما أن يشار بها للافراد والتى يشار بها للحقيقة اما أن يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس واما أن يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصة من الافراد غير معينة ويقال لها لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق اذا كان فى البلد أسواق متعددة واشترِ اللحم وأخاف ان يأكله الذئب والتى يشار بها للافراد اما أن يشار بها لكل افراد الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر بدليل قوله بعـد الا الذين آمنوا الخ لان الاستثناء يدل على العموم والاستغراق فى المستثنى منه واما أن يشار بها الى حصـة من الافراد معينة نحو جاء القاضى اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحـد ويقال لها لام العهد الخارجى فالاقسام أربعة ومحصـل كلام الشارح أنه يصح هنا ارادة اثنين منها وهى لام العهد الذهـنى ولام العهد الخارجى ولا يصح أن تكون هنا للاستغراق ولا للجنس لانه على ارادة الاستغراق يكون المعـنى كل لفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وكل لفظ صادق بالمهمل مع أنه غـير موضوع ويمكن أن يجاب عن هذا بان المراد كل لفظ قد يوضع أى كل لفظ من الالفاظ الموضوعة بقرينة الخبر وحينئذ يكون الاستغراق ظاهرا نعم يفسد الاستغراق من جهة انه يصير المعنى عليـه كل لفظ

من حيث حصوله فى بعض افراده أعنى العهد الذهنى أو لحصة معينــة من جنس مطلق اللفظ. وهى الموضوع منــه أعنى به العهــد الخارجى وحينئذ يجب أن يحمل قوله يوضــع

موضوع قد يوضع لمشــخص بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وظاهر ان كل لفظ أخــذ فهو واحد من القسمين لا انه منقسم للقسمين كما هو مقتضى الاستغراق وأما عدم صحة جعلها للجنس فلأنه على ارادته يصير المعنى جنس اللفظ قد يوضع الخ مع ان الجنس موضوع له لا أنه موضوع لجنس اللفظ وحقيقته وضع لها كلمــة لفظ ولم توضع لشئ (**قوله اما للجنس**) أى اما أن يكون مشارا بها للجنس (**قوله فى بعض افراده**) أى بعض غير معين (**قوله أعــنى العهد الذهنى**) أى أعنى بالجنس المتحقق فى بعض الافراد العهد الذهنى أى الماهيــة المعهودة فى الذهن فالمعهود فى الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لانه مبهم ان قلت ان البعض الغير المعين الذى يتحقق فيــه الجنس صادق بالمهمل وحينئذ فجعلها للعهــد الذهنى لا تصح ارادته لذلك واجيب بان هــذا البعض الذى تحقق فيه الجنس غير معين باعتبار ظاهر اللفظ والاحتمال العقلى لكــنه معــين فى نفس الامر فتأمل (**قوله أو لحصة**) أى واما ان يكون مشارا بها أى باللام لحصة معينة أى لفرد معين وقوله من جنس أى من افراد جنس واضافة جنس لمطلق اللفظ اضافة بيانية لان مطلق اللفظ هو نفس الجنس واضافة مطلق اللفظ من اضافة الصــفة للموصوف اى واما أن يكون مشارا بها الفرد من افراد الجنس الذى هو اللفظ المطلق أى الذى لم يقيد بكونه موضوعاً أو مهملا وكلام الشارح جار على ان لام العهد الخارجى قسمية للام الجنس والا فال أولى للجنس فى ضمن حصة (**قوله وهى الموضوع منه**) أى وتلك الحصة المعينة أى الفرد المعين هو الموضوع من افراد اللفظ فالضمير فى منه للجنس وفى الــكلام حذف مضاف أى وهى الموضوع من افراده (**قوله أعنى العهد الخارجى**) أى أعنى بالحصة المعينة المشار اليها الحصة المعهودة فى الخارج ان قلت قد ظهر لك ان المراد من اللفظ سواء أريد العهد الذهــنى أو الخارجى اللفظ الموضوع وحينئــذ فليكن الاخبار بقوله بعد قد يوضع ملغى لا صحة له اذ لا فائدة فيه وأجيب بان محط الفائدة القيــد أعنى قوله لمشخص بعينه وكان الاولى للمصنف أن يقول اللفظ قد يكون لمشخص الخ لاجــل أن لا يرد ما ذكر ان قلت العهد الخارجى عهده اما من حيث تقدمه صريحا أو كناية أو علما فما هنا من أى قبيل قلت من القبيل الثالث اذ من المعلوم ان اللفظ الثابت لمشخص أو لامر كلى انما هو الموضوع فتأمل (**قوله وحينئــذ**) أى وحين اذ جعلت أل للعهــد الخارجى وأريد اللفظ الموضوع فيجب أن يحمل الخ أما على جعلها للعهد الذهنى فالفرد الغــير المعين الذى تحقق فيــه الجنس صادق بالموضوع وغيره فيحسن التعبير بقوله يوضع فى الجملة من غــير تأويل وقد يقال

على العدول عن الماضي الى المضارع امالاستحضار الصورة لنوع غرابة أولتأخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذاتمهد هذا فنقول أقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء

لا بد من التأويل أيضاً حتى على جعلها للعهد الذهني لان الحصة التي تحقق فيها الجنس عدم تعينها باعتبار الاحتمال العقلي وظاهر اللفظ فلا ينافي انها متعينة في نفس الامر فتأمل (قوله على العدول) متعلق بيحمل (قوله امالاستحضار الصورة) أي على تقدير أن يكون المضارع للحال فكأنه يستحضر بالمضارع تلك الصورة أي صورة وضع اللفظ لمشخص أولامر كلي ليشاهدها السامعون لاجل غرابتها اذ تعقل الموضوع له بواسطة أمر عام أو بدونها ثم وضع اللفظ له أمر غريب واعلم ان هذه الغرابة لم تكن لكل الناس بل لبعض الافراد والمتبادر من الشارح خلافه اللهم الا أن يقال قوله لنوع غرابة أي ولوادعاء وهذا عام في كل الناس فتأمل (قوله أو لتأخر الوضع عن الذات) أي عن ذات اللفظ أي على تقدير كون المضارع للاستقبال فيكفي في كونه مستقبلا تأخر الوضع عن ذات اللفظ وهذا الجواب يقتضي صحة أن يقال جاء الذي يضرب لشخص ضرب من مدة طويلة نظرا لكون ذاته متقدمة على ضربه قبيل وهو في غاية البعد وقد يقال لا مانع من صحته نعم ان ورد نقل عنعه فالامر ظاهر فتأمل (قوله اذا تمهد هذا) أي اذا تقرر وثبت هذا أي ماذكر من كون المراد باللفظ في كلام المصنف اللفظ الموضوع والتمهيد في الاصل وضع الطفل في المهد أي في فراشه الذي ينام فيه ومعلوم ان وضع الطفل في فراشه يكون بطمأنينة وثبات فاستعمل في مطلق اثبات الشيء على وجه تام فان قلت ان ماذكر معنى للتمهيد والواقع في الشارح تمهد ومصدره التمهد وحينئذ فلا يكون معناه ثبت على وجه تام قلت ان التمهد مطاوع للتمهيد فكأنه مصدر له فصح حينئذ تفسيره بالثبوت المذكور فتأمل (قوله من حيث تشخص الخ) أي لا من حيث افراده وتركيبه ولا من حيث اسميته وفعليته وحرفيته (قوله وعمومه) هو والخصوص من عوارض الالفاظ فوصف المعنى بهما تجوز من وصف المدلول بوصف الدال وأما وصف المعنى بالكلية والجزئية فهو حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز (قوله على ما يقتضيه) متعلق بمحذوف أي والحكم على أقسام اللفظ بانها أربعة جرى على انقسام أو على الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي وأما على ما يقتضيه التقسيم الخارجي فثلاثة فقط كما سيأتي (قوله التقسيم العقلي) أي الحاصل بواسطة العقل فنسبته للعقل من حيث انه آلة فيه وليس العقل هو المقسم له بل المقسم لذلك التقسيم النفس بواسطة العقل (قوله ابتداء) متعلق بيقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلي ثانيا اذ بالنظر

أربعة لان المعنى امامشخص أولا وعلى كلا التقدير ين فالوضع اما خاص أولا فالاول ما يكون موضوعا للمشخص باعتبار تعقله بخصوصه و يسمى هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصورت

اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثانى الى حرف وضمير واسم اشارة وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل كما يأتى بسط ذلك فى التقسيم (قوله أربعة) فيه انه يرد على حصر الاقسام فى الاربعة المذكورة أقسام أربعة أيضا الاول أن يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلى أعم منها والثانى أن يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر والثالث أن يوضع لمفهوم كلى ملحوظ بأمر مباين له والرابع أن يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بأمر مباين قلت الكلام فى الاقسام التى يقتضيها العقل الواقعة بالفعل وحينئذ فلا يرد الاول لانه وان كان العقل يقتضيه لامكانه لكنه لا وجود له بالفعل ولا ترد الثلاثة الباقية لانها مستحيلة وحينئذ فلا يجوزها العقل ولا يقتضيها (قوله إما مشخص) أى معين وقوله أولا أى أولا يكون مشخصا بل هو عام هذا هو المراد وان كان غير المشخص صادقا بصورتين الاولى أن يكون عاما والثانية أن يكون غير عام وغير خاص وهذه ليست مرادة اذ لا وجود لها وكذا يقال فى قوله أولا الآتية بعد ذلك (قوله وعلى كلا التقديرين) أى من كون الموضوع له مشخصا أو عاما (قوله فالوضع اما خاص أولا) أى أو عام فاذا كان المعنى مشخصا فالوضع اما خاص أو عام واذا كان المعنى عاما فالوضع اما خاص أو عام فتحصل ان الاقسام أربعة لكن لا يخفى عليك ان مقتضى هذا أن يكون القسم الرابع الذى ذكره الشارح ثالثا والثالث رابعا و يمكن أن يجاب بأن القصد من قوله فالاول كذا والثانى كذا والثالث كذا الى آخره ذكر الاقسام لا بقيد كون هذا أولا وهذا ثانيا وهذا ثالثا وهذا رابعا أى ان المقصود بيان كون الاقسام أربعة وأما كون هذا أولا أو ثانيا الخ فليس ملتفتا اليه فان قلت ان الوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى فهو فعل الواضع وحينئذ فلا يكون الا خاصا لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه العموم فما وجه جعله عاما وخاصا قلت اطلاق الخصوص والعموم عليه تارة يكون باعتبار خصوص الآلة التى يستحضر بها المعنى الموضوع له اللفظ وعمومها وتارة باعتبار المعنى الذى وضع له اللفظ وهذا لا ينافى انه فى حد ذاته دائما خاص فتأمل (قوله باعتبار تعقله بخصوصه) أى ملتبسا بخصوصه لا باعتبار تعقله بأمر عام فآلة الوضع فى هذا القسم التعقل بالخصوص لا أمر كلى صادق على جزئيات والموضوع له المتعقل المشخص (قوله كما اذا تصورت) أى كتصورك فما مصدرية واذا زائدة وفيه ان القصد التمثيل للوضع

ذات زيد و وضعت لفظة زيد بازائه والثانى ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل باعتبار أمر عام و يسمى ذلك الوضع وضعا عاما الموضوع له خاص كاسماء الاشارة على ماسيجىء وهذا القسم مما يجب أن يكون معناه متعددا والثالث ما وضع لامر كلى باعتبار تعقله كذلك أى على عمومه

الخاص وهو غير التصور وقد يجاب بأن فى العبارة حذفا أى كعاقبة تصورك الخ اذ لا شك ان الوضع ينشأ عن ذلك و يعقبه (قوله ذات زيد) كان الاولى أن يقول كما اذا تصورت ذاتا و يحذف زيدا لانه فى حال تصوره للذات التى يريد وضع زيد لها لم تكن ذات زيد وأجيب بأن المراد كما اذا تصورت ذاتا يكون دالها بحسب المآل لفظ زيد (قوله لفظة زيد) بالاضافة البيانية وفى نسخة لفظه بالضمير العائد على زيد المضاف اليه وهو خلاف الاصل لان المحدث عنه المضاف (قوله بازائه) أى فى مقابلته أى الذات وذكر الضمير باعتبار أن الذات شئ من الاشياء أولا كتسابها التذكير من المضاف اليه (قوله ما وضع لمشخص) أى لجنسه الصادق بالمتعدد والا فهو موضوع لمشخصات بقرينة قول الشارح وهذا القسم يجب أن يكون معناه متعددا ولا يقدر لفظ كل فى كلام الشارح بان يقال ما وضع لكل مشخص والا صار قوله الآتى و يجب أن يكون معنى هذا القسم متعددا ضائعا لا فائدة فيه بل الذى يقدر فيه الجنس فيكون مجملا فيصير قوله الآتى و يجب الخ مبينا لاجماله (قوله بل بأمر عام) أى بل باعتبار تعقله بامر عام وهو آلة الوضع (قوله و يسمى ذلك الوضع وضعا عاما) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآلته وأما بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعلقها سبب للوضع المذكور (قوله مما يجب أن يكون معناه متعددا الخ) لاجل أن يتحقق معنى عموم الآلة التى استحضر بها المعنى أى ومما يجب فيه أن يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بآلة وضع كلية بخلاف القسم الاول فانه لا يجب فيه شئ من الامرين المذكورين وقوله أن يكون متعددا أى وأن يكون موجودا فى الخارج لان الكلام فى أقسام تحققت فى الخارج وقوله أن يكون متعددا أى تعددا كثيرا لما صرحوا به فى سبب الاحتياج للآلة الكلية من ان الافراد الكثيرة لما كان لا يمكن استحضارها بذاتها فى العقل ليوضع لها اللفظ استحضرت فيه بالامر العام الذى هو آلة الوضع و وضع لها فهذا يدل على انه ليس المراد مطلق التعدد الصادق بما يمكن حصره (قوله باعتبار تعقله كذلك) ظاهره باعتبار تعقله بامر كلى فيقتضى ان الحيوان الناطق استحضر بكلى آخر وان عندنا كليين الموضوع له والآلة وهذا غير صحيح اذ ليس هنا آلة كلية وقد أشار الشارح لدفع هذا بقوله أى

ويسمى هذا الوضع وضعا عاما الموضوع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظة الانسان بازائه والرابع ما وضع لامر كلى باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين الاولين من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلى من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول

على عمومه وحينئذ فقوله باعتبار تعقله كذلك معناه باعتبار تعقله بعمومه فآلة الوضع فى هذا القسم التعقل بالعموم والموضوع له المتعقل العام (قوله ويسمى هذا الوضع عاما الموضوع له عام) جعل الوضع هنا عاما بالنظر للمعنى الذى وضع له اللفظ بخلاف القسم الذى مر قبل هذا فان جعل الوضع فيه عاما باعتبار آلة الوضع والحاصل ان خصوص الوضع وعمومه منظور فيه لمتعلق التصور فان كان متعلقا بعام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بأمر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له أو كان آلة لملاحظة الموضوع له (قوله معنى الحيوان الناطق) الاضافة للبيان (قوله بخصوصية بعض افراده) الاضافة للبيان أى باعتبار تعقله بخصوصية هى بعض أفراده (قوله مما لا وجود له) أى فى الخارج ولما كان هذا صادقا بامكانه أضرب عنه بقوله بل حكموا باستحالته (قوله لان الخصوصيات) أى المخصوصات أى الجزئيات المخصوصة المعينة (قوله لا يعقل كونها مرآة) أى كالمرآة لملاحظة كلياتها وانما كان كذلك لان الكلى يعتبر ممتدا مستطيلا بحسب كثرة أفراده والجزئى يعتبر بلا امتداد فيه وحينئذ فلا يمكن ادراك الممتد منه لعدم مساواته له فى الامتداد والاستطالة وشاهد ذلك من الحس ما لو كان فى حائط ثقب وبعرضها حائط آخر مساو لها فى الامتداد من المشرق للمغرب مثلا اذا نظر من هذا الثقب الى تلك الحائط فلا يرى منها الا ما كان بلصق ذلك الثقب فقط ولا يمكن رؤية غيره (قوله واكتفى بذكر القسمين) أى فى المقدمة فلا ينافى ذكره الثالث فى التقسيم تبعا للمقصود (قوله لعدم تحقق الرابع) الاولى أن يقول لاستحالة الرابع لان عدم تحققه أى عدم وجوده فى الخارج يصدق بامكانه (قوله ولظهور الثالث) أى والتكلم على الظاهر كالعبث وانما كان الثالث ظاهرا لعدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلى (قوله وهو تحقيق الخ) انما كان تحقيق ما ذكر هو المقصود الاصلى من الرسالة دون بيان معنى المصدر والمشتق والفعل والعلم واسم الجنس لان ما ذكر محل الخلاف بين العلامتين المصنف والسعد وأما معنى المصدر وما معه فليس فيه خلاف بينهما فهو مقصود تبعا ولذا ذكره فى التقسيم الموضوع لبيان

والاول وان كان كذلك الا أنه لما شارك الثانى فى تشخص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل أن يكون صفة كاشفة لشخص و يحتمل أن يكون فى مقابلة قوله باعتبار أمر عام أى قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه (وقد يوضع له باعتبار أمر عام) أى باعتبار تعقله بأمر عام (وذلك) أى الوضع لمشخص باعتبار أمر عام يتحقق (بأن يتعقل أمر) عام (مشترك بين مشخصات

ذكر المقصود من الرسالة أعم من كونه مقصودا أصليا أو تبعيا (قوله والاول وان كان كذلك) أى مثل الثالث فى الظهور وعدم تعلق الغرض به لانه ليس من المقصود الاصلى من تلك الرسالة الا انه الخ وقوله والاول مبتدأ وقوله وان كان الواو للحال وان زائدة وقوله الا انه استدراك على محذوف خبر المبتدا والاصل والاول والحال انه كذلك أمره ظاهر الا أنه الخ و بهذا اندفع ما يقال الاول مبتدأ وأين خبره وان شرطية فما جوابها وقوله الا انه استدراك على أى شئ (قوله الا أنه لما شارك الثانى) أى الذى هو المقصود من الرسالة (قوله ليزيد توضيح صاحبه) أى توضيح المصاحب له أى للاول والمصاحب للاول هو الثانى وحاصله انه انما تعرض للقسم الاول فى المقدمة مع انه مثل القسم الثالث فى الظهور وعدم تعلق الغرض به لان التعرض له يزيد القسم الثانى الذى هو المقصود توضيحا وذلك لانه لو اقتصر على القسم الثانى الذى هو المقصود لقال اللفظ موضوع لمشخص باعتبار أمر عام فيكون زيد ونحوه من الاعلام المشخصة من القسم الثانى مع انه ليس كذلك فلما بين أن الموضوع لمشخص قسمان الاول كذا والثانى كذا زال الالباس عن الثانى وحصل فيه توضيح زائد أى قوى (قوله صفة كاشفة) يعنى موضحة غير مخصصة وذلك لان المشخص هو المعنى فان قلت هذا الاحتمال غير صحيح وذلك لانه عليه يكون قول المصنف وقد يوضع له باعتبار أمر عام ضائعا اذ لا تحسن المقابلة به لهذا لصدق هذا به وذلك لان المعنى اللفظ قد يوضع لمشخص ملتبس بالتعيين وهذا صادق بأن يكون ذلك المعنى متعقلا باعتبار أمر عام أولا وحينئذ فجعله صفة كاشفة لا يصح وأجيب بأنه على احتمال جعله صفة كاشفة يقيد قول المصنف قد يوضع لمشخص بقولنا وضعا شخصيا وحينئذ فتظهر المقابلة (قوله و يحتمل الخ) هذا أحسن مما قبله لانه لا يحوج الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما علمت (قوله باعتبار تعقله بعينه وشخصه) أى لا باعتبار تعقله بأمر آخر (قوله وقد يوضع له) أى للمشخص لا بقيده السابق لان المراد جنس المشخص لان الموضوع له فى هذا القسم افراد كثيرة (قوله أى الوضع) أى المفهوم من قوله يوضع فالمشار اليه متقدم معنى لا لفظا على حد اعدلوا هو أقرب للتقوى (قوله مشترك) أى اشتراكا معنويا بأن يكون كليا مستويا

ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه) أى يعين اللفظ بازاء كل واحد من افراده المشخصة سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما فى معانى الحروف أو من عوارضها كما فى المضمرات وأسماء الاشارة وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة لملاحظة تلك الافراد التى هى المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه

معناه فى افراده وليس المراد المشترك الاصطلاحى لانه يشترط فيه تعدد الوضع وماهنا ليس كذلك (قوله ثم يقال هذا اللفظ) انما عبر عن اللفظ بالموضوع بهذا اللفظ ايماء الى أنه يجب أن يكون الموضوع مشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له (قوله لكل واحد) متعلق بموضوع (قوله أى يعين الخ) هذا تفسير لحاصل معنى قول المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد الخ وليس قوله أى يعين تفسير القول المصنف يقال والا لزم على هذا ان قول المصنف موضوع زائد كذا قيل وقد يقال ان قول الشارح الآتى وانما عبر عن ذلك التعيين الذى هو الوضع بالقول الخ يقتضى ان قوله أى يعين تفسير ليقال فتأمل (قوله سواء كان ذلك الامر العام) هذا تعميم فى الامر المشترك فى قول المصنف بأن يعقل أمر مشترك وانما لم يقل سواء كان ذلك الامر المشترك وان كان هو المناسب لكلام المصنف اشارة الى أن مراد المصنف بالمشترك الامر العام الذى استوى معناه فى افراده (قوله كما فى معانى الحروف) أى كالامر العام الكائن فى معانى الحروف فانه جزء منها بيان ذلك ان الواضع وضع لفظة من مثلا لكل ابتداء خاص وتلك الابتداآت تعلقت عند وضع لفظة من لها بمطلق ابتداء أعنى الابتداء الكلى وهو ذاتى للابتداآت الخاصة لانه جزئى من ماهيتها لان ماهية الابتداآت الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور فماهية الابتداء من البصرة مثلا الابتداء المقيد بالكون من البصرة وهكذا (قوله كما فى المضمرات) وذلك لان لفظة أنا مثلا موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا استحضروا عند الوضع لهم بأمر كلى وهو مفرد مذكر متكلم ولا شك أن الافراد والتذكير والتكلم ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالضحك بالنسبة للانسان وأدخل بالكاف الموصولات (قوله وأسماء الاشارة) أى فلفظة ذا موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو والخ استحضرت عند الوضع بأمر كلى وهو مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والاشارة عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها (قوله الموضوع) بالرفع صفة للمسميات وقوله لكل منها أى لكل فرد من أفرادها أى المسميات أو انه خبر بعد خبر وعليه فضمير منها للافراد ويصح قراءته بالجر صفة للافراد وعليه فضمير منها راجع اليها (قوله كما توهمه

بعض

بعض الافاضل فی الضمائر والموصولات وغیرهما وانما عبر عن ذلك التعیین الذی هو الوضع
حقیقة بالقول اذبه یظهر ذلك التعیین غالبا وانما قید بالحیثیة بقوله

بعضهم) أی وهو العلامة التفتازانی ودلیله ان لفظ هذا مثلا ان کان موضوعا لکل واحد من
المشخصات لزم تعدد الوضع والاصل خلافه وان کان موضوعا لبعض المشخصات دون
بعض کان ترجیحا من غیر مرجح فتعین أن یکون الموضوع له الامر الکلی لکن شرط الواضع
ان یستعمل فی جزئی والحاصل ان الامر العام یلاحظ علی کل من القولین لکن ملاحظته علی
الاول من حیث انه آلة للوضع وعلی الثانی من حیث انه الموضوع له وأجاب الجمهور عن ترداد
السعد بانا نلتزم الاول أعنی کونه موضوعا لکل واحد لکن لا نسلم انه یلزم علیه تعداد الوضع بل
الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع الامر الکلی الصادق علی کل واحد من الجزئیات ولا
یلزم تعدد الوضع الالو قلنا ان لفظ هذا موضوع لکل جزئی بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك
هذا وقد ألزم بعضهم السعد أن لا یکون شیٔ من المضمرات والموصولات وأسماء الاشارات
مستعملا فی حقیقته بل دائما استعمالها مجازی وهو بعید ورد بأن استعمال الکلی فی جزئیه
انما یکون مجازا اذا استعمل فیه من حیث خصوصه وأما استعمال الکلی فی جزئیه من حیث
اشتماله علیه فهو حقیقة وحینئذ فلا نسلم تلك الکلیة (**قوله غالبا**) قید لحصول التعیین بغیره ندورا
کالکتابة والاشارة (**قوله وانما قید الخ**) حاصله ان قول المصنف سابقا ثم یقال هذا اللفظ
موضوع لکل واحد من هذه المشخصات لا بد فیه من حذف فیحتمل أن یکون الاصل
موضوع لمفهوم کل واحد من هذه المشخصات ویحتمل أن الاصل موضوع لذات کل واحد
من هذه المشخصات وهذا الثانی هو المراد فأتی المصنف بقوله بحیث الخ دفعا لما یتوهم أن المراد
الاحتمال الاول هذا حاصل کلام الشارح والحق ان هذا الاحتمال بعید من کلام المصنف
وحینئذ فالحیثیة المذکورة انما هی ثمرة لما تقدم وتوضیح له اذ لو کان المقصود بها دفع التوهم
المذکور لقیل علیه ان دفع التوهم انما حصل بقوله دون القدر المشترك والحیثیة المذکورة
لا مدخل لها فی دفعه اللهم الا أن یقال انه أتی بها توطئة لما یندفع به التوهم أو یقال معنی قوله
بحیث لا یفاد الخ أی بحسب الوضع وحینئذ فالحیثیة المذکورة دافعة للتوهم وقوله بعد دون
القدر المشترك تصریح بما علم (**قوله بقوله**) بدل اشتمال من الحیثیة ان أرید بالقول الحدث
أعنی المعنی المصدری وعلی هذا فالباء للسببیة فان أرید بالقول المقول کان بدل کل أو عطف
بیان وعلیه فالباء للتصویر ولا یصح علی الاول جعله بدل کل لان القول بمعنی الحدث غیر
الحیثیة ویجعل بقوله بدلا من الحیثیة ینتفی تعلق حرفی جر متحدی المعنی بعامل اذ کل واحد

(بحيث لا يفهم ولا يفادمنه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك) لئلا يتوهم ان ماوضع له اللفظ ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل فيه و يفاد و يفهم هو منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له والمستعمل فيه هذا المشخص من افراده على حدته وهذا الاخر كذلك دون القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر المشترك حال من قوله واحد بخصوصه أى متجاوزا عن القدر المشترك

متعلق بعامل لان البدل على نية تكرار العامل و يحتمل ان كلا من الحرفين متعلق بقيد المذكور لكن الحرف الثانى للظرفية والاول للتعدية ولا يقال انه يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه لان الحيثية هى القول لانا نقول بل القول أعم من الحيثية اذ الحيثية بعض القول فهو من ظرفية الجزء فى الكل (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) أى بدون القرينة أما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا (قوله لئلا يتوهم) أى يقع فى الوهم أى الذهن (قوله ههنا) أى فى هذا القسم (قوله مفهوم كل واحد) الاضافة على معنى اللام أى المفهوم لكل واحد أى المفهوم الصادق على كل واحد من صدق الكلى على جزئياته (قوله من افراد ذلك المشترك) فيه ان الامر المشترك هو المفهوم وحينئذ فالمحل للضمير وأجيب بأنه أظهر فى محل الاضمار دفعاً لتوهم عود الضمير على كل واحد وان المراد أفراد كل واحد وذلك باطل لان كل واحد لا أفراد له (قوله حتى يستعمل الخ) غاية للتوهم المنفى وضمير يستعمل للفظ وضمير فيه و يفاد و يفهم للامر الكلى ولاجل اختلاف الضمائر فى المرجع أبرز الضمير فى قوله و يفهم للاشارة الى أن مرجعه مخالف لمرجع ضمير يستعمل (قوله فان ذلك) أى وضعه للقدر المشترك المترتب عليه ماسبق باطل لما يلزم عليه من ان استعمال الحروف والضمائر والموصولات وأسماء الاشارة مجاز دائما لاحقيقة له ورد بمنع ذلك اللزوم بان استعمال الكلى فى جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه أما اذا استعمل فيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وقوله فان ذلك باطل علة لمحذوف أى وانما قيد المصنف لدفع هذا التوهم لان ذلك باطل (قوله ان الموضوع له والمستعمل فيه) الجار والمجرور نائب فاعل الموضوع والمستعمل وحينئذ فلا يرد أن الواجب ابراز الضمير لان الصلة جرت على غير من هى له فتأمل (قوله دون القدر المشترك) أى الذى هو مفهوم كل واحد (قوله فانه غير مفاد وغير موضوع له) الاولى ان يقدم قوله غير موضوع على قوله غير مفاد لان عدم الافادة يترتب على عدم الوضع بل المناسب لصدر العبارة أن يقول فانه غير موضوع له وغير مستعمل فيه (قوله أى متجاوزا الخ) أتى الشارح بهذا جوابا عما يقال ان دون معرفة لاضافتها لمعرفة والحال واجبة التنكير وحاصل الجواب ان دون وان كان مضافا لمعرفة هو نكرة لانه

فانه

فانه غيرمفاد وغيرمفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام الذى هومفهوم المشار اليه المفرد المذكر واذا كان كذلك (فتعقل) الواضع (ذلك المشترك آلة للوضع) ووسيلة الى حصوله (لا أنه) أى المشترك (الموضوع له) فقوله لا أنه بتقدير اللام معطوف على الخبر

بمعنى اسم الفاعل وهومتجاوز واسم الفاعل اضافته لفظية لا تفيده تعريفا (قوله فانه غيرمفاد) أى فان القدر المشترك غيرمفاد وغيرمفهوم من اللفظ وكان الاولى ان يقول فانه غيرمفاد وغير مفهم من اللفظ المناسبة وذلك لان مفاد فعله أفاد وهو يسند المستعمل لان الافادة من صفاته وكذلك مفهم فعله أفهم المسند للمستعمل أيضا بخلاف مفهوم فان فعله فهم وهو يسند للسامع فتعبيره بمفاد يقتضى انه التفت الى صفة المتكلم أعنى المستعمل فكان المناسب ان يأتى بالكلام على سنن واحد فتأمل (قوله بحسب الوضع) هذا محط الفائدة وهومتعلق باستعمال وقد أشار به الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لا بحسب اللفظ بل مجازا كما فى قول المصنف الآتى وذلك مثل اسم الاشارة على ما يأتى للشارح (قوله فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام) الاولى أن يزيد بعد قوله ويراد به الامر العام ارادة مستندة للوضع لاجل تمام التفريع (قوله الذى هومفهوم الخ) اضافة مفهوم الى المشار اليه للبيان ان أريد من المشار اليه المعنى أما لو أريد هذا اللفظ كان من اضافة المدلول للدال لان لفظ مشار اليه مدلوله المفهوم الكلى وهومفرد مذكر ثبتت الاشارة اليه واذا كان كذلك كان تامة بمعنى ثبت وكاف التشبيه زائدة والاشارة لما ذكر أى واذا ثبت ماذكر من ان اللفظ موضوع لكل فرد مشخص متعقل من كون الموضوع له كل فرد متعقل بقدر مشترك (قوله فتعقل) مبتدأ وقوله آلة خبره وتعقل مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك بدل أو عطف بيان من اسم الاشارة فهو مجرور (قوله آلة للوضع) أى للوضع المعهود وهو وضع اللفظ لكل فرد بخصوصه من المشخصات (قوله فقوله الى آخره) لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم ما يتفرع عليه ماذكر بل هى فاء الفصيحة أى ان أردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ كذا قيل ولك أن تجعله مفرعا على رجوع الضمير للامر المشترك لان رجوعه له دون التعقل مع ان التعقل هو المحدث عنه سابقا يشير الى ان المتنازع فى كونه آلة أو موضوعا له القدر المشترك لا التعقل (قوله بتقدير اللام) أى قبل انه وقوله معطوف على الخبر ظاهره ان لا جزء من المعطوف مع أنها عاطفة ففيه تساهل والموجب لتقدير اللام فى المعطوف الاشارة الى تصحيح الاخبار فى كلام المصنف وحاصله ان الاخبار بقوله آلة عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الآلة لانها عندهم الامر

ان قرئ فتعقل مصدرا وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من الثلاثى المجرد فا آلة منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه (فالوضع كلى والموضوع له مشخص) كما قررناه (وذلك) أى اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام (مثل اسم الاشارة) نحو هذا نزل

الكلى الذى تلاحظ به الجزئيات ليوضع لها اللفظ وأجيب بأن فى الكلام حذف اللام من المعطوف المشيرة الى ان آلة وان كانت خبرا فى الظاهر علة فى المعنى للخبر الحقيقى والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع لا لانه الموضوع له (قوله ان قرئ فتعقل مصدرا) أى مضافا لمفعوله بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل و يلزم على هذا التقدير الذى قدره تغيير اعراب المتن فان تابع اسم الاشارة كان قبل التقدير مجرورا وصار بعده منصوبا (قوله من الثلاثى المجرد) أى وهو عقل وقوله منصوب على الحال أى من نائب الفاعل وهو اسم الاشارة وقوله عطف عليه أى بدون تقدير لام لانه حال لا علة حتى يحتاج لها أى فتعقل ذلك المشترك آلة لا موضوعا له ثم لا يخفى انه على جعله مصدرا يكون مصدرا للمزيد وهو تعقل فتكون قراءته مصدرا بالتاء الفوقية و بالقاف المشددة وأما جعله مضارعا مبنيا للمفعول فيقتضى قراءته بالياء التحتية وعدم تشديد القاف بقدر مشترك فتعقل الخ وأشار الشارح بتقدير ما ذكره الى ان الفاء فى قوله فتعقل للتفريع على ما علم فهذه اللفظة بعيدة من تلك فحيث كانت نسخة المصنف بالتاء الفوقية لم يتأت احتمال قراءته فعلا وان كانت بالتحتية فلا يتأتى احتمال المصدرية اللهم الا ان يقال ان نسخة المؤلف خالية من نقط الحرف الاول أو يقال ان هذين الاحتمالين بالنظر للالتفات لنفس الكلمة مع قطع النظر عن لفظها (قوله فالوضع كلى) وصفه بالكلية من باب وصف الشئ بوصف آلته التى هى سبب فيه لان آلته كلية وأما هو باعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع فجزئى كما أنه كذلك باعتبار الموضوع له (قوله كما قررناه) أى حيث قال سابقا والثانى ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق الذى ذكره المصنف هنا أشار الشارح بقوله سابقا على ما سيجئ (قوله أى اللفظ الخ) جعل اسم الاشارة لما ذكر من اللفظ أولى من جعله للوضع اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل اسم الاشارة عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان صح بتقدير مضاف أى مثل وضع اسم الاشارة حصل التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور (قوله نزل الخ) هذا جواب عما يقال كيف أشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر الكلى وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام وحاصل الجواب انه شبه هذا الكلى بمشخص بجامع التميز والتبيين

ذلك الامر الكلى منزلة المشار اليه المعين لكمال التميز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص (فان هذا مثلا موضوعة ومسماه) أى معناه (المشار اليه المشخص) أى كل واحد من أفراد مفهوم المشار اليه مطلقا والمشخص صفة لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز أن يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذى مسكة وقوله موضوعة فى بعض النسخ بتاء التأنيث

واستعير اللفظ الموضوع للثانى للاول والنكتة فى ارتكاب التجوز مع انه كان يكفيه أن يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو الشائع فى مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح هذا القسم (قوله نزل الامر الكلى) أى وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف (قوله منزلة المشار اليه المعين) أى نزله منزلته بواسطة تشبهه به وكان عليه أن يزيد بعد قوله المعين المشاهد المحسوس لان المعين صادق بالمعين فى الذهن فقط وبالمعين فى الخارج واسم الاشارة انما وضع للثانى الا أن يقال انه أسقط ذلك من هنا اتكالا على ما مر له فى قوله هذه فائدة (قوله الحاصل بالبيان السابق) أى بالتبيين السابق فى قوله وقد يوضع له باعتبار أمر عام والحاصل أن اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام قد تبين بقوله سابقا وقد يوضع الخ (قوله فاستعمل فيه ذلك) أى لفظ ذلك وكان على الشارح أن يزيد وصف البعد فيما تقدم بعد قوله الكلى لاجل أن يتفرع عليه استعمال اسم الاشارة الذى للبعيد فيه لان لفظ ذلك موضوع للمشار اليه البعيد فلابد من تنزيل المعنى المجازى منزلة البعيد حتى يصح استعمالها فيه الا أن يقال انما لم يزد وصف البعد مع المعنى المجازى وهو الكلى لان بعده حقيقى لتقدمه قبل جمل فلو زاده لاوهم أن بعده تنزيلى مع انه حقيقى (قوله أى كل واحد الى آخره) أشار بذلك الى أن أل فى المشار اليه لاستغراق الافراد أى مسماه كل فرد من أفراد المشار اليه والقرينة على ان المراد بالمشار اليه كل فرد لا مفهومه وصفه بالمشخص واضافة مفهوم للمشار اليه للبيان (قوله مطلقا) حال من المشار اليه أى حالة كون المشار اليه ملحوظا مطلقا اى ملحوظا على اطلاقه من غير نظر تحققه فى فرد دون فرد (قوله صفة لكل واحد الخ) فى العبارة قلب وأصلها صفة للمشار اليه باعتبار ان المراد به كل واحد لان قوله المشخص انما هو تابع للمشار اليه لا لكل واحد (قوله ولا يجوز أن يكون صفة للمشار اليه) أى من حيث مفهومه لانه من حيث مفهومه كلى والمشخص جزئى ولا يصح وصف الكلى بوصف الجزئى ان قلت بل يصح ويكون من وصف الجزء بوصف الكل لان الكلى جزء للجزئى قلت غرض الشارح نفى التوصيف الحقيقى وماذكره السائل توصيف على ضرب من التأويل والتجوز (قوله على ذى مسكة) المسكة فى الاصل

على انه خبرهذا بتأويل اللفظة أو الكلمة وفى بعض آخر باضافته الى الضمير على انه من قبيل الاسماء ومسماه حينئذ بيان له وقوله (بحيث لا يقبل الشركة) تأكيد لما يستفاد من المشخص يعنى أن مفهوم هذا ما صدق عليه المشار اليه المشخص الذى لا يقبل الشركه لا مفهومه

البقية من الخير والمراد هنا البقية من الطبع السليم (قوله على انه خبرهذا) أى خبرذا من هذا (قوله بتأويل الخ) علة لمحذوف أى وهذا الاخبار صحيح بسبب تأويل هذا باللفظة اذ المعنى فان لفظة هذا موضوعة واحتاج لهذا التأويل لوجوب تطابق المبتدا والخبر فى التذكير والتأنيث فلما كان الخبر مؤنثا احتيج للتأويل بالمذكور وهو ارادة اللفظة من المبتدا ليحصل التطابق بينهما فى التأنيث وأعاد الضمير على ذلك المبتدا مذكرا بعد ذلك فى قوله ومسماه باعتبار ارادة اللفظ فقد تضمن كلامه الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعنى فأنث وجهة اللفظ فذكر ثم انه على هذه النسخة يكون قوله ومسماه الخ جملة مستأنفة أو أنها خبر معطوفة على الخبر قبلها من عطف الجملة على المفرد لكن فيه انه على كل حال الاخبار بموضوعة لا ثمرة فيه اذ من المعلوم ان لفظة هذا موضوعة والنزاع انما هو فيما وضعت له فلعل الاحسن انه على هذه النسخة يجعل جملة ومسماه حالية لا معطوفة فهى قيد ومعلوم أن القيد محط الفائدة (قوله باضافته الى الضمير) أى باضافة موضوع للضمير وفى نسخة باضافة الضمير وهى من باب الحذف والايصال وأصلها باضافته للضمير (قوله على انه) أى لفظ موضوع من قبيل الاسماء يعنى الجامدة لا المشتقة ودفع بهذا ما يقال إن موضوعة اسم مفعول معناه ذات لها الموضوعية واضافته لا تفيده تعريفا وهو على هذه النسخة يكون مبتدأ خبره المشار اليه المشخص وهو نكرة ولا يصح الابتداء بها الا مع الاعتماد ولا اعتماد هنا وحاصل الجواب انه وان كان فى الاصل اسم مفعول لكن لما جعل مبتدأ لم يرد منه الا مجرد الذات فيكون من الجوامد واضافتها تفيد تعريفها (قوله ومسماه حينئذ) أى حين اذ أضيف موضوع للضمير (قوله بيان له) أى ذو بيان أو مبين له أى انه معطوف عليه عطف تفسير (قوله يعنى أن مفهوم هذا) المراد بمفهومه مدلوله ومعناه الذى يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فالمعنى يعنى أن مدلول لفظ هذا وما يفهم منه بحسب الوضع وقوله ما صدق عليه المشار اليه أى الافراد التى يحمل عليها مفهوم المشار اليه وهو ذات ثبت لها الاشارة والحاصل أن مدلول لفظ هذا الافراد التى يحمل عليها ذلك الكلى كزيد وعمرو وهذا الجسم الخ لان كل واحد يحمل عليه مشار اليه (قوله المشخص) صفة لما من قوله ما صدق عليه ان جعلت معرفة أو بدل ان جعلت نكرة أو خبر بعد خبر وأل فى المشخص للاستغراق وقوله الذى لا يقبل أى واحد منها الشركة (قوله لا مفهومه) أى لا أن مدلول هذا ومعناه الذى

الذى يقبل الشركة والحاصل أن معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر مشخص لوحظ بأمر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر الصادق على هذا المشار اليه المشخص وعلى ذلك الآخر كما اذا حكمت على كل رومى بانه أبيض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات الروميين من زيد وعمرو وغيرهما بأمر عام وهو الرومى وحكمت عليه بانه أبيض (تنبيه) لفظ التنبيه يستعمل فى مقامين أحدهما أن يكون الحكم المذكور بعده بديهيا أوليا والثانى

يفهم منه بحسب الوضع مفهوم المشار اليه أعنى ذات ثبت لها الاشارة وهذا محط الرد على المخالف بالنظر الى أن من حق اسم الاشارة أن يستعمل فى المفهوم جريا على الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال لا بالنظر الى أن المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلى اذ لم يقل أحد أن المعنى الكلى مفهوم منه ومدلول له حالة الاستعمال سواء قلنا بوضعه له أو بوضعه لجزئياته (قوله الذى يقبل الشركة) وصف كاشف لمفهوم المشار اليه (قوله كل مشار اليه) أى كل فرد معين مشار اليه (قوله وهو مفهوم الخ) أى وذلك الامر العام هو مفهوم لفظ المشار اليه أى مدلوله (قوله كما اذا حكمت الخ) أى بان قلت كل رومى أبيض فالحكم بالابيض انما هو على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد الملاحظة وهذه الافراد استحضرت عند الحكم عليها بأمر كلى وهو رومى وهذا تنظير لملاحظة الافراد الشخصية باعتبار تعقلها بأمر عام لا أنه تمثيل لان المفاد مما بعد الكاف حكم لا وضع بخلاف ما الكلام فيه أولا والجامع بين ما هنا وما نظر به ملاحظة الافراد الشخصية فى كل لكن ملاحظتها هنا فى حالة الوضع وفيما نظر به فى حالة الحكم (قوله بهذا العنوان) الباء للملابسة أى حكما ملتبسا وملاحظا فيه عنوان الرومية لا عنوان الانسانية مثلا أو المعنى بمعونة ملاحظة كل واحد بهذا العنوان وليست الباء للتعدية متعلقة بحكم لاقتضائه أن المحكوم به رومى مع أن المحكوم به أبيض والمراد بالعنوان الحقيقة والطبيعة (قوله فقد لاحظت الخ) يحتمل أن يكون تعليلا للتنظير فالفاء للتعليل أى وانما ألحقنا باب الوضع بباب الحكم لانك قد لاحظت الخ ويحتمل أن يكون تفسيرا للحكم على الكلى بانه أبيض بهذا العنوان (قوله المشخصات الروميين) فيه انه لا مطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف جمع مؤنث والصفة جمع مذكر فالاولى ان يجعل قوله الروميين مفعولا لمحذوف أى أعنى الروميين (قوله يستعمل) أى اصطلاحا وأما معناه لغة فهو الايقاظ وقيل الدلالة على ما غفل عنه المخاطب وهذا المعنى لازم للاول وهو الايقاظ (قوله بديهيا أوليا) اعلم أن الحكم البديهى يطلق على ما لا يتوقف على نظر واستدلال سواء توقف على تجربة أو حدس أو لم يتوقف على شئ أصلا بان كان اوليا أى حاصلا بمجرد التفات

أن يكون معلوما من الكلام السابق وههنا الحكم بديهى أولى اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفى فى الجزم بالنسبة وليس ماذكره استدلالا بل تنبيه يذكر فى صورة الاستدلال والبديهيات قد ينبه عليها ازالة لما قد يكون فى بعض الاذهان القاصرة من الخفاء (ماهو من هذا القبيل) أى ماصدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها تحت أمر عام

النفس له كثبوت نصفية الاثنين للواحد وعلى هذا الاطلاق يكون البديهى مرادفا للضرورى ويكون قول الشارح أوليا صفة مخصصة ويطلق البديهى أيضا على الحكم الحاصل بالبداهة أى بمجرد التفات النفس ولا يتوقف على شئ أصلا وعلى هذا يكون قوله أوليا صفة كاشفة أى لم يقصد بها الاحتراز عن شئ بل هى لمجرد التوضيح ويكون البديهى أخص من الضرورى (قوله أن يكون معلوما من الكلام السابق) أى سواء كان ضروريا أو نظريا فبين المعنيين عموم وخصوص وجهى لاجتماعهما فى حكم بديهى استفيد من الكلام السابق وينفرد الاول فى البديهى الغير المعلوم من الكلام السابق وينفرد الثانى فى الحكم النظرى المعلوم من الكلام السابق والمراد بكونه معلوما من الكلام السابق علمه منه بطريق اللزوم بحيث يحتمل أن يغفل عنه الناظر فى الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والا كان تأكيدا لاتنبيها (قوله وههنا الحكم بديهى أولى) ظاهره أنه غير معلوم من الكلام السابق بطريق اللزوم مع انه اذا علم أن اللفظ موضوع للجزئيات يعلم استواء الجزئيات فى نسبة الوضع اليها ويعلم من هذا ان اللفظ لا يفيد التعيين الا بقرينة فلعل فى كلام الشارح حذف الواو مع ماعطفت أى وههنا الحكم بديهى أولى ومعلوم من الكلام السابق فتأمل (قوله اذ تصور طرفيه) أى الموضوع والمحمول وهما اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام لا يفيد التشخص (قوله مع الاسناد) أراد به النسبة الحكمية وهى ثبوت المحمول للموضوع لان الاسناد بمعنى ضم المحمول للموضوع الذى هو فعل الفاعل لا يتعلق به التصور فى هذا المقام ولو عبر الشارح بالنسبة بدل الاسناد كان أوضح (قوله كاف فى الجزم بالنسبة) أى بوقوع النسبة أى كاف فى الجزم بادراك انها واقعة أى مطابقة للواقع واذا كان ماذكر من تصور هذه الامور الثلاثة كافيا فى الجزم بالحكم فلم يتوقف الحكم حينئذ على واسطة فتم ماذكره من كون الحكم هنا بديهيا اذ لو كان نظريا أو ضروريا غير بديهى لما كفى تصور هذه الامور الثلاثة فى الجزم به بل لابد من الاحتياج لواسطة اما دليل أو حدس أو تجربة (قوله وليس ماذكر) أى وليس ماذكره المصنف من قوله لاستواء نسبة الوضع الخ وهذا جواب عما يقال لانسلم أن الحكم هنا بديهى اذ لو كان بديهيا لما صح اقامة الدليل عليه لان الدليل انما يذكر لاثبات أمر غير معلوم (قوله ماهو من هذا القبيل) مبتدأ وقوله لا يفيد خبر وماواقعة على كل من الجزئيات

(لا يفيد

(لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة) لان وجه افادته لواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له وهو لا يختص به (لاستواء نسبة الوضع الى المسميات) اذ مع اشتراك الكل فى تلك لابد فى افادة التعيين من أمر ينضم اليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ماهو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيان فى عدم افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة وفى تعدد معنى الموضوع له فالفرق بينهما قلت الفرق بينهما لزوم التعيين فى المعنى وعدمه

كهذا والذى وأنت ومن والمراد بهذا القبيل اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام والكلام على حذف مضاف أى ماهو من ماصدق هذا القبيل كما أشار لذلك الشارح (قوله لا يفيد التشخص) أى التعين عن بقية الافراد الموضوع لها (قوله الا بقرينة معينة) أى كالاشارة الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب وتقدم المرجع (قوله لان وجه افادته) أى ماصدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام والمراد بالوجه الطريق والمراد بالافادة الدلالة (قوله وهو لا يختص به) أى وذلك الماصدق لا يختص بالواحد من تلك المشخصات بعينه وتوضيحه ان هذا مثلا من ماصدق اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام لا يدل على زيد بعينه لان طريق دلالته عليه الوضع له وهو غير مختص بالوضع له وحينئذ فلابد فى دلالته عليه من القرينة كالاشارة الحسية (قوله لاستواء الخ) فيه ان الاستواء من الامور النسبية التى لا تعقل الا بين أمرين فلا يضاف لواحد فلعل فى كلام المصنف قلبا والاصل لاستواء المسميات فى نسبة الوضع اليها والى هذا يشير قول الشارح اذ مع اشتراك الكل فى تلك الخ (قوله اذ مع اشتراك الكل) أى كل المسميات وقوله فى تلك أى فى تلك النسبة أعنى نسبة الوضع للمسميات وهذا تتميم لتعليل المصنف فكأنه قال وحيث كانت جميع المسميات مشتركة فى نسبة الوضع لها فلابد الخ (قوله فى افادة التعيين) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى فى افادة ماهو من هذا القبيل التعيين وقوله ينضم اليه أى لما هو من هذا القبيل وقوله به أى بسببه أى ذلك الامر وقوله وهو أى ذلك الامر الذى يحصل بسبب التعيين وقوله المعنى أى المقصود بالقرينة (قوله سيان) أى مستويان وقوله فى عدم افادة المعنى الموضوع له بدون قرينة فيه انهما يفيدان الموضوع له بدون القرينة بالنسبة للعالم بالوضع لكن لا يفيدان تعيين المراد الا بها ويجاب بأن فى الكلام حذف مضاف أى سيان فى عدم افادة تشخص المعنى الموضوع له (قوله لزوم التعيين) أى لزوم التعين والتشخص فى المعنى أى فيما هو من هذا القبيل وقوله وعدمه أى وعدم لزوم تعيين المعنى أى فى المشترك

ووحدة الوضع وتعدده فان قلت اللفظ بحسب استعماله فى معناه الحقيقى لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازى على ماهو المقرر فكيف حكمت عليه بالاحتياج قلت المراد بما ذكروه هو أن اللفظ الموضوع لمعنى يكفى فى صحة استعماله فى معناه كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقى الذى وضع اللفظ للاستعمال فيه فاحتياج القرينة فيما نحن فيه وفى المشترك لدفع مزاحمة المعانى الحقيقية

اللفظى فانه لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له بل تارة يحصل فيه التعيين لمعنى الموضوع له كما فى الاعلام كزيد المشترك فانه موضوع بأوضاع متعددة والموضوع له بكل وضع معين وتارة لا يحصل فيه تعيين المعنى الموضوع له كما فى الكليات كعين فانه موضوع للباصرة والجارية والباصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمرو وغيرهما وكذا الجارية (قوله ووحدة الوضع) أى ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل ولزوم تعدده فى الالفاظ المشتركة (قوله فان قلت اللفظ الخ) هذا منع لقوله ماهو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة وهذا المنع الذى ذكره الشارح محصله قياس من الشكل الاول حذفت صغراه لسهولة حصولها وحذفت نتيجته أيضا وتقريره هكذا ماهو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة مستعمل فى معناه الحقيقى وكل ماهو مستعمل فى معناه الحقيقى لا يحتاج لقرينة ينتج كل ماهو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة لا يحتاج لقرينة فقول الشارح اللفظ الخ أل فيه للاستغراق لانها كبرى القياس وهى يجب أن تكون كلية فى الشكل الاول (قوله قلت الخ) حاصله أن قوله فى الكبرى وكل ماهو مستعمل فى معناه الحقيقى لا يحتاج لقرينة ان أراد القرينة المصححة للاستعمال فمسلم لكن هذا خلاف الموضوع لان الموضوع القرينة المعينة وان أراد القرينة المعينة فالكبرى ممنوعة اذ لا بد من القرينة المعينة هنا وفى المشترك لاجل دفع مزاحمة المعانى الحقيقية وفهم المراد (قوله بما ذكروه) أى من قولهم فى كبرى القياس وكل لفظ مستعمل فى معناه الحقيقى لا يحتاج لقرينة (قوله لمجرد الاستعمال) أى للاستعمال المجرد عن التعيين وأما تعين المراد فيحتاج اليها (قوله بخلاف المجاز) أى فانه يحتاج لقرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ هى التى يتوقف عليها تحقق المجاز كما أشار لذلك الشارح بقوله لينصرف الخ وأما القرينة المعينة للمراد من المعانى المجازية فلا يتوقف عليها تحققه ألا ترى انه اذا قيل لك رأيت بحرا ماشيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقى ولم توجد المعينة للمراد من بحر علم أو كرم (قوله للاستعمال فيه) ظاهره أن الاستعمال موضوع له وليس كذلك

وفيهم

وفهم المراد لا الاستعمال ولما فرغ من المقدمة شرع فى المقصود فقال (التقسيم) مبتدأ أوخبر على مامر والمحذوف هو المذكور ومعنى التقسيم هو ضم قيدين أو أكثر الى عام

فتجعل اللام للتعليل وصلة الوضع محذوفة أى الذى وضع اللفظ له لا لاجل الاستعمال فيه (قوله وفهم المراد) عطف على دفع عطف لازم على ملزوم لانه يلزم من دفع مزاحمة المعانى فهم المراد (قوله فى المقصود) أى الاصلى والتبعى فالاصلى تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والتبعى بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وانما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيما وضعت له بخلاف الآخر فان معنى العلم الشخصى منها جزئى ومعنى البقية كلى اتفاقا (قوله على مامر) أى وهذا الاعراب جار على طبق الاعراب الذى مر فى المقدمة وأتى الشارح بهذا اشارة الى أن هذا الاعراب ليس خاصا بالتقسيم بل قدمر له نظيره فى المقدمة فان قلت ان كلا من المقدمة والتقسيم ترجمة فيعلم من جريان هذا الاعراب فى المقدمة جريانه فى التقسيم وحينئذ فلا فائدة فى ذكره هنا وأجيب بانه انما أعاده خوفا من نسيان مامر لطول العهد (قوله هو المذكور) أى هو المذكور فيما سبق وهذا هو الذى نشرع فيه ويحتمل أن المراد أن المحذوف هنا الذى يقدر هذا اللفظ أى لفظ المذكور والتقدير حينئذ المذكور فيما يأتى التقسيم أو التقسيم هو المذكور فيما يأتى فان قلت ان جعل التقسيم خبرا مشكل بأن ما يأتى تقسيمات متعددة لا تقسيم واحد فكان الواجب أن يقول تقسيمات وأجيب بأن التقسيم مصدر والمصدر يخبر به عن الواحد والمتعدد وذلك لان مدلوله الماهية وهى كما تتحقق فى الواحد تتحقق فى المتعدد (قوله ومعنى التقسيم) أى فى الاصطلاح وأما معناه فى اللغة فهو جعل الشئ أقساما وانما تعرض الشارح لبيان معناه لان الحكم على الشئ وبه فرع عن تصوره (قوله هو ضم قيدين الخ) انما أتى بضمير هو دفعا لما يتوهم أن قوله ضم قيدين بدل من التقسيم وان الخبر شئ آخر وقوله قيدين احتراز من ضم قيد واحد للعام فلا يسمى تقسيما بل هو تقييد وهذا بيان لتقسيم الكلى وأما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى أجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثانى ثم ان قوله قيدين أعم من أن يكونا متباينين أو متخالفين والاول كضم ناطق وصاهل للحيوان فاذا ضممت ناطق للحيوان حصل انسان واذا ضممت له صاهل حصل فرس والثانى كضم الضحك والكتابة للانسان فاذا ضممت الضحك اليه حصل ضاحك وان ضممت الكتابة اليه حصل كاتب وكل من القسمين غير مباين للآخر لامكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما وذلك لعدم

ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسما مباينا للقسم الآخر أو غير مباين له باعتبار تنافي القيود أو تخالفها فقط والمتبادر بحسب العرف هو اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملا تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله أولا الى قسمين ما مدلوله كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم الثاني الى العلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول على وجه تنضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها

تنافي القيود في الضاحك والكاتب وتنافيهما في الانسان والفرس فتنافي الجزم يستلزم تنافي الكل (قوله ليصير ذلك العام الخ) المحل للضمير وانظر ما النكتة في الاتيان بالظاهر بدله ثم ان ظاهره ان الانسان مثلا هو الحيوان بقيد الناطقية مع ان الانسان مجموع الامرين العام والقيد المنضم اليه وهذا ان جعلت الباء في انضمام للسببية أما لو جعلت بمعنى مع لاقتضى كلامه أن الانضمام جزء من النوع وهو لا يصح والحاصل أن ظاهره لا يصح سواء جعلت الباء للسببية أو للمصاحبة اللهم الا أن تجعل بمعنى مع وتجعل اضافة بانضمام لكل من اضافة الصفة للموصوف وانضمام بمعنى منضم والمعنى حينئذ ليصير ذلك العام قسما مع كل قيد منضم اليه فتأمل (قوله باعتبار تنافي الخ) الباء للسببية أي ان تباين الاقسام وعدم تباينها بسبب اعتبار تنافي القيود وعدم تنافيها والاول وهو ما كانت أقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا والثاني وهو ما كانت أقسامه غير متباينة يسمى تقسيما اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثاني صحته (قوله والمتبادر) أي عند اطلاق التقسيم وقوله بحسب العرف أي عرف العلماء مطلقا اعتبار التباين أي وأما بحسب اللغة فالظاهر اعتبار كل من التباين والتخالف (قوله مجملا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه أي حالة كون التقسيم مجملا أو أنه تمييز أي وحاصله من جهة الاجمال (قوله أولا) ظرف للتقسيم فهو منصوب على الظرفية أي تقسيم اللفظ في الاول أو انه منصوب على المصدرية أي تقسيما أولا أي أوليا (قوله وتقسيم الاول منه) أي وتقسيم الاول وهو ما مدلوله كلي حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ وكان المناسب لقوله أولا أن يقول وتقسيم الاول ثانيا لان هذا اشارة للتقسيم الثانوي فهو مقابل لقوله أولا (قوله وتقسيم الثاني) أي وهو ما مدلوله مشخص حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ (قوله على وجه) أي طريق وهو متعلق بتقسيم اللفظ أي وحاصل ذلك التقسيم تقسيم اللفظ على طريق سهل وقوله منضبطة أي منحصر به تلك الاقسام أي منحصر به المقصود منها على الوجه الآتي (قوله فان تحقيقها) المناسب أن يقول فان ضبطها ولعل في كلامه حذف مضاف أي فان تحقيق ضبطها والمراد فان تحقيقها على هذا الوجه وهذا علة لكيفية التقسيم على هذا الوجه أي وانما قسم على هذا الوجه

من مزال الاقدام (اللفظ) أى الموضوع (مدلوله) أى المعنى الموضوع له فان الحاصل فى العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انفهامه مطلقا يسمى مفهوما ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مدلولا ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا ومن حيث القصد اليه من اللفظ الذى أفاده معنى

الضابط لهذه الاقسام لان تحقيقها الخ (قوله من مزال) جمع مزل بمعنى موضع الزلل بمعنى الخطا فليس فى الكلام حذف والاقدام مستعار للاذهان على طريق الاستعارة التصريحية بجامع الجولان فى كل والمزال ترشيح إما باق على معناه قصد به تقوية الاستعارة أو مستعار للامور الصعبة والمعنى فان تحقيقها من الامور الصعبة التى تخطىء فيها الاذهان (قوله أى الموضوع) أشار بذلك الى أن أل فى اللفظ للعهد (قوله أى المعنى الموضوع له) هذا بيان للمدلول وربما أفاد هذا ان المدلول والمعنى الموضوع له من قبيل المترادفين ولكن كلامه بعد يقتضى انهما من قبيل المتساويين أى فهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وكان الاولى أن يزيد الحاصل فى العقل بعد قوله أى المعنى بدليل قوله فان الحاصل الخ (قوله فان الحاصل فى العقل) أى فان المعنى الحاصل فى العقل أى المدرك بالعقل والمتصور فيه من حيث الخ وهذا علة لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه تسميته بأسماء أخر باعتبارات (قوله يعبر عنه بهذه العبارة) أى يعبر عنه بالمعنى الحاصل فى العقل ويسمى من هذه الحيثية معلوما أيضا (قوله ومن حيث انفهامه مطلقا) أى ومن حيث انفهامه انفهاما مطلقا غير مقيد بملاحظة دال أى انه لوحظ انفهامه فقط (قوله بانفهام غيره) أى بسبب انفهام غيره وهو الدال عليه (قوله بازائه) أى بازاء ذلك المعنى الحاصل فى العقل أى من حيث وضع اللفظ فى مقابلته (قوله ومن حيث القصد اليه) أى لذلك المعنى الحاصل فى العقل من اللفظ الذى أفاده يسمى معنى وكان المناسب لما تقدم أن يقول ومن حيث انه عنى من اللفظ الدال عليه يقال له معنى فيلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية كما فعل فيما قبل هذه الحيثية الا أن يقال ان الشارح فعل ذلك اشارة الى أنه كما يجوز ان يلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية يجوز أن يلاحظ فى التسمية مرادف مدخول الحيثية ثم ان ظاهر الشارح ان المعنى اسم للحاصل فى العقل بقيد كونه قصد من اللفظ الذى أفاده فعلى هذا لو خطر بالبال معنى ولم يكن مدركا من عبارة لا يقال له معنى لفقد قيد القصد وليس كذلك بل يقال له معنى نعم اطلاق المعنى عليه قليل فلعله لقلته نزله الشارح منزلة العدم ولم يلتفت له ثم ان المحصل من كلام الشارح ان هذه الامور الخمسة وهى الحاصلة فى العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعنى متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وأورد عليه ان المعنى الالتزامى والتضمنى يقال لكل منهما معنى ومدلول ولا يقال

(اما كلى أومشخص)لان مدلوله اماان يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد فهو المشخص و يسمى جزئيا حقيقيا أولا يمتنع كذلك فهو الكلى فان قيل هذا التقسيم فاسد

لهموضوع له وحينئذ فلا يتم ماذكره الشارح من التساوى بين الامور الخمسة وأجيب بأن اعتبار التساوى بين هذه الامور الخمسة بالنظر للمعنى المطابقى أى المدلول الذى يدل عليه اللفظ مطابقة وعدم اعتبار التساوى بين هذه الامور الخمسة بالنظر لمدلول اللفظ مطلقا الشامل للمدلول الالتزامى وكلام الشارح فى المدلول الذى وضع له اللفظ مطابقة وكلام السائل فى المدلول المطلق الشامل للالتزامى فتأمل (قوله اما كلى أوشخصى) هذه قضية منفصلة حقيقية مانعة جمع وخلو (قوله لان مدلوله) أى لان مدلول اللفظ وقوله اماان يمتنع الخ فاعله ضمير المدلول أو فرض بزيادة من وعلى كل فالاسناد مجازى لان الممتنع حقيقة من فرض صدق المدلول على كثيرين العقل فان قلت لم أقحم لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه قلت للاشارة الى انه لا يشترط أن يكون للكلى أفراد خارجية بل الشرط أن يكون لوفرض له أفراد فى الخارج لصدق عليها كشمس فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئى يمكن فيه ذلك الفرض و يكون كليا قلت الفرض قسمان انتزاعى وهو انتزاع العقل صورة الشئ عن ذلك الشئ أى استحضار العقل صورة الشئ منه كاستحضاره صدق الحيوان على افراده واختراعى وهو انتزاع صورة الشئ لا عن ذلك الشئ كاستحضار صدق ذات زيد وحملها على افراد فهذا الاختراع والاستحضار غير ناشئ عن تلك الذات ولا مدخل لها فيه لانها جزئى والفرض الاول صحيح وهو المراد فى هذا المقام والثانى كاذب وهو الموجود فى الجزئى وليس بمراد هنا وهذا الفرض هو الذى يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان حمارا كان ناهقاً فاستحضار صدق ذات زيد على متعدد لا يوجب كليته لان صدقها غير ثابت فى نفس الامر واستحضار صدق الانسان وكذلك الشمس يوجب كليتهما لان صدقهما ثابت فى نفس الامر (قوله وحمله) عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة الى أن الصدق فى المفردات معناه الحمل وفى القضايا معناه التحقق (قوله حقيقيا) أى لا اضافيا لان الاضافى قد يكون كليا لانه ما اندرج تحت كلى ولو كان كليا وحينئذ فبين الجزئى الحقيقى والاضافى عموم وخصوص مطلق فالانسان جزئى اضافى فقط لاندراجه تحت كلى وهو حيوان وزيد حقيقى واضافى (قوله فان قيل هذا التقسيم الخ)حاصله أن ماذكره المصنف من التقسيم فاسد و بيان ذلك أن قوله اللفظ إما كلى أومشخص كبرى قياس حذفت صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع بقرينة أن السياق فى تقسيمه وقد وجدنا ذلك القياس منتجا للفساد ومن المعلوم أن

لان الالف واللام فى اللفظ ههنا للاستغراق فمعناه حينئذ كل لفظ موضوع لمعنى امامدلوله كلى أومشخص ولاشك ان موردالقسمة هواللفظ الموضوع لمعنى فنقول مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلى أومشخص فمورد القسمة امامن القسم الاول أومن الثانى فان كان الاول لا يشمل الثانى وان كان الثانى

فساد النتيجة اما لفساد الصغرى أولفساد الكبرى أومن عدم وجود الشروط المعتبرة فى صحة الانتاج والشروط موجودة والصغرى صحيحة وحينئذ فكذب النتيجة انما جاءمن فساد الكبرى وهى قول المصنف اللفظ اما كلى أوجزئى وحاصل الجواب أنالا نسلم ان شروط صحة الانتاج موجودة والفساد انما جاءمن الكبرى بل الفساد انما جاءمن عدم وجود الشروط التى تكون بها صحة الانتاج وذلك لان من جملتها اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى والمراد باندراجه تحته أن لا يكون مباينا له فيصدق بما اذا كان أخص منه أومساوياله كما فى كل إنسان ناطق وكل ناطق حيوان فان انسانا مساولناطق والقياس المذكورهنا ليس فيه اندراج بل موضوع الصغرى مباين لموضوع الكبرى وذلك لان صغرى هذا القياس قضية طبيعية حكم فيها على الطبيعة والحقيقة والكبرى منفصلة كلية والمحكوم عليه فيها كل فرد ومعلوم أن الماهية غير الافراد فظهران فساد النتيجة من عدم استيفاء شروط الانتاج لا من الكبرى كما توهمه السائل اذهى صحيحة فتم ماقاله المصنف من صحة التقسيم (قوله لان الالف واللام) الاولى لان أل وذلك لان كل كلمة وضعت على أكثرمن حرف انما يعبر بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير ومن حرف جروال حرف تعريف بخلاف ماذا وضعت على حرف فانه يعبر عنها باسمها فيقال مثلا التاءضمير متصل والباءحرف جر (قوله فمعناه حينئذ) أى فمعنى اللفظ حين اذجعلت أل للاستغراق كل لفظ الخ وهذا اشارة الى أن كلام المصنف كبرى قياس حذفت صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع لقرينة السياق لان السياق تقسيم اللفظ الموضوع لمعنى (قوله فنقول) أى اذا علمت أن أل فى كلام المصنف للاستغراق وأن مورد القسمة ماذكر فنقول فى تقرير القياس المثبت لفساد كلام المصنف (قوله فمورد القسمة الخ) هذا محصل النتيجة لا ذاتها لان ذات النتيجة مورد القسمة اما كلى أومشخص (قوله امامن الخ) كان الاولى اسقاط لفظ من فى الشقين ولذاقال فان كان الاول الخ (قوله فان كان الاول) أى فان كان مورد القسمة الشق الاول وهو اللفظ الذى مدلوله كلى فلا يشمل الثانى وهو ما كان مدلوله مشخصا وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلى الى كلى والى مشخص لان هذا تقسيم للشئ لنفسه ولغيره وهو باطل (قوله وان كان الثانى) أى وان كان موردالقسمة هو

لا يشمل الاول قلنامعنى قولنا كل لفظ اما كذاأوكذا أن كل فردمن افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد القسمة غيرمندرج فى هذه القسمة لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وماقيل فى أمثال هذا المقام من أن الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام

الثانى يعنى اللفظ الذى مدلوله مشخص (قوله فلايشمل الاول) أى فلا يشمل ماإذا كان مدلوله كليا وحينئذ فلا يصح تقسيم المشخص لكلى ومشخص لانه تقسيم للشئ لنفسه وغيره وهو باطل (قوله قلنا الخ) حاصله ان كبرى القياس التى أشار لها المصنف بقوله اللفظ مدلوله إما كلى أو مشخص منفصله حقيقية كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقى على كل فردوصغراه وقول المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية وحينئذ فلا ينتظم منهما قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى لان المراد من موضوع الصغرى الماهية ومن موضوع الكبرى الافراد وهما متباينان ففساد النتيجة لعدم شرط الانتاج لامن الكبرى اذهى صحيحة (قوله معنى قولنا كل لفظ) أى معنى قول المصنف كل لفظ إما كلى أو مشخص الذى جعله كبرى للقياس (قوله ان كل فردمتصف الخ) أى فهى قضية منفصلة حقيقية كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقى على كل فرد (قوله على سبيل الانفصال) متعلق بقوله متصف والمراد بالانفصال الحقيقى التنافى بين الوصفين فلايجتمعان ولا يرتفعان (قوله فمورد القسمة الخ) مفرع على محذوف والاصل معنى قوله كل لفظ إما كذاأوكذا ان كل فرد متصف بأحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال ومعنى قول المعترض فى الصغرى مورد القسمة اللفظ الموضوع ماهية اللفظ وحينئذ فمورد القسمة الذى هو موضوع الصغرى غيرمندرج فى هذه القضية أى فى موضوع هذه القضية أعنى القضية الكلية الواقعة كبرى لان الحقيقة غير الافراد فظهر من هذا ان قول الشارح فى هذه القسمة الاولى فى هذه القضية وان فى الكلام حذف مضاف أى غير مندرج فى موضوع هذه القضية فان قلت هذا الجواب انما يتم على حمل أل فى اللفظ على الاستغراق كما قال فان حملت على الجنس فلايتم هذا الجواب لان المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينتظم حينئذ قلت القياس لا يمكن ان ينتظم من طبيعيتين لما صرحوا به فى كتب الميزان من أن الطبيعية لا دخل لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت كبرى أوصغرى فمابالك اذا كانتا طبيعيتين (قوله وماقيل فى أمثال هذا المقام) أى فى هذا المقام وأمثاله (قوله والمقسم لازم للاقسام) أى وهى هنا الكلى والجزئى وانما كان المقسم لازما

ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها و يلزم انقسام الشئ الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كامثاله فالجواب عنه أن الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه لامن تلك الحيثية بل من حيث حصوله العيني ولازم الشئ باعتبار لا يلزم أن يكون لازما الملزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلا (والاول) أي اللفظ الذي مدلوله كلى (اماذات)

للاقسام لان كل قسم عبارة عن المقسم مع زيادة قيد فالمقسم جزء من كل قسم (قوله ولازم اللازم لازم) اللازم هو الانقسام الى الاقسام اللازم للمقسم اللازم للاقسام (قوله للاقسام) متعلق بانقسام وقوله لكل منها أي من الاقسام متعلق بيلزم أي فيلزم ان الكلى يكون منقسما الى كلى وجزئى وكذلك الجزئى يكون منقسما الى كلى وجزئى (قوله فالجواب الخ) خبرمامن قوله وماقيل ولشبهه باسم الشرط في العموم اقترن خبره بالفاء وحاصله ان جهة اللزوم مختلفة وشرط انتاج قياس المساواة اتحاد جهة اللزوم (قوله بل من حيث حصوله العينى) أي الخارجى. (قوله ولازم الشئ الخ) أي والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم أن يكون لازما لملزوم المقسم وهو الاقسام باعتبار الخارج (قوله كالكلية الخ) أي فان لزومها للحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث انها جزؤه ورد هذا الجواب بأن المقسم لازم للاقسام ذهنا وخارجا لامتناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فقول الشارح والمقسم لازم لاقسامه لامن تلك الحيثية بل من حيث حصوله العينى ممنوع والصواب في الجواب أن يقال ان المقسم له مفهوم وله ماصدقات فمفهومه شئ ثبت له القسمة وماصدقاته كالحيوان المنقسم لانسان وفرس وغيرهما والانسان المنقسم لزنجى وغيره واللفظ المنقسم لكلى وجزئى فان كان السائل أراد بالمقسم في قوله الانقسام لازم للمقسم المفهوم أي لمفهوم هذا اللفظ فاللزوم الاول مسلم والثانى باطل لان اللازم للاقسام ليس هو مفهوم المقسم بل ماصدقاته وان كان مراده به الماصدق كان اللزوم الثانى مسلما والاول ممنوعا وذلك لان الانقسام مرتب على التقسيم الذى هو فعل اختيارى فلا يكون لازما فانقسام اللفظ لكلى وجزئى والحيوان لانسان وفرس مرتب على تقسيمه اليهما والتقسيم اليهما فعل اختيارى وحينئذ فلا يكون انقسام اللفظ اليهما لازما للفظ وكذلك لا يكون انقسام الحيوان للانسان والفرس لازما للحيوان (قوله الذى مدلوله كلى) جعل الكلية وصفا للمدلول اشارة الى أن وصف اللفظ بالكلية تجوز (قوله أو يقال بالتجوز) أي المجاز المرسل ففى الكلام على هذا مجاز لغوى من اطلاق اسم المدلول على الدال والجواب الاول مبنى على ان في الكلام مجازا بالحذف ثم ان مقتضى الجواب الثانى أعنى ارتكاب المجاز اللغوى

أى امامدلوله ذات أو يقال بالتجوز باطلاق اسم الذات والحدث على مايدل عليهما من اللفظ وحينئذ يستقيم قوله (وهواسم الجنس) كرجل (أوحدث وهوالمصدر) وانما أخرج المصدر عن اسم الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه قال اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله

أن يكون المعنى والاول امادال مع أنه ليس المقصود الاخبار بمطلق دلالة فيضطر الى ملاحظة اضافة الدال الى ذات أوحدث فالاسهل أن يقدر مضاف من أول وهلة بأن يقال فالاول اما ذات أوحدث أى امادال ذات أودال حدث وان كان المجاز المرسل مقدما على المجاز بالحذف لكن الاسهل ماعلمت (قوله أى امامدلوله الخ) قدره الشارح لاجل صحة حمل الذات وما عطف عليه على الاول وحاصل التوجيهات المصححة للحمل خمسة أحدها تقدير مضاف قبل لفظ الاول أى ومدلول الاول فيكون فى الكلام مجاز بالحذف على حدواسأل القرية أى اهلها ثانيها التجوز فى اللفظ الاول بأن يراد به المدلول فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل الخبر أى امادال ذات رابعها أن يقدر قبله مدلول اى مدلوله اما ذات خامسها التجوز فى لفظ الخبر بأن يراد به الدال فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على التوجيهين الاولين غير سديد لانه تأويل قبل الاحتياج اليه وصارف لسياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى (قوله وحينئذ الخ) الاولى جعله مرتبا على محذوف والاصل وبماذكر من تقدير المبتدا وهو مدلول أو ارتكاب التجوز فى اطلاق الذات صح الاخبار وحينئذ يستقيم الخ أى وحين اذ صح الاخبار بماذكرنا استقام حمل اسم الجنس على ضمير الاول والحاصل أن صحة حمل اسم الجنس على ضمير الاول متوقفة على صحة الاخبار فيما مر بماذكر من تقدير مدلول قبل ذات أو ارتكاب التجوز فيها وأما اذا لم يرتكب التأويل فى الذات لا بتقدير مضاف قبله ولا بالتجوز فيه وارتكب التأويل فى الاول بتقدير مدلول قبله أو بالتجوز فيه بأن يراد به المدلول فلا يستقيم الحمل فى قوله وهواسم الجنس بل لابد فيه من التقدير أى وهو مدلول اسم الجنس (قوله اسم الجنس) اى اسم الحقيقة (قوله كرجل) فيه انه نكرة ومدلولها الفرد المنتشر واسم الجنس مدلوله الماهية واجيب بأن اللفظ فيهما واحد لكن لوحظ وضعه للماهية من حيث هى فاسم جنس وان لوحظ وضعه للفرد المنتشر فنكرة وان اشتهر ان اسدا اسم جنس ورجل نكرة (قوله وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس) اى مع ان المصدر من افراد اسم الجنس لانه اللفظ الموضوع للماهية من حيث هى كانت ماهية ذات اوحدث (قوله عليه) اى على الخروج المفهوم من اخرج اى ليبنى التقسيم الى الفعل

اما

اماحدث وحده أوغير حدث وحده أومركب منهما والمراد بالذات ههنا مالا يكون حدثا ولا مركبامنه ومن غيره منسوبا أحدهما الى الآخر وبالحدث أمر قائم بغيره يعبرعنه بالفارسية بما آخره دال ونون كالضرب أوتاء ونون كالقتل فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التعبير ومعنى الجيد

والمشتق على خروجه منه وقرر بعضهم ان ضمير عليه عائد على المصدر لكن المتعين الاول بدليل قوله بعد فكانه قال الخ فانه قد بنى التقسيم الى الفعل والمشتق فى هذا القول على خروج المصدر من اسم الجنس لانه بناهما على ذات المصدر إلا أن يقال ان قول بعضهم الضمير عائد على المصدر أى من حيث خروجه عن اسم الجنس فتأمل (قوله اماحدث وحده) أى وهو المصدر وقوله أوغير حدث وحده أى وهو اسم الجنس وقوله أومركب منهما أى وهو الفعل والمشتق ووحده حال من حدث الواقع خبرا للمبتدا وصح وقوعه حالا مع جموده واضافته للضمير لتأويله بالمشتق أى منفردا واضافة مثله للضمير لا تفيده تعريفا فان قلت حدث نكرة وهى شديدة الاحتياج للوصف فتأخير وحده يلتبس بالصفة فلم لم يقدم ليكون نصاً فى الحالية قلت أجيب عن ذلك بان شهرة لفظة وحده فى الحال ترفع الالتباس بالصفة فيصح وقوعه حالا من النكرة من غير تقديم (قوله أوغير حدث وحده) حال من غير كما سيذكره الشارح فى جواب الاشكال الآتى (قوله منهما) أى من الحدث وغيره (قوله مالا يكون حدثا ولا مركبا) أى معنى مستقل بالمفهومية مقيد بكونه غير حدث وغير مركب منه ومن غيره وهذا المعنى شامل للبياض والسواد ونحوهما من الالوان أى وليس المراد هنا بالذات ما قام بنفسه لخروج السواد والبياض منه مع أن الغرض ادخاله (قوله منسوبا الخ) صفة لمركبا والرابط محذوف أى منسوبا فيه (قوله أمر قائم بغيره) هذا جنس فى التعريف شامل للصفة الراسخة القائمة بالغير كالسواد والبياض ولذا أخرجه بقوله بعد ذلك يعبر عنه الخ فهما من قبيل الذات لا من قبيل الحدث (قوله كالضرب)أى فانه يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون وهو زدن وقوله كالقتل أى فانه يعبر عنه فى تلك اللغة بما آخره تاء ونون وهو كشتن والحاصل ان الدال والنون والتاء والنون علامتان للمصدر فى تلك اللغة فيعبر عن الضرب فيها بزدن وعن القتل بكشتن وعن الذهاب برفتن وعن الاكل بخوردن وعن الشرب بخوشيدن فالكاف فى قوله كالضرب وكالقتل للتمثيل (قوله فيخرج) أى من تعريف الحدث بالقيد المذكور وهو قوله يعبر عنه واضافة معنى للسواد بيانية أوانها حقيقية وفى الكلام حذف مضاف أى معنى لفظ السواد (قوله لعدم التعبير)أى لعدم التعبير عنهما فى تلك اللغة بما آخره دال ونون ولا تاء ونون فلا ينافى أنه عبر عنهما فى تلك اللغة بتعبير آخر فقد عبر فيها عن السواد بسياه وعن البياض بسفيد (قوله ومعنى الجيد

والمنوال لعدم القيام بالغير ومعناه اختصاص الناعت بالمنعوت أو التبعية فى التحيز أى الاتحاد فى الاشارة الحسية كما فى الماديات أو العقلية

والمنوال) الجيد عبارة عن العنق والمنوال عبارة عن خشبة يلف عليها الحائك الثوب وقيل المراد بهما دائم الجود وكثير النوال وهو صحيح أيضا وفى الاضافة ما تقدم من الاحتمالين (قوله لعدم القيام بالغير) لان كلا من الجيد والمنوال ذات قائمة بنفسها فهما خارجان عن الجنس فصلة يخرج بالنسبة للثانى أعنى الجيد والمنوال تقدر عنه و بالنسبة للاول وهو السواد والبياض تقدر به ولذا حذف الشارح صلة يخرج لاجل ان تصدق بهما فان قلت ان الجنس مقدم فى الذكر على الفصل فالمناسب تقديم ما خرج عنه على ما خرج بالفصل والجواب أنه ارتكب طريق اللف والنشر المشوش لان فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين والفصل الواحد أولى من الفصلين (قوله ومعناه) أى معنى القيام بالغير اختصاص الخ لا حلول الشئ فى الشئ كالمظروف بالنسبة للظرف (قوله اختصاص الناعت بالمنعوت) المراد بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص لا الحلول فاختصاص زيد بالضرب الواقع منه او عليه عبارة عن تعلقه به واختصاص القدرة بالذات القائمة بها عبارة عن تعلقها بها لا حلولها فيها والناعت فى الاصل ذات ثبت لها النعت بمعنى الصفة وليس مرادا هنا لفساد المعنى للزوم اختصاص الشئ بنفسه بل المراد بالناعت هنا نفس النعت والصفة وهذا التأويل بناء على ما هو المشهور من ان معنى المشتق الذات المتصفة بالصفة وهناك طريقة أخرى تقول ان معنى المشتق الصفة من حيث قيامها بالغير فتادر مثلا معناه القدرة باعتبار قيامها بالغير وعلى هذه الطريقة فتفسير الناعت بالنعت بمعنى الصفة ليس تأويلا (قوله أو التبعية فى التحيز) عطف على اختصاص أى أو معنى القيام بالغير التبعية فى التحيز وأو لتنويع الخلاف (قوله أى الاتحاد فى الاشارة) هذا تفسير للتبعية فى التحيز فالتبعية معناها الاتحاد والتحيز معناه الاشارة الحسية فكأنه يقول ان القيام بالغير معناه اختصاص النعت بالمنعوت أو الاتحاد فى الاشارة الحسية أى كون الشئ متحدا مع غيره فى الاشارة الحسية والمراد بالاتحاد فى الاشارة أن تكون الاشارة الى أحد الشيئين عين الاشارة للآخر وحينئذ ففى قوله الاتحاد فى الاشارة بمعنى باء الملابسة أو المصاحبة وبتفسيره التبعية فى التحيز بما ذكره يعلم انه ليس المراد بالتحيز الحصول فى الحيز أى المكان لخروج صفات الله تعالى وصفات المجردات ولا يصح أن يكون قوله أى الاتحاد فى الاشارة تفسيرا للتحيز كما قيل لانه ينحل المعنى أن القيام بالغير عبارة عن التبعية فى الاتحاد فى الاشارة الحسية ولا معنى لهذا الا أن يقال المراد انه عبارة عن التبعية فى حال الاتحاد فى الاشارة الحسية فان أريد ذلك صح ما قيل (قوله كما فى الماديات) أى المركبات فاذا أشير لزيد اشارة حسية كانت تلك الاشارة ليست

كما فى المجردات ولما كان اعتبار التركيب بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختص ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبر عنه بقوله (أو نسبة بينهما) لانها السبب فى وضع اللفظ

لجرمه فقط بل له مع البياض أو السواد أو الضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قيامه به انه متحد معه فى الاشارة الحسية وان الاشارة لاحدهما اشارة للآخر (قوله كما فى المجردات) حاصله ان العالم قيل انه اجرام واعراض فقط ولا ثالث لهما وقيل انه اجرام واعراض ومجردات أى جواهر مجردة عن الجرمية والعرضية فقد شاركت المولى فى التجرد المذكور وان تخالفا فى القدم والحدوث وجعلوا منها العقول العشرة التى أثبتها الحكماء والنفوس والملائكة على قول فالاشارة الى هذه المجردات بالعقل اشارة الى أوصافها تبعاً والمراد بالاشارة اليها بالعقل ملاحظتها بالعقل ولا يشار اليها بالاشارة الحسية لانها لا تكون الا للمشاهد بحاسة البصر بالفعل والكاف فى الموضعين استقصائية (قوله ولما كان الخ) هذا جواب عما يقال ان قول المصنف أو نسبة عطف على قوله أو حدث فينحل المعنى اللفظ الكلى مدلوله اما ذات أو حدث أو نسبة فيقتضى ان اللفظ قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لان اللفظ الذى مدلوله كلى ان كان مشتقا فمدلوله الذات والحدث والنسبة وان كان فعلا فمدلوله الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله اما مجرد الذات أو مجرد الحدث وحاصل الجواب ان المصنف أطلق النسبة وأراد بها المركب من الذات والحدث ووجه ذلك الاطلاق ان التركيب بين الذات والحدث من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان لا يفيد ناسب التعبير بها عن المركب منهما (قوله بينهما) أى بين الذات والحدث (قوله اختص ذلك المركب بما) أى بمركب وقوله اعتبر فيه اى فى ذلك المركب وقوله نسبة نائب فاعل اعتبر فان قلت ان كلا من المختص والمختص به مركب فيكون هذا من قبيل اختصاص الشىء بنفسه وهذا باطل اذ لا بد من تغايرهما قلت ان المختص يلاحظ عاما والمختص به خاصا وحينئذ فهو من اختصاص العام بالخاص لا من اختصاص الشىء بنفسه (قوله فعبر عنه) أى عن المركب بقوله أو نسبة بينهما فراده بقوله أو نسبة بينهما المركب من الذات والحدث وانما أطلق النسبة على المركب المذكور لانها سبب فى افادته فهو من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب (قوله أو نسبة بينهما) أنت خبير بان المركب الذى جعل المصنف قوله أو نسبة عبارة عنه هو الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث وحينئذ فلفظة بينهما ضائعة لا معنى لها فالاولى اسقاطها (قوله لانها) أى النسبة (السبب فى وضع اللفظ) فيه ان السبب يجب أن يكون متقدما على المسبب مع ان النسبة وجودها متأخر عن الوضع اذ لا وجود لها الا بعد التركيب وحينئذ فلا يظهر كونها سببا والجواب ان الذى يجب تقدمه السبب الباعث وهو ليس مرادا

بازاء ذلك المركب (وذلك) أي النسبة والتذكير باعتبار المذكور أو المركب المشتمل عليها (اما أن تعتبر)النسبة(من طرف الذات وهو المشتق أو) تعتبر (من طرف الحدث وهو الفعل)

هنا وانما المراد بكونها سبباً في الوضع انها مصححة له أو أن في الكلام حذف مضاف أي لان ملاحظتها هو السبب في وضع اللفظ فتأمل (قوله في وضع اللفظ) الذي يفهم من قول المصنف الآتي لانها اما أن تعتبر من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل ان المراد باللفظ لفظ المشتق كضارب ولفظ الفعل كضرب فظاهره انهما موضوعان للذات والحدث معتبرا بينهما نسبة وهذا مسلم في المشتق دون الفعل وذلك لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات اذ الحق أن دلالته على الفاعل بالالتزام والحاصل أن قول الشارح لانها السبب في وضع اللفظ انما يظهر بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو قال الشارح لانها السبب في افادة ذلك المركب كان أولى وأجاب بعضهم بأن المراد بالذات ما يشمل الزمن لما مر من أن المراد بالذات في اصطلاحهم مالا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لا خصوص ما قام به الحدث فالاعتراض غفلة عما مر ولا يقال الحدث لا ينسب الى الزمان لانا نقول كما ينسب للفاعل من حيث قيامه به ينسب للزمان من حيث حصوله فيه (قوله وذلك اما أن تعتبر الخ) أنت خبير بأن هذا الكلام يبطل كون المراد بالنسبة المركب اذ هذا يفيد أن المراد بقوله أو نسبة حقيقتها وهو الارتباط لانه هو الذي يعتبر من طرف الذات أو من طرف الحدث وأجيب بأن اسم الاشارة راجع للنسبة لا بالمعنى المتقدم ففيه شبه استخدام (قوله أو المركب المشتمل عليها) أي على النسبة أي ان اسم الاشارة عائد على النسبة لكن بعد تأويلها بالمذكور أو بعد ملاحظة المركب المحتوى عليها فملاحظته تجوز التذكير في الاشارة اليها وذلك لانه لما كان محتويا عليها صارت كانها هو فلذا صحت الاشارة اليها باشارة المذكر فتأمل (قوله اما أن تعتبر الخ) كذا في بعض النسخ و في بعضها لانه اما أن تعتبر بزيادة لانه وعلى هذه النسخة فهو تعليل لمحذوف والاصل وذلك فيه تفصيل لانه الخ (قوله النسبة) هذا نائب فاعل لقوله تعتبر وفيه انه يلزم على زيادة هذه الكلمة أن يكون المصنف حذف فاعل الفعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فيها فكان الاولى للشارح أن يقول أي النسبة بزيادة أي التفسيرية ليكون ذلك تفسيرا للفاعل المستتر (قوله اما أن تعتبر من طرف الذات) أي بأن يلاحظ الذات أولا ثم ينسب لها الحدث فالمشتق موضوع بازاء ذات وحدث معتبرا بينهما نسبة لكن الذات ملاحظة للواضع أولا ثم ينسب لها الحدث ومن هذا تعلم ان قولهم مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب في غير المشتق واضافة طرف لما بعده للبيان (قوله أو من طرف الحدث) اى بان يلاحظ الحدث

فان

فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال حينئذ والانقسام الى الاربعة استقرائى لا عقلى وان كان مترددا بين النفى والاثبات بحسب المآل وراجعا الى تقسيمات ثلاثة

أولا ثم ينسب للذات فان قلت ان اعتبار النسبة من طرف الذات أو من طرف الحدث انما هو من الواضع وحينئذ فالمناسب التعبير بالفعل الماضى بدل قوله اما أن تعتبر ويمكن أن يجاب بانه انما عبر بالمضارع بدل الماضى اشارة الى استمرار ذلك من المستعمل فى المستقبل تبعاً للواضع واذا علمت ان الاعتبار المذكور من الواضع فلا يرد عليك ما يقال لاى شئ اعتبرت النسبة فى المشتق من طرف الذات وفى الفعل من طرف الحدث وهلا عكس الامر أو اعتبرت النسبة من طرف الذات فيهما أو من طرف الحدث فيهما لان للواضع أن يفعل ما يشاء وارادته مرجحة لفعله (قوله فان قيل الخ) حاصل هذا الاعتراض ان قول المصنف أو نسبة المعبر بها عن المركب الاولى حذفها اذ لا حاجة لها وذلك لان المركب داخل فى القسم الاول وهو الذات وذلك لان قول المصنف والاول أى اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله اما ذات أو حدث فى قوة قولك اللفظ الكلى مدلوله اما غير حدث وحده أو حدث وحده وقولنا غير حدث وحده صادق بالذات فقط كما فى اسم الجنس وصادق بالمركب كالمشتق والفعل وذلك لان وحده قيد للحدث والنفى سواء جعلته منصبا على القيد والمقيد معا أو على القيد وحده كان الكلام صادقا بالامرين معا وحاصل الجواب انا نسلم ان قول المصنف اما ذات أو حدث فى قوة قولنا اما غير حدث وحده أو حدث وحده لكن لا نسلم أن غير الحدث وحده صادق بالمركب لان وحده قيد للنفى الذى هو غير لا للمنفى الذى هو الحدث الداخل عليه لفظ غير كما فهم المعترض (قوله قيد وحده) الاضافة للبيان وقوله متعلق بغير الحدث أى على انه حال منه والمعنى غير الحدث حال كون ذلك الغير منفردا لم يصاحبه شئ ولا شك ان هذا انما يصدق بالذات فقط وقوله لفظ غير الاضافة فيه للبيان (قوله والانقسام) أى انقسام اللفظ الذى مدلوله كلى وقوله الى الاربعة أى وهى اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل (قوله لا عقلى) أى لان العقل يجوز أقساما كثيرة وان لم تكن موجودة (قوله وان كان مترددا بين النفى والاثبات بحسب المآل) أى وأما بحسب الحال أى بحسب ما وقع من المصنف بالفعل فلا ترديد فيه والجملة حالية أى انه استقرائى والحال انه متردد الخ ودفع بهذا ما يتوهم من ترديده بحسب المآل انه حصر عقلى والحاصل انه استقرائى وان كان على صورة العقلى بحسب المآل (قوله وراجعا الى تقسيمات ثلاثة) أى

فلا يضر ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام الى أقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كالفعل والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما أن يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل أو الثبوت وهو الصفة المشبهة أو وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول أو كونه آلة لحصوله

عند الترديد بحسب المآل وذلك بان يقال اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله اما ذات وحده أولا الاول اسم الجنس والثانى مدلوله اما حدث وحده أولا الاول المصدر والثانى اما مركب منهما ومن نسبة تعتبر من طرف الذات أولا الاول المشتق والثانى الفعل فالاقسام أربعة والتقسيمات ثلاثة لان أولا فى الاخير لم يقسم بل أرسل وحبس عن التقسيم وجعل مصدوقه الفعل لا غير (قوله فلا يضر الخ) هذا مفرع على قوله استقرائى لا عقلى أى واذا كان استقرائيا فلا يضر الخ لان الاستقراء لا يستدعى حصر جميع الاقسام لجواز أن يقف عند بعضها بخلاف حكم العقل والمراد بالقسم الاخير الذى أرسل المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بارساله اطلاقه وعدم تقسيمه اذ لم يقسم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم آلة واسم تفضيل ولم يقسم الفعل لماض ومضارع وأمر (قوله واحتمال الخ) هذا جواب عما يقال كيف تحصروا أقسام اللفظ الذى مدلوله كلى فى هذه الاربعة وتجعلوه حصرا استقرائيا مع أن اللفظ الذى مدلوله كلى قد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو اسم آلة أو ظرفا وقد يكون فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمرا وحاصل الجواب ان هذه الاقسام كلها ترجع للمشتق وللفعل واحتمال انقسام بعض الاقسام أعنى المشتق والفعل الى أقسام مندرجة تحته مثل هذه الاقسام التى ذكرها المعترض لا يمنع الانحصار فى الاقسام الاربعة الاولية والحاصل ان لنا أقساما أولية وثانوية فحصر اللفظ الذى مدلوله كلى فى الاقسام الاربعة التى ذكرها المصنف تقسيم أولى وأما تقسيم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وأفعل تفضيل واسم آلة وتقسيم الفعل لماض ومضارع وأمر فهو تقسيم ثانوى والمصنف كلامه بصدد التقسيم الاولى وأما الثانوى فليس كلامه فيه ولا ملتفتا اليه (قوله كالفعل والمشتق) مثال لبعض الاقسام المحتملة للانقسام لاقسام (قوله اما أن يعتبر قيام الحدث به) أى بالمشتق أى بمدلوله التضمنى وهو الذات وقوله من حيث الحدث أى والتجدد وقوله أو الثبوت أو وقوع الحدث أو كونه آلة كل واحد من هذه عطف على الحدوث وأما قوله مكانا أو زمانا فهما معطوفان على قوله آلة أى اما أن يعتبر فيه قيام الحدث بالذات من حيث تجدده منها أو من حيث ثبوته لها أو من حيث كونه أى المشتق أى معناه التضمنى وهو الذات آلة لحصوله أى الحدث أو مكانا لحصوله أو

وهواسم الآلة أومكانا وقع فيه وهوظرف المكان أو زمانا وهوظرف الزمان أو يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره وهواسم التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي والمستقبل والحال وباعتبار الطلب الى الامر وغيره (والثانى) أى اللفظ الموضوع لمعنى مشخص (فالوضع) أى وضع اللفظ لذاك المشخص (امامشخص

زمانا لحصوله (قوله وهواسم الآلة) أى كمفتاح (قوله وهوظرف المكان) أى نحومضرب زيد مرادابه مكان ضربه (قوله ظرف الزمان) أى نحومقتل زيد مرادابه زمان قتله والحاصل أن المراد بظرف الزمان وظرف المكان مشارك الحدث فى المادة كمرمى ومذهب ومضرب ومقتل ليصح جعله قسما من المشتق وجعله اسم الآلة والزمان والمكان من المشتق هو احدى طريقتين والاخرى انهامن الجوامد وسبب الخلاف اختلافهم فى المشتق هل هوما أخذ من المصدر للدلالة على ذات متصفة بحدث أو أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث فعلى الثانى أسماء الآلة والزمان والمكان مشتقة وعلى الاول غيرمشتقة فمفتاح لايدل على ذات موصوفة بالفتح كفاتح بل على ذات حصل بها الفتح ومجلس لايدل على ذات موصوفة بالجلوس كجالس بل على ذات حصل الجلوس فيها (قوله أو يعتبر قيام الخ) هذا متمم بل لقوله اما أن يعتبر قيام ذلك الحدث الخ وكان الاولى للشارح ان يذكر هذا بعد قوله أو الثبوت بحيث يقول المشتق اما أن يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهواسم الفاعل أو الثبوت وهو الصفة المشبهة أو من حيث الزيادة على غيره وهواسم التفضيل ويحذف قوله أو يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة لان كلامن الثلاثة أعنى اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل اعتبر فيه وقوع الحدث على المشتق أو على مدلوله التضمنى وهو الذات ولانه حينئذ أخصر مما قاله تأمل واعلم ان ماذكره المصنف من أن الفعل من أقسام الكلى طريقة والتحقيق ان الانقسام الى الكلى والجزئى من خواص الاسم ولايجرى ذلك فى الفعل والحرف كما حققه السيد فى حواشى القطب وذلك لان انقسام اللفظ للكلى والجزئى انما هو باعتبار اتصاف معناه بالكلية والجزئية لانهما فى الحقيقة من صفات المعانى كما يظهر من تعريفهما ومعنى الاسم من حيث انه معناه معنى مستقل يصح أن يوصف بالكلية والجزئية ويحكم بهما عليه وأما الفعل والحرف فمعناهما غيرمستقل كما يظهر لك فلا يصلح أن يحكم عليه بشئ نعم ان عبر عن معناهما بالاسم كان يقال معنى من أومعنى ضرب صح أن يحكم عليهما بالكلية والجزئية (قوله والثانى) مبتدأ خبره محذوف أى قسمان والفاء فى قوله فالوضع واقعة فى جواب شرط مقدر أى اذا أردتهما فالوضع أوانها للتعليل ويحتمل أن تكون الفاء واقعة فى جواب أما المتوهمة أى وأما

أيضا) بان يكون الموضوع له مشخصا واحدا لوحظ بخصوصه أي بما يعينه (أوكلي) أي عام بان يكون الموضوع له كلا من مشخصات لوحظت اجمالا بامر كلي يعمها صدقا (والاول) أي اللفظ الموضوع لمشخص وضعا خاصا (العلم) أي الشخصي أما العلم الجنسي فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلي (والثاني) أي اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما أقسام أربعة الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول ووجه الحصر في هذه الاقسام الاربعة هو (أن مدلوله اما أن يكون معنى في غيره)

الثاني فالوضع والرابط محذوف أي فالوضع له وأل في الوضع عوض عن المضاف اليه أي وأما الثاني فوضع اللفظ له والى ذلك يشير كلام الشارح (قوله أيضا) أي كما أن الموضوع له مشخص (قوله بخصوصه) حال من الضمير في لوحظ أي لوحظ ذلك المشخص حالة كونه ملتبسا بالامر الخاص به فالخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل والباء للملابسة فذات زيد مثلا لوحظت وتصورت ملتبسة بالامر الخاص بها من طول أو قصر وسواد أو ضده ووضع له اللفظ المذكور وليست الباء للآلة والا لاقتضى أن الوضع للمشخص يحتاج لآلة زائدة على تعقله كقسميه مع انه ليس كذلك (قوله أي بما يعينه) أي بمشخصات أو بالمشخصات التي تعينه من طول أو قصر و بياض أو سواد (قوله اجمالا) أي لا تفصيلا لتعذره (قوله يعمها صدقا) أي في الصدق بحيث يحمل على كل واحد منها كان يقال مثلا زيد مشار اليه أو مفرد مذكر (قوله أما العلم الجنسي الخ) جواب عما يقال ان العلم شامل لعلم الجنس كاسامة ودخوله لا يصح وحاصل الجواب أن العلم في كلام المصنف غير متناول لعلم الجنس لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كلي وهو الماهية فان قلت علم الجنس من أي قسم من أقسام الكلي قلت من اسم الجنس لأنه عرفه سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم أن المراد بالذات ما ليس حدثا ولا مركبا منه ومن غيره وهذا شامل لعلم الجنس ولا يخفى أن هذا الشمول مبني على أن علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي والتحقيق كما يأتي انه موضوع للماهية المعينة في الذهن وحينئذ فيكون مدلوله مشخصا كعلم الشخص لكنه لا يدخل في العلم في كلام المصنف لان الكلام في اللفظ الموضوع لمعنى مشخص تشخصا خارجيا والتشخص في علم الجنس ذهني فتأمل (قوله أقسام أربعة) جعل هذه الاربعة موضوعة لمشخص وضعا عاما هو مذهب المصنف ومتابعيه ومذهب السعد ومتابعيه انها موضوعة لكلي كما تقدم (قوله لان مدلوله) أي اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما (قوله اما أن يكون معنى في غيره) مثلا اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة فمعنى من الابتداء الجزئي

أي حاصلا في متعلقه (يتعين بانضمام ذلك الغير اليه) بمعنى انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه و يتعقل بتعقله (وهو الحرف كمن) والى (أولا) يكون كذلك بأن يكون معنى حاصلا في نفسه متحصلا بدون انضمام أمر اليه واذ قد عرفت ان الالفاظ الموضوعة لمشخصات وضعا عاما تحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين (فالقرينة ان

وهو الربط الخاص الذي بين السير والبصرة الذي صير السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها والربط على هذه الكيفية لم يوجد له تحقق في الخارج ولا في الذهن الا بالبصرة والسير فمراد المصنف بالغير نفس المتعلق الذي هو السير والبصرة يعني معنى العامل والمجرور (قوله أي حاصلا في متعلقه) أشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف في غيره متعلق بمحذوف وأن المراد بالغير المتعلق أعني العامل والمجرور وان قلت ان المعنى الجزئي ليس مظروفا في المتعلق المذكور اذ الربط الجزئي ليس مظروفا في السير ولا في البصرة ولا في مجموعهما قلت ليس المراد بالظرفية حقيقتها بل المراد بالحصول في المتعلق ان ذلك المعنى يتعين بانضمام ذلك المتعلق اليه كما أشار لذلك المصنف بقوله يتعين الخ ولما كان هذا الكلام يوهم أن لذلك المعنى وجودا في نفسه ولكنه مبهم قال الشارح بمعنى الخ فأشار الشارح بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالتعين زوال الابهام بل المراد به الحصول والثبوت لان زوال الابهام يقتضي أن معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير ولو قال المصنف يتصور بدل يتعين كان أظهر (قوله ولا في الخارج) يطلق الحاصل في الخارج على ما كان حاصلا في خارج الذهن وان كان اعتباريا وعلى ما كان حاصلا في خارج الاعيان والمراد هنا الاول (قوله بل يتحقق) أي في خارج الذهن وقوله ويتعقل أي في الذهن فقوله بل يتحقق ناظر لقوله في الخارج وقوله يتعقل ناظر لقوله في الذهن (قوله وهو الحرف) أي واللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الذي مدلوله معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف (قوله بان يكون معنى حاصلا في نفسه الخ) مثلا الذي وهو وهذا كل منها موضوع لذات زيد ولذات عمرو ونحوهما وهذه الذوات مستقلة بنفسها لا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لكن تلك الذوات مبهمة فتوضح بالصلة في الاول و بالمخاطبة في الثاني و بالاشارة الحسية في الثالث (قوله حاصلا في نفسه) أي بنفسه وقوله متحصلا الخ تفسير لما قبله (قوله واذ قد عرفت) أي من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة وأفاد الشارح بما ذكر ان التفريع على ما تقدم بواسطة انضمام أمر اليه علم مما تقدم وان أل في القرينة للعهد الذكري لتقدم ذكر مدخولها (قوله حين استعمالها) أي لا حين وضعها (قوله لافادة التعيين) أي لا لصحة الاستعمال (قوله ان

كانت فى الخطاب) يعنى المخاطبة فيتناول ضمير المتكلم والغائب (فالضمير) كأنا وأنت وهو فان ما يفيد ارادة المعنى منها من القرينة انما هو الخطاب الذى هو توجيه الكلام الى حاضر (وان كانت) تلك القرينة (فى غيره) أى غير الخطاب (فاما حسية) بأن يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء المحسوسة (وهو اسم الاشارة) كهذا وذلك فان المعين لما يراد منهما من المعنى المعين انما هو هذه (أو عقلية) بأن يشار الى المراد باللفظ

كانت فى الخطاب) يحتمل أن تكون فى زائدة لان القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول الشارح فان ما يفيد الخ ويحتمل أن تكون للظرفية من ظرفية العام فى الخاص لان الخطاب جزء من جزئيات القرينة والمراد بظرفية العام فى الخاص تحققه فيه أى فالقرينة ان كانت متحققة فى الخطاب (قوله يعنى المخاطبة) أى التى هى توجيه الكلام للغير للافهام وليس المراد بالخطاب ما قابل التكلم والغيبة لقصوره وعدم تناوله لضمير المتكلم والغائب (قوله فيتناول الخ) أى حيث أريد بالخطاب المخاطبة يتناول الخ أما التناول لضمير المتكلم فلانك اذا وجهت الكلام لغيرك وقلت له أنا فعلت كذا كانت تلك المخاطبة قرينة على أن المراد من الضمير خصوص ذاتك وأما التناول لضمير الغائب فلأن المخاطبة توجيه الكلام للغير كان ذلك الغير حاضرا حقيقة أو تقديرا فدخل الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار ذكره سابقا أو حصوله فى العقل وقوله فيتناول ضميرى المتكلم والغائب أى كما يتناول ضمير المخاطب (قوله فان ما يفيد ارادة المعنى) هذا تعليل لصحة التمثيل بما ذكر وكذا يقال فيما بعد واضافة ارادة للمعنى من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد ومن القرينة بيان لما والاصل فان الامر الذى يفيد المعنى المراد الذى هو القرينة انما هو الخطاب (قوله وان كانت فى غيره) فى زائدة أو المعنى وان كانت القرينة متحققة فى غير الخطاب وقوله فاما حسية أى فهى اما اشارة حسية الخ وجعل الاشارة حسية تبعا للآلة التى تحصل بها والا فالاشارة من المعانى (قوله بذلك اللفظ) متعلق بمراد وقوله بعضو متعلق بيشار وقوله المحسوسة وصف كاشف (قوله منهما) أى من هذا وذلك أى وشبههما وقوله من المعنى بيان لما وقوله انما هو هذه أى الاشارة الحسية والحاصل ان المراد منهما معنى فى ذاته وبحسب الوضع ولكن المعين له بحسب الاستعمال انما هو القرينة كالاشارة وكون الشئ معلوما من جهة وغير معلوم من أخرى لا ضرر فيه (قوله بأن يشار الى المراد الخ) بيان للاشارة العقلية مثلا لفظ الذى وضع لزيد وعمرو ونحوهما من الافراد ولكن يتعين المراد منه عند الاستعمال بالصفة كأن تقول جاء الذى كان معنا بالامس فالذى فى حد ذاته صادق بالذى كان معنا بالامس وبغيره لوضعه لكل منهما لكن الصلة تعين

الذى

الذى هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه بنسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه (وهو الموصول) كالذى والتى فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته اليه المعلوم قبل اقترانها به المعهود لهما كقولك لمن سمع أنه جاء واحد من بغداد الذى جاء من بغداد رجل فاضل مشيرا بنسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعينه عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام أمر خارجى مع تلك النسبة كانحصار مضمون الصلة مثلا فيما أشير اليه بهذه النسبة كما سيجىء تحقيقه ولقائل أن يقول كون الحرف وضميرى المتكلم والمخاطب موضوعة لمشخص ظاهر وأما ضمير الغائب فقد يعود

المراد منه عند الاستعمال لكون مضمونها معلوم الانتساب لذلك المراد بين المتكلم والمخاطب (قوله الذى هو معين) صفة المراد وقوله باعتبار تعينه متعلق بمعين وقوله بنسبة مضمون جملة تنازعة كل من يشار وتعينه وضمير اليه أولا وثانيا للمراد والمراد بمضمون الجملة المعهود انتسابه للمراد المصدر المتصيد من الجملة كالمجىء فى المثال الآتى وقوله معهود صفة لمضمون وقوله انتسابه أى ثبوته نائب فاعل معهود (قوله انتساب مضمون صلته اليه) أى ثبوت مضمون صلة كل واحد منهما اليه أى الى المراد وانما كان ثبوت المضمون قرينة عقلية لانه أمر معنوى يدرك بالعقل (قوله المعلوم) أى الانتساب وكذلك المعهود فالمعلوم والمعهود بالرفع صفتان للانتساب وقوله قبل اقترانها أى الصلة وقوله به أى بكل من الموصولين المذكورين وقوله لهما أى للمتكلم والمخاطب وقد تنازعه كل من قوله المعلوم والمعهود (قوله كقولك لمن سمع الخ) أى فكل من المتكلم والمخاطب يعلم بمجىء واحد من بغداد لكن المخاطب لا يعلم هل هو فاضل أولا فتعلمه بأنه فاضل (قوله مشيرا) حال من الكاف فى قوله كقولك (قوله بنسبة مضمون الخ) أى بثبوت مضمون هذه الجملة وهو المجىء من بغداد (قوله باعتبار تعينه عنده) متعلق بالمعين أى المعين عند المخاطب بأى طريق من طرق التعيين (قوله ولا يخفى ان هذه الاشارة) القصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله ان ثبوت مضمون الصلة لمن أشير اليه بالنسبة لا يفيد التعيين الا اذا كان مضمون الصلة ثابتا لواحد فقط لا لاشخاص أكثر من واحد والا كان التعيين غير حاصل وظاهر المصنف أن ثبوت مضمون الصلة يفيد التعيين مطلقا (قوله ان هذه الاشارة) أى العقلية كثبوت مضمون الصلة لمن أشير اليه بهذه النسبة (قوله كانحصار الخ) دخل تحت الكاف الاشارة نحو جاء هذا الذى قام أبوه والوصف نحو جاء الذى قام أبوه الفاضل وأتى بمثلا بعد الكاف الظاهرة فى التمثيل دفعا لتوهم كونها استقصائية (قوله كما سيجىء تحقيقه) أى فى

الى مفهوم كلى ولفظ هـذا قد يشار به الى الجنس وكذا الذى مثلا يراد به كلى وقد أجيب عن الاشارة الى الجنس بانها مبنيـة على جعله بمنزلة المشخص المشاهـد وكذا فى الموصول وأما فى ضمير الغائب فظاهر ان لفظة هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكر سواء كانت تلك الجزئيات حقيقية أو اضافية كما سيجىء تحقيقه واعترض عليـه بأن هـذه القسمة أى قسمة اللفظ الموضوع لمشخص وضعاً عاما الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة لجواز أن يكون ههنا لفظ وضع بأمر عام لكل من افراده المشخصـة ولم تكن القرينة احدى الثلاث المذكورة كاسماء حروف المبانى كالالف والباء وكذا لفظ التعيـين وأسماء الكتب

التنبيه الثانى من الخاتمة (قوله الى مفهوم كلى) أى نحو الرجل أو الانسان أكرمته (قوله قد يشار به الى الجنس) أى كما فى قوله عليه الصـلاة والسلام انكم لتختضبون بهذا السواد أى بجنس الصبغ الاسود وكقولك عنـد ذكر الحيوان هذا كلى (قوله يراد به كلى) أى كقولك الذى يصـدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا (قوله وقد أجيب الخ) حاصله ان الاشارة بهـذا للجنس واستعمال الموصول فى الكلى مجاز والكلام فى المدلول الحقيقى فلا اشكال واستعمال ضمير الغائب فى المفهوم الكلى حقيقى باعتبار كونه جزئيا اضافيا لان ضمـير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقيـة أو اضافية هذا كلامـه لكن سيأتى فى الكلام على التنبيه الثانى ان الحق ان الموصول كضمـير الغائب فى كونه موضوعا للجزئيات مطلقا حقيقية أو اضافية كما صرح به السيد وحينئـذ فاستعماله فى الكلى الذى هو جزئى اضافى حقيقـة كضمير الغائب فتخصيص ضمير الغائب بهـذا الحكم خلاف الحق فتحصل ان الشارح يوافق المصنف فى بعض الاقسام و يوافق السعد فى بعض الاقسام فيوافق السعد فى ضمير الغائب وكذا الموصول و يخالفه فيما عداه (قوله واعـترض عليه) أى المصنف (قوله الاربعـة) أى وهى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول (قوله حروف المبانى) هى الحروف التى تبـنى وتركب منها الكلمة (قوله كالالف والباء) تمثيل للاسماء فالباء مثلا اسم موضوع لكل فرد من الافراد التى اسـتحضرها الواضع بقانون كلى وهو حرف شفوى وتلك الافراد هى الباآت الواقعـة فى الكلمات مقرونة بالحركة كالباء فى بزيد وفى بسم الله وكذلك الالف وضـعه الواضع لكل جزئى من الجزئيات التى استحضرها بقانون كلى وهو حرف جوفى وتلك الجزئيات كالالف فى جاء وشاء ونحو ذلك (قوله وكذا لفظ التعيين) الاضافة بيانيـة وحاصله ان لفظ التعيين وضـعه الواضع لكل فرد يصـدق عليه كون الشىء معينا وتلك الافراد مثـل كون زيد معينا وكون عمرو معينا وهكذا فتلك الافراد استحضرها الواضع بقانون كلى وهو كون الشىء معينا

كالكافية والشافية * ولما كانت الاقسام تشترك فى شئ وتمتاز فى شئ آخر أراد أن يشير الى مابه الاشتراك ومابه الامتياز فوضع الخاتمة لاجل ذلك فقال (الخاتمة تشتمل) الظاهر ان يقول وتشتمل بالعطف ليكون مبتدأ محذوف الخبر أى الخاتمة هذه التى نذكرها أو بالعكس

ووضع لها لفظ التعيين فكون الشئ معينا آلة للوضع لأنه الموضوع له ومثل التعين التشخص والجزئى فالتشخص وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشئ مشخصا مثل كون زيد مشخصا وكون عمرو مشخصا وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلى وهو كون الشئ مشخصا ووضع لها لفظ التشخص والجزئى موضوع لكل فرد يصدق عليه كون الشئ غير صادق على كثيرين وتلك الافراد مثل كون زيد لا يصدق على كثيرين وكون عمرو كذلك وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلى وهو كون الشئ غير صادق على كثيرين ووضع لها ذلك اللفظ وهو لفظ جزئى (قوله كالكافية والشافعية) أى فان كلا منهما موضوع لكل فرد مما يصدق عليه ألفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة وتلك الافراد الالفاظ المدلولة لهذه النسخة والمدلولة لهذه النسخة وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلى وهو ألفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة ووضع لها ذلك الاسم وأجيب عن هذا الاعتراض بان حروف المبانى لا نسلم انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بقانون كلى حتى يرد نقض الحصر بها بل هى موضوعة للامر الكلى وكذا يقال فى لفظ التعيين وحينئذ فلا ينتقض الحصر بهما وأما أسماء الكتب فقيل انها من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا ترد نقضا للحصر والخلاف فى كونها من قبيل علم الجنس أو علم الشخص مبنى على خلاف آخر وهو أن الشئ هل يتعدد بتعدد محله أو لا يتعدد فمن رأى التعدد قال أسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم لنوع الالفاظ الذهنية المخصوصة ومن رأى عدم التعدد قال أسماء الكتب من قبيل علم الشخص فاسم الكتاب عنده علم على الالفاظ الذهنية المستحضرة فى ذهن المصنف ولا يقال ان جعلها من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول لما علمت ان هذا القول مبنى على ان الشئ لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ المستحضرة فى ذهن المصنف هى المستحضرة عند غيره وما قيل فى أسماء الكتب يقال فى أسماء العلوم والتفرقة بينهما بجعل أحدهما من قبيل علم الجنس والآخر من قبيل علم الشخص لا وجه لها (قوله ولما كانت الاقسام) أى الاربعة الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف (قوله ليكون) أى لفظ الخاتمة مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس أى وحينئذ فتكون الخاتمة موافقة للمقدمة والتقسيم فى

ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتدا أومن ضميره فى الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام وقوله (على تنبيهات) يحتمل ان يراد بها الالفاظ أى الخاتمة تشتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعانى لتكون الالفاظ مشتملة عليها كاشتمال الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال الشئ على نفسه * ولما كان مافيها من الاحكام اعلم مما تقدم اطلق التنبيهات عليها (الاول) أى التنبيه الاول

اعرابهما وأما على ترك الواو فظاهره ان تشتمل خبر عن الخاتمة وحينئذ فلا تكون الخاتمة على سنن المقدمة والتقسيم فى اعرابهما (قوله ويحتمل أن يكون تشتمل حالا من المبتدا) أى على مذهب سيبويه وقوله أومن ضميره فى الخبر أى أومن ضمير المبتدا الكائن فى الخبر والاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدا لكنه لما كان بمعناه كان كانه راجع اليه ثم ان هذين الاحتمالين انما يتجهان على جعل الخاتمة مبتدأ أما على جعلها خبرا فيكون جملة تشتمل حالا من الخبر أومن ضميره الكائن فى المبتدا فالاحتمالات أربعة اثنان فى جعل الخاتمة مبتدأ واثنان فى جعلها خبرا وبقى احتمالان أيضا وذلك بأن يجعل قوله تشتمل مستأنفا والخاتمة مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس فالاحتمالات ستة يبقى النظام مع كل واحد منها عند عدم الواو (قوله ولا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام) المراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم فى اعرابهما السابق والحاصل انه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح أن يكون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترن بالواو وبعدم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية أومستأنفة (قوله أى الخاتمة تشتمل على كل منها) أى على كل واحد من التنبيهات ودفع الشارح بهذا ما يقال انه يلزم على ماذكر من كون المراد بالتنبيهات الالفاظ اشتمال الشئ على نفسه لان الخاتمة الفاظ وهى نفس التنبيهات حيث كان المراد بها الالفاظ وحاصل الجواب أنا نريد من الخاتمة الالفاظ المجملة ومن التنبيهات الالفاظ المفصلة وحينئذ فالاشتمال فى كلامه من اشتمال المجمل على المفصل (قوله على كل منها) الغالب على كل استعمالها فى الكل الجميعى وهو المراد هنا وقد تستعمل فى الكل المجموعى وهو غير صحيح هنا والا لعاد الاشكال (قوله ويحتمل الخ) حاصله ان المراد بالخاتمة الالفاظ وبالتنبيهات المعانى وحينئذ فالاشتمال فى كلامه من اشتمال الدال على المدلول (قوله فلا يلزم الخ) أى فعلى كلا الاحتمالين لا يلزم الخ بل اشتمال المجمل على المفصل أو الدال على المدلول (قوله ولما كان مافيها الخ) أشار الشارح بهذا الى أن اطلاق التنبيهات على ماذكر ليس لكونها بديهية أولية بل لكون ماذكر فيها علم مما تقدم فى التقسيم اجمالا (قوله أطلق التنبيهات عليها) أى أطلق لفظ التنبيهات عليها أى على الالفاظ الدالة على المعانى التى علمت اجمالا من التقسيم (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف أى هذا الذى نشرع فيه وقوله الثلاثة مبتدأ وخبره مشتركة

(الثلاثة)

(الثلاثة) أي الضمير واسم الاشارة والموصول (مشتركة في ان مدلاتها ليست معاني في غيرها) يعني معاني هذه الثلاثة مشتركة في ان كلا منها بتمامه معنى في نفسه أي ملحوظ قصدا مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه (وان كانت) تلك المدلولات (تتحصل بالغير) أي ليس كل من تلك المدلولات

(قوله أي الضمير الخ) الدليل على ان مراد المصنف بالثلاثة ما ذكره الشارح وهي ما عدا الحرف قوله بعد في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها وقوله فهي أسماء لا حروف فاندفع ما يقال الثلاثة كما تحتمل ما ذكر الشارح تحتمل اثنين منها مع الحرف فما المعين لما ذكره الشارح (قوله مشتركة) بكسر الراء (قوله ليست معاني في غيرها) أي متحصلة بسبب غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له في الوضع لمشخصات باعتبار أمر عام (قوله يعني الخ) أشار بهذا الى أن المشترك حقيقة فيما ذكر من الاستقلال بالمفهومية انما هو المعاني لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن وذلك لان الاستقلال بالمفهومية وصف للمعاني لا للالفاظ فلو قال المصنف الثلاثة مدلولاتها مشتركة في كونها ليست معاني في غيرها كان أولى (قوله في ان كلا منها) أي في ان كل واحد منها وكان الاولى أن يقول في انها لان هذا هو المشترك فيه (قوله بتمامه) أي مع تمامه واعلم ان اسم الاشارة معناه مستقل بالمفهومية ومعنى الحرف غير مستقل والفعل يدل على الحدث والزمان وكل منهما مستقل وعلى نسبة الحدث للزمان وهي غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فقول المصنف في أن مدلولاتها مراده المدلول المطابقي أي في ان مدلول كل واحد منها بتمامه ليس معنى في غيره بل في نفسه فخرج بقيد التمام الفعل كما خرج الحرف بقوله ليس معنى في غيره وحينئذ فتفريع قوله بعد فهي أسماء ظاهر ولا اعتراض عليه بأن ما تقدم انما ينتج انها ليست حروفا الصادق بكونها أسماء أو افعالا فكان عليه أن يذكر قيدا يدفع به احتمال كونها افعالا وحاصل الدفع انه لا حاجة لذكر ما يخرجه لان المراد المدلول المطابقي أي المدلول بتمامه لا ما يشمل التضمني فتأمل (قوله معنى في نفسه) أي حاصل بنفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره الى انضمام شيء بخلاف الحرف وأما الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى وحصوله في العقل بل لتعيين المراد من اللفظ (قوله ملحوظ قصدا) أي بخلاف معنى الحرف فانه غير ملحوظ قصدا بل انما لوحظ لاجل تعرف حال الطرفين وهذا الوصف كاشف لما قبله وما بعده لازم له (قوله وان كانت الخ) الواو للحال وان زائدة لا يقال ان الجملة ماضوية فعلها متصرف وهي اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لانا نقول من التزم اقترانها بقد اكتفى بتقديرها كما في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها أي وقد فتحت (قوله تتحصل بالغير) فيه انه اذا لم تتحصل تلك المعاني الا بالغير

متحصلا فى العقل بحسب فهمه مما وضع بازائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب والاشارة حسا أو عقلا (فهى أسماء لا حروف) أى اذا كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهى أسماء لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك * التنبيه (الثانى الاشارة العقلية لا تفيد التشخص) هذا اشارة الى الفرق بين الموصول والضمير واسم الاشارة بان الموصول مع القرينة التى هى الصلة لا يفيد الجزئية وعلل ذلك بقوله (فان تقييد الكلى بالكلى لا يفيد الجزئية) أما كون القيد كليا فظاهر نظرا الى أن مجرد الصلة

لزم ان تكون تلك المعانى فى غيرها كالحرف فان معناه انما كان فى غيره لانه لا يحصل الا بالغير وهذا مناف لما قدمه من ان تلك المعانى ليست فى غيرها وأجيب بأن المراد بالتحصيل بالغير التعيين والتميز به الا التحقق والوجود الذهنى به حتى تحصل المنافاة (قوله متحصلا فى العقل) أى متعينا ومتميزا فيه (قوله بحسب فهمه) أى باعتبار فهم كل (قوله مما وضع) أى من اللفظ الذى وضع بازاء كل من المدلولات (قوله الا بانضمام قرينة اليها) أى الى المدلولات أى الى دوالها فالضمير للمدلولات والكلام على حذف مضاف لان الضم للدال لا للمدلول كذا قيل وقد يقال الضم للدال يلزمه الضم للمدلول وحينئذ فلا حاجة الى تقدير المضاف (قوله أى اذا كانت الخ) أشار بهذا الى أن الفاء فى قوله فهى للتفريع (قوله لا حروف) أى ولا أفعال لما تقدم (قوله لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك) فيه مناقشة من وجهين الاول ان قول المصنف فهى أسماء اذا كان مفرعا على ماقبله كان دليله ذلك المفرع عليه الثانى ان فيه الاستدلال بالحد على المحدود وذلك لا يصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق وأجيب عن الاول بانا نلاحظ فى الاستدلال الواقع فكانه قيل الاخبار بانها أسماء سنده الواقع لان الاسم فى الواقع الخ وعن الثانى بان قوله لان الاسم الخ ليس القصد به التعريف بل الحكم بالمعنى لان الاسم شئ يحكم عليه بكذا الا انه يتصور هكذا فهو على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق (قوله التنبيه الثانى) حاصله انه لما ذكر فى التنبيه الاول ان الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة فى استقلال مدلولاتها بالمفهومية ذكر فى هذا التنبيه انها تفترق من جهة ان القرينة فى الضمير وهى المخاطبة وفى اسم الاشارة وهى الاشارة الحسية تفيد التشخص والتعين وأن القرينة فى الموصول وهى الاشارة العقلية لا تفيد ذلك (قوله الاشارة العقلية) أى المعهودة التى هى قرينة الموصول وهى الصلة لا مطلق الاشارة العقلية والا لما صح ما ادعاه من انها لا تفيد التشخص ولم ينطبق ما ذكره من الدليل على ما ادعاه لجواز أن يراد بالاشارة العقلية الصلة مع الانحصار (قوله أما كون القيد) أى الذى هو الصلة (قوله الى أن مجرد الصلة) أى الى أن الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى

لا يدل الا على انتساب مضمون الجملة الى ذات ما من غير تعيين وأما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى الموصول مشخص على ما قرر فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق ليس الا الامر الذى هو آلة لملاحظة المشخصات ولا شك انه كلى مقيد بمضمون الصلة الذى هو كلى أيضاً فلا يفهم السامع مشخصاً (بخلاف قرينة الخطاب والحس) فان كلا منهما يفيد التشخص فيفهم السامع منهما ما تمتنع فيه الشركة (فلذلك كانا) أى الضمير واسم الاشارة (جزئيين وهذا) أى الموصول (كليا) وفيه بحث اذ الموصول موضوع للمشخص على ما حقق وعدم فهم السامع المعنى لا يوجب الكلية اللهم الا أن

(قوله لا يدل الا على انتساب الخ) وذلك لان قام أبوه من قولك الذى قام أبوه انما يدل على ثبوت قيام الاب لذات ما وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات ما كلى لصدقه بالانتساب لزيد وعمرو وغيرهما (قوله فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) فيه انه اذا كان عالما فلا يفهم منه الا الجزئى لان العلم بالوضع يقتضى فهم المعنى الذى وضع له اللفظ فالاولى أن يقول فمن حيث ان المفهوم للسامع بدل قوله العالم بالوضع وأجيب بان الذى يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئى ولا كلام فيه وانما الكلام فى المعنى الذى يدركه من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالا عليه بالنظر لذاته ولا يشك ان المعنى الذى يدرك من اللفظ الذى عند سماعه مجردا عن الصلة انما هو الكلى وان كان عالما فى تلك الحالة بان الموضوع له الجزئى لكنه لم يتعين لعدم الصلة والحاصل ان من سمع لفظ الذى ولو كان عالما بوضعه للجزئيات لا يفهم منه الا مطلق مفرد مذكر الذى هو آلة لملاحظة الجزئيات ولا يفهم منه جزئيا لعدم الصلة (قوله وحده) أى حالة كون الموصول منفردا عن الصلة (قوله حين الاطلاق) أى حين اطلاق الموصول وعدم تقييده بالصلة وهذا كالتفسير لقوله وحده (قوله الذى هو آلة الخ) وهو مفرد مذكر (قوله ولا شك انه) أى ما ذكر من الآلة (قوله فلا يفهم السامع) أى سواء كان عالما بوضعه أولا (قوله قرينة الخطاب) الاضافة بيانية والمراد بالخطاب المخاطبة (قوله فلذا كانا جزئيين) فى وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من وصف المدلول بوصف الدال لان الذى يوصف بهما حقيقة انما هو المعنى (قوله وفيه بحث) أى فى كون الموصول كليا بحث وحاصله ان المصنف تقدم له فى التقسيم ان الموصول موضوع لمشخص فكيف يجعله هنا كليا فكلامه هنا مضارب لكلامه السابق (قوله وعدم فهم السامع المعنى) أى المعنى الذى هو الجزئى (قوله لا يوجب الكلية) أى لا يقتضى الكلية ألا ترى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مثلا مع وجود عشرة أشخاص مثلا هو اسم كل واحد منهم لا يفهم منه معينا منهم مع أن مدلوله جزئى اتفاقا (قوله اللهم الا أن

يقال المراد أن الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا الى أن الموصول كلي حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة المفيدة للتشخص المحتاج اليها في الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق بين الثلاثة وان لم تعتبر فلا فرق أيضا لعدم افادة الجزئية في الكل لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة هو مضمون الصلة

يقال الخ) حاصله ان المصنف انما جعل الموصول هنا كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا أنه جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه وأتى بقوله اللهم اشارة الى بعد هذا الجواب حيث استعان بالله على استقامته اذ المعنى يا ألله أعني على استقامة هذا الجواب (**قوله من مجرد قرينة الصلة**) اضافة قرينة للصلة للبيان واضافة مجرد لما بعده من اضافة الصفة للموصوف أي نظر الفهم السامع من الصلة المجردة أي عن الانحصار الخارجي وقوله والاشارة العقلية مرادف لما قبله وهو الصلة (**قوله مع قطع النظر الخ**) الاولى أن يقول أي مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لان هذا بيان لما جردت عنه قرينة الصلة وقوله مع قطع النظر عن الانحصار أي انحصار الصلة عن الموصول وأما لو نظر للصلة مع انحصارها خارجا في الموصول كان المفهوم منه مشخصا (**قوله لا الى أنه كلي**) أي نظرا الى انه كلي حقيقة (**قوله والا فلا يستقيم كلامه**) أي والا بأن قلنا انه عده كليا نظرا الى كونه كليا حقيقة وفي الواقع فلا يستقيم كلامه في التفرقة لانك اذا التفت الى القرينة المفيدة للتشخص المحتاج لها في التعيين كان الجميع مشخصا فيبطل كون الموصول كليا ويكون مثل الضمير واسم الاشارة في ان كل واحد منها جزئي وان لم ينظر للقرينة المفيدة للتشخص كان الجميع كليا فقوله والا دخل تحته صورة واحدة وقوله فلا يستقيم كلامه أي في التفرقة بين الموصول و بين الضمير واسم الاشارة حيث جعل الاول كليا والاخيرين جزئيين (**قوله اذ القرينة المفيدة للتشخص**) أي التي هي مجموع الصلة والانحصار الخارجي بالنظر للموصول والاشارة الحسية بالنظر لاسم الاشارة والمخاطبة بالنظر للضمير (**قوله المحتاج اليها في الاستعمال**) الاولى المحتاج اليها في التعيين الا أن يقال مراده المحتاج اليها في الاستعمال لاجل التعيين وقوله ان اعتبرت أي في الثلاثة فلا فرق بين الامور الثلاثة في كونها جزئيات (**قوله وان لم تعتبر**)أي في الثلاثة وقوله فلا فرق أيضا أي في كونها كليات (**قوله لكن لما كان الخ**)هذا جواب عما يقال هلا جعل الضمير واسم الاشارة كليين مجازا كالموصول اذ الثلاثة مشتركة في كونها جزئية ان لوحظت قرينة التعين والتشخص وكلية ان لم تلاحظ فجعله الموصول

حكموا بأن قرينة الموصول هى الصلة والاشارة العقلية المفهومة منها أى من انتسابها والمصنف بنى هذه التفرقة على ذلك * التنبيه (الثالث علمت من هذا) أى مما سبق فى مباحث التقسيم (الفرق بين العلم والمضمر) حيث صرح بخصوص المعنى والوضع فى العلم وتعدد المعنى وعموم الوضع فى المضمر (و) علمت أيضا (فساد تقسيم الجزئى اليهما دون اسم الاشارة)

كلياً مجازا دون أخويه تحكم وحينئذ فالتفرقة التى فرق بها فاسدة وحاصل الجواب ان قرينة الاشارة والضمير معينة قطعاً بخلاف قرينة الموصول فان الظاهر والمتبادر منها أنها الصلة فقط دون الانحصار الخارجى وان كان فى الواقع انها مجموع الامرين فقرينة الموصول بحسب الظاهر والمتبادر منها لا تفيد التعيين فصحت التفرقة لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة أى من قرينة الموصول هو مضمون الصلة أى وأما فى الواقع فالقرينة هو مضمون الصلة مع الانحصار الخارجى (قوله حكموا بأن قرينة الموصول هى الصلة والاشارة العقلية) أى وهما لا يفيدان التعيين بخلاف قرينة الضمير واسم الاشارة وعطف الاشارة العقلية على الصلة مرادف (قوله على ذلك) أى على ماذكر من القرينة الظاهرية لا على القرينة فى الواقع التى هى مجموع الصلة والانحصار الخارجى اذ لا تتأتى التفرقة المذكورة أصلا كما علمت (قوله الفرق بين العلم والمضمر) فيه انه قد علم مما سبق أيضاً الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر المصنف فى الفرق على ماذكر من الضمير وأجيب بأنه لما كانت الاربعة وهى الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة فى الوضع للجزئيات باعتبار أمر عام كان الفرق بين أحدها وبين العلم فرقا بين العلم وبقيتها وانما خص المضمر بالذكر لكونه أشرفها (قوله حيث صرح بخصوص المعنى الخ) اعترض بأن هذا الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك وأما هو فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع أنه أحوج الاعلام للفرق واجيب بأن العلم المشترك يعتبر فيه كل وضع على حدة فخصوص المعنى فيه حاصل بهذا الاعتبار (قوله وتعدد المعنى الخاص) أى فكل من العلم والضمير موضوع لجزئى ويستعمل فيه والخلاف بينهما من جهة ان الوضع فى الاول جزئى وفى الثانى كلى ومعنى الاول الذى وضع له جزئى مخصوص بخلاف الثانى (قوله اليهما) أى الى العلم والضمير (قوله دون اسم الاشارة) كان عليه أن يقول والموصول والحرف لانه كما علم فساده بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساده بالنسبة لاخراج الموصول والحرف وقد يعتذر عن عدم ذكره الموصول بحكمه عليه فى التنبيه الثانى بانه كلى وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة

كما فعله بعضهم (ظنا) أى بناء على ظن (أن ذلك) أى اسم الاشارة (موضوع لامر عام) الا أنه (يتعين بقرينة الاشارة الحسية) فى استعماله فى معنى دون أصل الوضع (ومدلول الضمير) يتعين (بالوضع) الذى هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من أن التعيين فيه أيضاً وضعى كالعلم والمضمر وقوله دون اسم الاشارة حال من ضمير الهما أى متجاوزين اياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله ظنا مفعول له لتقسيم ※ التنبيه (الرابع تبين لك من هذا) أى من التقسيم المذكور (أن معنى قول النحاة ان الحرف ما يدل على معنى فى غيره انه لا يستقل بالمفهومية) بان لا يكون ملحوظا قصدا او بالذات بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره

لا خراجه فاسدا (قوله كما فعله) أى ذلك التقسيم (قوله ظنا) أى اعتقادا منه وعبر عنه بالظن اشارة لضعفه وحاصله أن ذلك البعض ظن ان اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك والضمير للجزئيات وجعل التعيين فى الاول مستفادا من القرينة وفى الثانى بمقتضى الوضع (قوله الا انه) أى اسم الاشارة وقوله يتعين أى مدلوله لان المتعين بالقرينة المدلول لا اللفظ وقوله فى استعماله متعلق بيتعين والاصل ظنا منه ان اسم الاشارة يتعين مدلوله فى حال استعماله فى معين بقرينة الاشارة الحسية (قوله ومدلول الضمير) بالنصب عطفا على قوله ذلك (قوله من أن التعين فيه) أى فى اسم الاشارة (قوله مفعول له) أى أو منصوب بنزع الخافض أى لظنه والاول أولى لانه قياسى والثانى سماعى (قوله تبين لك من هذا التقسيم) أى حيث قال فيه والثانى أى اللفظ الموضوع لمشخص مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه أى لا يحصل فى الذهن ولا فى الخارج الا بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف (قوله انه لا يستقل الخ) أى ان معنى الحرف لا يستقل بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق اليه ولا شك ان هذا مبين لمعنى قول النحاة الحرف يدل على معنى فى غيره وقوله انه لا يستقل بالمفهومية أى وليس معناه أن معنى الحرف مظروف فى غيره وكونه مستقلا بالمفهومية أو غير مستقل شئ آخر فالماء اذا كان فى الكوز مثلا كان مظروفا فيه ومع ذلك هو مستقل بالمفهومية فكون الغير ظرفا للشئ لا ينافى استقلاله بالمفهومية (قوله بأن لا يكون الخ) هذا تفسير لغير المستقل بالمفهومية وقوله قصدا او بالذات بمعنى واحد (قوله بل يكون ملحوظا تبعا) انما احتاج لذكر هذا مع فهمه مما قبله لصدق ما قبله بأن لا يكون ملحوظا أصلا وهو غير مراد (قوله وعلى انه) أى وملحوظا على انه أى معنى الحرف وسيلة لملاحظة غيره وهو المتعلق كالعامل ان قلت كيف يكون معنى الحرف وسيلة لملاحظة المتعلق مع ان معنى الحرف

وهذا

وهذا المعنى لا يتضح غاية الاتضاح الا بتمهيد مقدمه فنقول ان المعانى قد تكون ملحوظة قصدا و بالذات وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ماسواها وهى بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة لان يحكم عليها وبها و بالاعتبار الثانى غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة لان يحكم عليها و بها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت فى الحالتين مدرك لنسبة القيام اليه لكنها فى الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما

لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا فى المتعلق كما صرح بذلك الشرح فى التقسيم وحينئذ فمعنى الحرف متأخر عن المتعلق والوسيلة يجب أن تكون مقدمة قلت كلام الشارح فيه حذف مضاف والاصل وعلى انه وسيلة لملاحظة حال ووصف غيره وهو المتعلق فمعنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق وحاله يتوقف ملاحظته على معنى الحرف فمعنى من فى قولك سرت من البصرة وهو الابتداء الجزئى لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة لملاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة لا لملاحظة ذات السير والحاصل أن معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب تقدمه عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة لملاحظة وصفه وهذا لا ينافى تقدم ذات المتعلق عليه فى الذهن والخارج (قوله وهذا المعنى) أى كون الشئ لا يلاحظ قصدا بل تبعا (قوله ان المعانى الخ) حاصله أن المعنى الواحد بالشخص قد يكون ملحوظا قصدا او بالذات من جهة وقد يكون ملحوظا تبعا من جهة فقول الشارح ان المعانى أى جنس المعانى المتحقق فى معنى واحد (قوله بل على انها آلة) أى بل مقصودة على انها آلة (قوله ومرآة) أى وكالمرآة وقوله لمشاهدة ماسواها أى لادراك ماسواها أى لادراك حال ماسواها وهذا مرادف لماقبله (قوله والتعقل) عطف تفسير ومن هذا الكلام يعلم ان قولهم الحكم على الشئ او به فرع عن تصوره ليس المراد بتصوره مطلق ادراكه بل المراد تصوره من حيث انه مقصود لذاته لا من حيث انه وسيلة لشئ آخر فتامل (قوله واستوضح ذلك) ليس المراد من ذلك الطلب بل المراد ايضاح المقام وحينئذ فالسين والتاء زائدتان للتوكيد والمعنى وايضاح ذلك يعلم من قولك لأنهما للطلب والمعنى واطلب وضوح ذلك كما قيل (قوله من حيث انها حالة) أى رابطة بين زيد والقيام (قوله وآلة لتعرف حالهما) أى وآلة لافادة حالهما أى حال زيد والقيام أى وصفهما فهى تفيد أن زيدا حاله المتصف به القيام وان القيام متصف بكونه منسوبا لزيد ومتعلقا به (قوله فكانها مرآة الخ) الكانية باعتبار المرآة الحسية والا فهى مرآة معنوية قطعا او غير حسية قطعا فقوله فكانها مرآة يعنى حسية وقوله لمشاهدتهما

ولذلك لا يمكن لك أن تحكم عليها أو بها وأما فى الحالة الثانية فهى ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسب والاضافات فهى على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثانى مستقلة بها وهذا كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لابصار غيره كالمرآة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدة الصورة فالمرآة فى تلك الحالة مبصرة أيضا لكنها غير مبصرة قصدا بل تبعا ولا يمكن لك أن تحكم عليها أو بها كما يمكن لك للصورة وان قصدت الى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لان يحكم عليها أو بها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا

أى زيد والقيام أى لمشاهدة حالهما (قوله ولذلك) أى لاجل كونها رابطة بين الامرين وليست ملحوظة قصدا (قوله لا يمكن لك) أى لا يسوغ لك فقد ضمن يمكن معنى يسوغ فلذا اعداه باللام والا فكان الواجب أن يقول لا يمكنك وانما ارتكب التضمين لان الامكان فى حد ذاته لا مانع منه وانما كان الحكم عليها أو بها لا يسوغ لان صحة الحكم على الشىء أو به فرع عن قصد تصوره وهى فى هذه الحالة غير مقصودة (قوله وأما فى الحالة الثانية) أى وهى النسبة من حيث التعبير عنها بنسبة (قوله ومدركة بالقصد) تفسير لما قبله (قوله بانها من باب النسب) هذا تصوير لاجراء الاحكام عليها بأن تقول نسبة القيام الى زيد اضافية ومثال اجراء الحكم بها ان تقول ما يبحث عنه نسبة القيام الى زيد وقوله من باب النسب المراد بالباب الافراد اوان الاضافة بيانية (قوله والاضافات) اى الامور الاعتبارية التى لا وجود لها فى الخارج فتحصل ان نسبة القيام لزيد ان لوحظت قصدا عبر عنها بنسبة القيام لزيد وان لوحظت تبعا عبر عنها بقيام زيد فالمعنى الجزئى له حالتان تارة يلاحظ قصدا وتارة يلاحظ تبعا (قوله وهذا) اى كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كما ان المبصر ما زائدة اى ككون المبصر (قوله مقصودا بالابصار) تفسير لما قبله (قوله كالمرآة) اى الحسية وهذا مثال للمبصر الذى يكون ابصاره تارة قصدا وتارة تبعا (قوله فلا يمكن لك) أى فلا يسوغ لك ان تحكم عليها فى هذه الحالة بأنها مبصرة بحيث تقول المرآة مبصرة لانها غير مبصرة قصدا ولا يسوغ لك ان تحكم بها بحيث تقول المبصر هو المرآة لان المبصر قصدا هو الصورة لا المرآة ولا يحكم على الشىء الا اذا كان مقصودا لذاته (قوله كما يمكن لك للصورة) اى كما يسوغ لك الحكم للصورة اعم من ان يكون عليها بأن تقول هذه الصورة مبصرة او بها بحيث تقول المبصر هو الصورة فتعبير الشارح باللام فى قوله للصورة اولى من التعبير بعلى او الباء لايهامه القصور (قوله وان قصدت الى مشاهدة المرآة) اى وان قصدت المرآة حالة كونك

غير

غير محكوم عليها أو بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته واذا تمهد هذا فنقول معنى الابتداء معنى له تعلق بالغير كالسير مثلا فذلك المعنى اذا لاحظه العقل قصدا و بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى اضافي و به كما تقول ما يبحث عنه معنى الابتداء و يلزم منه ادراك متعلقه تبعا و بالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق مخصوص فتقول ابتداء سيري من البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه أو به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير فيما دل

متوجها الى مشاهدتها وقوله تكون أي كانت المرآة صالحة (قوله غير محكوم عليها او بها) هذا معلوم مما قبله فهو مكرر (قوله فنسبة البصيرة) هي في الاصل عين في القلب والمراد بها هنا النفس لانها هي المدركة وقوله الى مدركاتها أي كالنسب (قوله كنسبة البصر الى محسوساته) أي الى مدركاته المحسوسة من حيث ان الملاحظة تارة تكون قصدا وتارة تكون تبعا (قوله معنى الابتداء) الاضافة بيانية (قوله كالسير) أي فانه تعلق به الابتداء من حيث ان مبدأه من كذا وقوله كالسير أي والمجرور أيضا كالبصرة فالابتداء له تعلق بالامرين لانه نسبة بينهما (قوله و يلزم منه) أي من ملاحظة العقل للابتداء قصدا وقوله ادراك متعلقه أي ادراك متعلق الابتداء الكلي ومتعلقه لا يكون الا مجملا بان يتعقل مبتدأ منه لا بقيد كونه البصرة ومبتدأ الا بقيد كونه سيرا ولذلك قال الشارح اجمالا أي حالة كون ذلك المتعلق مجملا غير معين وانما لزم ذلك لان الابتداء معنى نسبي لا يتعقل الا اذا تعقل المنسوب والمحوج لذلك ما ذكره أولا من أن الابتداء معنى له تعلق بالغير (قوله تبعا) في مقابلة قوله قصدا وقوله و بالعرض في مقابلة قوله و بالذات ومؤدى الشيئين هنا وفيما تقدم واحد (قوله على هذا الوجه) أي قصدا و بالذات (قوله واذا لاحظه) أي الابتداء (قوله وجعله آلة) أي ومن حيث جعله آلة وهذه الحيثية تفسير للحيثية قبلها وقوله لتعرف حالهما أي لافادة حالهما وهو كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها (قوله على هيئة الانضمام) أي على جهة الانضمام والاضافة بيانية وقوله والارتباط تفسير لما قبله أي لمشاهدتهما مرتبطين أحدهما بالآخر (قوله وهذا) الاشارة راجعة لقوله الابتداء معنى له تعلق بالغير الى آخره (قوله ما ذكره ابن الحاجب) أي محصل ما ذكره ابن الحاجب اذ ما ذكره الشارح ليس عين ما ذكره ابن الحاجب بدليل قوله حيث قال الخ (قوله الضمير فيما دل

على معنى فى نفسه يرجع الى معنى أى مادل على معنى باعتباره فى نفسه و بالنظر اليه لا باعتبار أمر خارج عنه ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره أى حاصل فى غيره أى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه فقد اتضح أن ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه فى الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة لملاحظته لا لان الواضع اشترط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم معناه بدون ذكره والحكم عليه و به به نفسه فانه لا يرجع الى طائل

على معنى فى نفسه) أى الضمير فى هذا التركيب (قوله باعتباره فى نفسه) أى ملحوظ باعتباره فى نفسه وأشار بهذا الى أن معنى كون المعنى فى نفسه انه ملحوظ قصدا و بالذات (قوله ولذلك) أى ولاجل ان الضمير الخ (قوله أى باعتبار متعلقه) أى دل على معنى باعتبار متعلقه ففى للسببية (قوله فقد اتضح الخ) حاصله ان من فى قولك سرت من البصرة مثلا معناه الابتداء الجزئى وهو الربط الخاص الذى بين السير البصرة وهذا لا يتحصل فى الذهن الا اذا ذكر السير والبصرة فذات الطرفين متقدمة عليه فى الوجود وان كان حالهما من كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها متأخرا عن معنى الحرف (قوله اذ لا يمكن ادراكه) علة للعلة أى وانما حصل معناه فى الذهن بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ (قوله وهو آلة لملاحظة) الضمير الاول لمعنى الحرف والثانى للمتعلق أى ومعنى الحرف آلة ووسيلة لملاحظة المتعلق أى لملاحظة حاله ففى الكلام حذف مضاف كما علمت (قوله لا لان الواضع) عطف على ليتحصل أى ان متعلق الحرف انما وجب ذكره ليتحصل معنى الحرف فى الذهن وليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والقصد بهذا الكلام الرد على ابن الحاجب وحاصل ما فى المقام ان ابن الحاجب قال انما وجب ذكر متعلق الحرف لكون الواضع اشترط فى دلالته على معناه ذكر متعلقه ولو لم يشترط الواضع ذلك لامكن فهم معنى الحرف منه بدون المتعلق بخلاف الاسماء الملازمة للاضافة كذو فان الواضع لم يشترط فى دلالتها ذكر المتعلق وهو المضاف اليه بل التزم ذكره لاجل التوصل الى الوصفية بأسماء الاجناس والجمهور يقولون انما وجب ذكر متعلق الحرف لاجل أن يحصل معنى الحرف فى الذهن لا لاجل اشتراط الواضع ذكره فى دلالة الحرف على معناه كما قال ابن الحاجب وذلك لانه يرد عليه انه لا فائدة فى الاشتراط المذكور لانه اذا كان يمكن فهم معنى الحرف بدون المتعلق على تقدير عدم الاشتراط فلا فائدة حينئذ فى الاشتراط وهذا هو المراد بقول الشرح فانه أى الاشتراط المذكور لا يرجع الى طائل أى الى فائدة (قوله على معناه الافرادى) اعلم ان الافرادى ما قابل التركيبى سواء كان المعنى الافرادى كليا أو جزئيا مثلا الانسان حادث معنى كل من الموضوع والمحمول افرادى كلى ومعنى القضية

وايضا

وأيضا فحيث لا دليل على هذا الاشتراط فى الحروف سوى التزام ذكر المتعلق فى الاستعمال وهو مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة للاضافة فالفرق الذى ذكره بان ذكر المتعلق فى الحروف لاجل الدلالة وفى تلك الاسماء لتحصيل الغاية التى هى التوصل تحكم بحت وأما بيان عموم الوضع فى كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو أمر مشترك بين الابتدآت المشخصة التى كل منها ملحوظ تبعا ووضع لفظة من له أى لكل منها وقس على هذا سائر الحروف (بخلاف الاسم والفعل) فان معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان

بتمامها تركيبي فقول الشارح الافرادى مراده به ما قابل التركيبي كذا قرر شيخنا وفيه ان معنى الحرف جزئى دائما فالواجب أن يفسر الافرادى بالجزئى تفسير مراد أو يكون صفة كاشفة (قوله وأيضا) أى ويعترض أيضا على من قال ذكر المتعلق شرط لفهم معنى الحرف وهو ابن الحاجب وحاصله ان مقتضى الدليل ونتيجته شئ واحد لا تعدد فيهما فاذا أنتج الدليل حدوث العالم فلا ينتج قدمه وبالعكس ولا دلالة لابن الحاجب على ان الواضع اشترط فى دلالة الحرف على معناه ذكر متعلقه الا التزام ذكر المتعلق فى استعمالاتهم لان الواضع لم يصرح بذلك الاشتراط وقد وجدنا هذا الدليل فى الاسماء الملازمة للاضافة كما هو موجود فى الحرف فالدليل واحد ومقتضاه متعدد لان ذكر المتعلق بالنسبة للحرف لاشتراط الواضع ذكره للدلالة على المعنى وذكره فى الاسماء الملازمة للاضافة للتوصل للوصفية باسماء الاجناس ولا شك ان هذا تحكم اذ مقتضى كون الدليل واحدا ان يكون المقتضى بالفتح واحدا اما من القبيل الاول فيهما أو من القبيل الثانى فيهما (قوله لتحصيل الغاية) أى الغرض وقوله التى هى التوصل أى الوصفية باسماء الاجناس مثلا كما فى ذو (قوله بحت) أى صرف وخالص قال شيخنا ولا يخفى عليك ان هذا المعترض بالتحكم يذهب الى ان معنى الحرف كمن مستقل بالمفهومية كذو وحينئذ فيأتى الاعتراض بان هذه التفرقة فى المتعلق تحكم أما لو كان يذهب الى ان معنى الحرف جزئى ومعنى ذو كلى فلا اعتراض حينئذ لان المعنى الجزئى لا يتحقق الا بالمتعلق بخلاف الكلى فانه مستقل بالمفهومية والتفرقة ظاهرة ولا تحكم فيها اهـ كلامه وتأمله (قوله وأما بيان الخ) عطف على محذوف أى أما بيان كون معنى الحرف جزئيا فقد عرفته وأما بيان عموم الخ (قوله بخلاف الاسم الخ) حال من الضمير فى لا يستقل العائد على الحرف أى حالة كونه ملتبسا بخلاف أى بمخالفة الاسم الخ (قوله مستقل بالمفهومية) أى ملحوظ قصدا وبالذات لا على أنه آلة للغير (قوله والفعل وان كان الخ) الفعل مبتدأ والخبر لا يتأتى صحته الا اذا حذفت الواو من وان فيكون الخبر ما بعدهما وهو جزء معناه وقوله وان كان الخ الواو للحال وان زائدة أى والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل جزء معناه مستقل أو جعلت وان كان زائدة والخبر حينئذ قوله تمام

تمام معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه أو به الا أن جزء معناه أعنى الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل ان قام مثلا يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه و بين فاعله أعنى النسبة الحكمية الجزئية فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين الحدث و بين فاعله وآلة لتعرف حالهما الا ان أحدهما متعين بدلالة اللفظ والآخر وان كان متعينا فى نفسه بوجه ما

معناه أى والفعل تمام معناه غير مستقل كذا ذكر بعض الحواشى ولك ان تجعل الفعل مبتدأ والواو للحال وان وصلية والخبر محذوف أى والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل حاله متضح ثم انه لما كان يتوهم من انه اذا كان تمام معناه غير مستقل يكون جزؤه كذلك استدرك على ذلك بقوله الا ان جزء معناه الخ فتأمل (قوله تمام معناه غير مستقل) وذلك لعدم استقلال جزء معناه وهو النسبة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل (قوله أعنى الحدث الخ) ان قلت ان الزمان جزء معناه أيضا وهل هو مستقل كالحدث أو غير مستقل كالنسبة قلت هو كالنسبة فى كونه اعتبر فى معنى الفعل على انه قيد للحدث وحينئذ فهو غير مستقل والحاصل أن الفعل يدل على حدث واقع فى زمن كذا من فاعل فمعناه مركب من الحدث والزمان ونسبة الحدث للفاعل فالحدث مستقل والزمان والنسبة غير مستقلين لان كلا منهما اعتبر فى معنى الفعل على انه قيد للحدث ولم يعتبر لذاته والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وقرر شيخنا ان قوله أعنى الحدث لا مفهوم له بل وكذا الزمن فكل منهما مستقل بخلاف النسبة وانظره (قوله يدل على حدث) أى وضعا وكذا على الزمن واما دلالته على الفاعل فبالالتزام كما صرح به غير واحد و بالوضع بناء على ظاهر كلام المصنف فى التقسيم (قوله وعلى نسبة مخصوصة بينه و بين فاعله) أى المعين فالنسبة التى يدل عليها قام ثبوت القيام لفاعل معين وهى نسبة مخصوصة لا ثبوت القيام لمطلق فاعل (قوله فانها ملحوظة) علة لكونها جزئية اللازم له كونها غير مستقلة بالمفهومية والتعليل بالنظر لذلك اللازم أو علة لمحذوف تقديره وهى غير مستقلة لانها ملحوظة الخ (قوله من حيث انها حالة) أى رابطة (قوله وآلة لتعرف حالهما) أى لافادة حالهما وهو كون الحدث مسندا او فاعله مسندا اليه (قوله الا أن أحدهما) مستثنى من محذوف تقديره وهذان الامران أى الحدث وفاعله لا يختلفان فى حالة من الحالات الا فى هذه الحالة والمراد بالاحد المتعين بدلالة اللفظ الحدث والمراد بالآخر الذى لا يدل عليه اللفظ الفاعل المعين (قوله بدلالة اللفظ) الباء للسببية (قوله والآخر) مبتدأ وقوله وان كان الواو للحال وان وصلية وخبره قوله اللفظ لا يدل عليه ولكن زائدة (قوله بوجه ما) وهو أن كل حدث لا بد له من محدث

وملحوظا بذلك الوجه والا لما أمكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل هذا الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحروف فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم جعل النسبة التامة مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص لها باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان

أي وليس متعينا بالحقيقة ومن قول الشارح الجزئية ومن قوله بوجه ما يعلم ان المراد الفاعل المعين الجزئي لا الكلي والا كانت النسبة كلية وكان الفاعل متعينا بالحقيقة (قوله وملحوظا بذلك) أي متعقلا به ليمكن تعقل النسبة بينه و بين الحدث وهذا تفسير لما قبله وكانه قال والآخر وان كان ملحوظا من جهة ان كل حدث لا بد له من محدث (قوله والا لما أمكن الخ) أي لكن التالي باطل فبطل المقدم (قوله لكن اللفظ) أي لفظ الفعل لا يدل عليه أي على الفاعل المعين لا وضعا ولا التزاما وانما يدل على حدث وذات ما وقع منها الحدث و يستدل على خصوصية الفاعل بذكره (قوله فلا يتحصل هذا الجزء) أي الذي هو النسبة لان الكلام فيها وهذا أحسن من قول بعضهم المراد بالجزء الحدث (قوله فلا بد من ذكره) أي الفاعل المعين لان الذكر انما يتعلق به (قوله كما هو) أي لزوم الذكر حال متعلق الحرف الا أن ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول أصل معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد معنى الحرف أصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر لاستفيد من الفعل حدث منسوب لفاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه الحيثية (قوله فلا يصلح) تفريع على كون المجموع غير مستقل وقوله ان يحكم عليه أي ولا به (قوله ولم يبلغ الى مرتبة الاسم) ضمن يبلغ معنى يرتقي فعداه بالى أي ولم يرتق الى مرتبة الاسم وكان الاولى التعبير بالفاء لانه مفرع على ما قبله (قوله مضمومة الى المنسوب) أي وهو الحدث (قوله ولم تضم الى المنسوب اليه) أي وهو الفاعل وقوله كذلك أي بأن يجعل الجميع مدلولا للفاعل (قوله مع انها) أي النسبة حالة بينهما أي بين المنسوب والمنسوب اليه ولا اختصاص لها بأحدهما فجعلها مضمومة لاحدهما بعينه تحكم (قوله ان النسبة قائمة بالمنسوب) أي لانهم يقولون ثبت الحدث فيجعلون الثبوت وصفا للحدث والوصف قائم

كذلك الصفة نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوما بها وعليها دون الفعل أجيب بأن النسبة فى الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها أصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضى انفراد المعنى المعتبر عن غيره وعدم ارتباطها به

بموصوفة والقائم به الشئ أقوى مما تعلق به لان الوصف لا يوجد الا بما قام به وحينئذ فضم الشئ لما قام به أحق من ضمه لما به نوع تعلق (قوله كذلك الصفة) أى يستفاد منها نسبة غير مستقلة وطرفان (قوله محكوما بها) أى كما فى زيد قائم وقوله وعليها أى نحو القائم فى الدار (قوله دون الفعل) أى مع الفاعل فان مجموعهما لا يصلح للحكم عليه ولا به (قوله أجيب بأن النسبة الخ) هذا جواب بالتسليم والفرق بين الامرين وحاصله أنا نسلم ما ذكرتم لكن فرق بين النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل والنسبة المستفادة من الوصف اذ النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل مقصودة بالافادة أى المقصود من التركيب افادتها فتقوت على الطرفين فلا تلاحظ الذات من المجموع فيحكم عليه لا جلها ولا الحدث فيحكم به لا جلها وتلك النسبة من صفتها عدم الاستقلال فلا يتأتى الحكم على المجموع لا جلها ولا به لا جلها بخلاف النسبة فى الصفة فانها تقييدية كامنة بين الذات والحدث وغير ظاهرة فصار المنظور له الطرفين دون النسبة فلك أن تلاحظ فى الوصف الذات فتحكم عليه أو الحدث فتحكم به (قوله منفردة بنفسها) أى ملحوظة فى ذاتها وليست معتبرة لتقييد شئ آخر وقوله غير مربوطة بغيرها يعنى الفاعل يعنى ان وجودها ليس مرتبطاً بوجوده وهذا توضيح لما قبله وبيان ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة فهى مفهومة منه قبل تركبه مع الفاعل وحينئذ فهى غير مرتبطة بالفاعل أى ليس وجودها مرتبطاً بوجوده (قوله والمقصود من التركيب) أى من تركيب الفعل مع الفاعل (قوله افادة تلك النسبة) أى افادتها للغير من حيث التعيين لا افادة الحدث أو الذات (قوله تقييدية) أى غير ملحوظة فى ذاتها أى اعتبرت لتقييد الذات بالحدث وذلك لان الوصف موضوع لذات ما ثبت لها الحدث فقد اعتبرت النسبة مقيدة للذات بالحدث (قوله غير تامة) توضيح لما قبله (قوله لا تقتضى انفراد المعنى) أى وهو الحدث وقوله عن غيره أى وهو الذات بل تقتضى الارتباط بينهما ففى ذكر الوصف فهم الحدث والذات بخلاف نسبة الفعل فانها تقتضى انفراد الحدث عن الفاعل المسند اليه فاذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة بدون فهم الفاعل المعين لان الفعل لا دلالة له على الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالالتزام (قوله وعدم ارتباطها) عطف على انفراد والضمير فى ارتباطها للمعنى أعنى الحدث وأنثه باعتبار

ولا

ولا تكون هي أيضاً مقصودة بالافادة من العبارة فلهذا جاز أن يلاحظ جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها وأما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت ماذكرته من أن مجموع الفعل وفاعله لا يصلح أن يكون محكوما به ينافي ماذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام أبوه هو الجملة الفعلية أجيب

أنه صفة أي ان النسبة في الصفة لا تقتضي انفراد المعنى عن الغير ولا تقتضي عدم ارتباط المعنى بالغير بل انما تقتضي الارتباط بينهما (قوله ولا تكون هي أيضاً مقصودة) أي وانما المراد منها تقييد الذات بالحدث (قوله فلهذا) أي فلاجل كونها غير مقصودة بالافادة (قوله جاز أن يلاحظ) أي في الصفة جانب الذات (قوله فتجعل) أي الصفة محكوما عليها كما اذا قلت القائم زيد فقد لاحظت من القائم الذات فلهذا حكمت عليه بانه زيد (قوله وتارة جانب الوصف) أي الحدث أي وتارة تلاحظ من الصفة جانب الحدث وقوله فتجعل أي الصفة محكوما بها كما اذا قلت زيد قائم فقد لاحظت من قائم الحدث فلهذا حكمت به على زيد لان الحدث انما يحكم به (قوله وأما النسبة فيها) أي الكائنة فيها أي في الصفة وحاصله ان الصفة تارة يحكم عليها باعتبار ملاحظة الذات فيها وتارة يحكم بها باعتبار ملاحظة الحدث فيها ولا يحكم عليها ولا بها باعتبار ملاحظة ما فيها من النسبة فليست ملاحظة النسبة سببا لصلاحية الحكم عليها ولا بها وذلك لان النسبة غير داخلة في مدلول الصفة وضعا بل الغرض منها مجرد التقييد وحينئذ فلا تكون ملاحظتها سببا في صلاحية الحكم على الصفة أو بها فقول الشرح فلا تصلح للحكم أي فلا تصلح ملاحظتها سبباً للحكم عليها أي على الصفة أو الصفة وهذا بخلاف الذات والحدث فان كلا منهما داخل في مدلول الصفة وضعا فلذا كان ملاحظة الذات فيها سبباً في صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث فيها سبباً في صلاحية الحكم بها (قوله فان قلت الخ) هذا معارضة للدليل المتقدم المشار له بقوله وأجيب بان النسبة في الفعل الخ فكانه قال ماذكرته من الدليل وان دل على مدعاك من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم بمجموع الفعل والفاعل وذلك الدليل اتفاق النحاة على أن مجموع قام أبوه من زيد قام أبوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ماذكرته من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به مخالف لما أجمع عليه النحاة وكل ما خالف ما أجمع عليه النحاة باطل ينتج ماذكرته من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به باطل (قوله قلت الخ) حاصله منع صغرى القياس وهي ماذكرته مخالف لما أجمع عليه النحاة لان المراد بقول النحاة قام أبوه خبر عن زيد أن القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد ومن المعلوم أن القيام المسند للاب

بأن المقصود ههنا حكمان أحدهما الحكم بأن أبا زيد قائم والثاني الحكم بأن زيدا قائم الاب ولا شك أن هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود الاصلي أحدهما والآخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم عليه وان كان المقصود هو الثاني فالمسند هو القيام المقيد بالاب

مركب تقييدي والمركب التقييدي مفرد لا جملة وليس المراد بقول النحاة قام أبوه خبر عن زيد أن مجموع الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة بينهما محكوم بها عن زيد كما فهم المعترض وحيث كان المراد من قول النحاة ما ذكر فلا يكون كلامهم معارضا لما قلناه من أن الجملة لا تصلح للحكم بها (قوله بأن المقصود ههنا) أي من التركيب المذكور أي ان الذي يمكن قصده منه على سبيل البدل حكمان فاندفع ما يقال كان الاولى أن يعبر بالمفهوم بدل المقصود لما سيأتي له أن المقصود منه هذا التركيب حكم واحد (قوله الحكم بأن أبا زيد قائم) الاولى الحكم على أبي زيد بالقيام (قوله ليسا بمفهومين) كان الاولى أن يقول ليسا بمقصودين لانه الانسب بما عبر به أولا وقوله صريحا أي قصدا والمنفي المعية والمعنى ولا شك أن هذين الحكمين ليسا مقصودين معا من هذا الكلام (قوله بل المقصود الاصلي للمتكلم أحدهما) أي وهو الثاني لانه المدلول المطابقي لذلك التركيب (قوله فان كان المقصود الاول) أي وهو الحكم على أبي زيد بالقيام وهذا الترديد بالنظر للاحتمال العقلي فلا ينافي أن القائل زيد قام أبوه انما قصد الحكم على زيد بقيام أبيه ولو قصد الحكم على أبيه بالقيام لكان التركيب فاسدا ولا يصح رفع زيد بل كان يقال أبو زيد قائم ولو قال الشارح في الجواب أجيب بان هذا لا يرد لان المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد بقيام الاب فصار قام أبوه مفردا لا جملة لكان أخصر (قوله غير محكوم عليه ولا به) أي غير ملحوظ كونه محكوما عليه ولا به وقوله بل هو لتعيين المحكوم عليه أي وهو الاب أي ان القصد الحكم بأن الاب اتصف بالقيام وأتى بزيد لتعيين الاب وفي الكلام حذف أي وحيث كان زيد غير ملحوظ بأنه محكوم عليه كان المحكوم به في هذا التركيب ليس جملة مركبة من فعل وفاعل كما فهم المعترض وكان مخالفا لما قصده النحويون من الحكم على زيد بقيام الاب (قوله وان كان المقصود الثاني) أي وهو الحكم على زيد بأنه قائم الاب كما هو الواقع (قوله فالمسند هو القيام المقيد بالاب) أي وحينئذ فالنسبة في قام أبوه نسبة تقييدية والمركب التقييدي من قبيل المفرد والحاصل انه اذا كان المقصود الثاني كان المسند مركبا تقييديا وهو مفرد لا جملة مركبة من فعل وفاعل ونسبة بينهما تامة كما

الا

ألا ترى أنك لو قلت قام أبو زيد وأوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلا فلو كان معنى قام أبوه أيضاً كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبراً عنه ومن ثمة تسمع النحاة يقولون قام أبوه جملة وليس بكلام لتجريده عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وابراز الضمير الدال على الارتباط الذى يستحيل وجوده مع ايقاع النسبة * التنبيه (الخامس قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق أن ضاربا لا يرد على حد الفعل) النحويون حدوا الفعل بانه مادل على معنى فى نفسه مقترنا بأحد الازمنة الثلاثة وأوردعليه أن ضاربا يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع فمما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم أنه لا يرد (فانه) أى الفعل (مادل على حدث ونسبة الى موضوع ما وزمانها)

فهم المعترض فانه فهم أن فى هذا الكلام حكمين الحكم على الاب بالقيام والثانى الحكم على زيد بتلك الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة (قوله ألا ترى الخ) هذا توضيح لقوله فان كان المقصود الاول فزيد غير محكوم عليه (قوله بينهما) أى بين قام وأبى زيد (قوله لم يرتبط) أى قام وقوله بغيره أى بغير أبى زيد وهو زيد مثلا (قوله كذلك) أى مثل قام أبو زيد فى ايقاع النسبة بين قام والاب (قوله لم يرتبط بزيد ولم يقع خبراً عنه)أى وعدم وقوعه خبراً عنه باطل لان الذى يقصده المتكلم من هذا التركيب الذى هو زيد قام أبوه انما هو الحكم على زيد بقيام الاب (قوله لتجريده) أى قام أبوه (قوله ومن ثمة) أى ومن أجل ذلك أى من أجل بطلان عدم وقوع قام أبوه خبرا عن زيد (قوله الذى يستحيل) صفة للارتباط (قوله مع ايقاع النسبة) أى مع الحكم بوقوع النسبة بين قام والاب وانما استحال ذلك مع ماذكر لصيرورة قام أبوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافى الارتباط (قوله مما سبق من الفرق) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية (قوله ان ضاربا)الاولى انه أى المشتق لا يرد لان الايراد على حد الفعل لا يختص بضارب (قوله يصدق عليه هذا الحد) أى لقولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فهذا يدل على ان الزمن الحال جزء مفهومه (قوله ليس بمانع) أى من دخول الغير فيه وهو المشتق (قوله علم انه لا يرد) أى لان ماسبق فى التقسيم يدل على أن المراد بقولهم فى تعريف الفعل مادل على معنى فى نفسه الحدث والنسبة لفاعل ما فكأنه قيل الفعل مادل على حدث منسوب لفاعل ما مقترن بأحد الازمنة الثلاثة فباعتبار الحدث فى مفهومه أولا اندفع ايراد المشتق لانه يدل على ذات وحدث منسوب اليها فالمعتبر فى مفهومه أولا الذات بخلاف الفعل فان المعتبر فى مفهومه أولا الحدث بقى شئ آخر وهو أن حد الفعل المذكور فى كتب النحاة مزيد فيه قيد وضعاً حيث قالوا مادل على معنى مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعاً وحينئذ

على أن الحدث أول ما اعتبر في مفهومه فضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الحدث اليه فالملحوظ أولا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات ويحتمل أن يعود الضمير في قوله فانه الى ضارب وتكون كلمة ما نافية * التنبيه (السادس ويعلم منه) أي مما سبق في التقسيم (الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس) اعلم أن في اسم الجنس مذهبين أحدهما وهو الاكثر انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري والآخر انه موضوع للماهية من حيث هي هي كما ذهب اليه المصنف في التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم

لا يرد ما ذكر لان هذا القيد مدخل لنحو عسى وليس ومخرج للمشتق لان دلالته على أحد الازمنة بالالتزام لان أحد جزأي مفهومه وهو الحدث يستلزم زمنا يقع فيه وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال المراد انه حقيقة في الحدث الواقع في الحال ومجاز في الحدث الواقع في المستقبل وليس المراد أنه حقيقة في الزمن الحال حتى يتأتى الايراد فتأمل (قوله على أن الحدث) على تعليلية أي وانما كان ما ذكر مقتضيا لعدم الورود لان الحدث أول ما اعتبر في مفهومه أي أول شئ اعتبر في مفهوم الفعل (قوله ليس كذلك) أي ليس أول ما اعتبر في مفهومه الحدث (قوله لانه يدل على ذات) أي فأول ما اعتبر في مفهومه الذات وقوله ونسبة الحدث اليه الاولى أن يقول وحدث منسوب اليه لان النسبة ليست جزء مفهوم الوصف بل هي للتقييد فقط كما تقدم في التنبيه الرابع (قوله وتكون كلمة ما) أي في قول المصنف ما دل نافية وتأخير الشارح هذا الاحتمال يقتضي أنه مرجوح والاول أرجح وهو كذلك وذلك لان هذا الاحتمال وان كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى السياق رجوعه لضارب لانه المحدث عنه غير ظاهر من جهة جعل ما نافية لان الشائع في نفي الماضي لم وفي نفي الحال ما والمصنف قال ما دل بالماضي والمتبادر منه أن ما موصولة لا نافية (قوله التنبيه السادس) مبتدأ خبره محذوف أي هذا الذي نشرع فيه أو بالعكس (قوله ويعلم منه الخ) الواو للاستئناف كما هو الغالب فيها اذا وقعت بعد التراجم ويحتمل أنها عاطفة لهذه الجملة على جملة الترجمة أو عاطفة لهذه الجملة على جملة محذوفة أي يعلم منه أمور سبقت ويعلم منه الفرق الخ (قوله في التقسيم) في نسخة من التقسيم وعليها فمن للبيان المشوب بالتبعيض (قوله انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها) أي موضوع للماهية المتحققة في واحد لا بعينه (قوله ويسمى) أي المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة فردا منتشرا (قوله من حيث هي) أي لا بقيد تحققها في فرد ولا بقيد التعيين (قوله ولا يخفى الخ) القصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله انه كيف

فلابد من تأويل لهذا الكلام وهو أن الفرق الذي ذكر مبني على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي هي كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما فرقا (فان علم الجنس كأسامة وضع بجوهره للجنس المعين) فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها بحسب الوضع على أن تلك الاشخاص معهودة متعينة عنده (وان اسم الجنس كذئب وأسد) لا يدل على ذلك التعيين بجوهره أصلا بل (وضع لغير معين) من تلك الحقيقة (ثم جاء التعيين) وهو معنى فيه (من) خارج

ينسب علم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس الى ما سبق في التقسيم مع ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم وعلم الفرق بينهما منه يقتضي ذكرهما معا فيه (قوله فلا بد من تاويل لهذا الكلام) أي المتضمن نسبة علم الفرق للتقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين أغنت عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه و بني الفرق عليه و بذلك يعلم أن قوله وهو الخ ليس بيانا للتأويل بل لما يؤل اليه الكلام بعد التأويل (قوله من حيث هي) أي لا بقيد الوحدة (قوله كما ان علم الجنس كذلك) أي موضوع للماهية لا بقيد الوحدة (قوله وضع بجوهره) ليس المراد بجوهره حروفه فقط بل المراد به الحروف مع الهيئة وحينئذ فالمعنى وضع بذاته لا بواسطة أمر خارج كاللام (قوله للجنس المعين) أي للماهية المعينة في ذهن المخاطب كما يفيده كلام الشارح لا المعينة في ذهن الواضع وهو بعيد بل غير صحيح بل الصواب المعينة في ذهن الواضع كما يدل له كلام العلامة ابن قاسم في الآيات وغيره بقي شيء آخر وهو ان المتبادر من عبارة المصنف أن التعيين الذهني جزء من مدلول علم الجنس و به قيل وقيل انه موضوع للماهية بقيد التعيين فالتعيين لا بد منه في علم الجنس وهل هو جزء من الموضوع له أو قيد خلاف (قوله كما ان الاعلام الشخصية الخ) هذا الكلام يفيد ان التعيين الذهني جزء من مدلول علم الشخص وليس كذلك (قوله من تلك الحقيقة) بيان لغير المعين دفع به ما يتوهم من ان المراد بغير المعين الفرد المنتشر والمعنى بل وضع للحقيقة الغير المعينة (قوله وهو معنى فيه الخ) أي والحال ان التعيين معنى ثابت في الموضوع له أي انه وصف له قائم به يتوصل به لوضع اللفظ له فهو من ظرفية الوصف في الموصوف وأنت خبير بأن الوصف قائم بالماهية الموضوع لها التعين لا التعيين فيجب أن يراد بالتعيين التعين وأشار الشارح بقوله وهو معنى فيه لدفع ما يرد على قوله بل وضع لغير معين من أن الواضع لا يضع لفظ الشيء الا بعد تعينه عنده اذ لا يتأتى الوضع لغير معين وحاصل الجواب ان الماهية التي وضع لها اسم الجنس معينة عند الواضع لكن ذلك التعيين ليس معتبرا جزأ من الموضوع له ولا قيدا في الوضع فهو حاصل غير مقصود بخلافه

بالآلة من نحو (اللام) للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على أن اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان معنى علم الجنس معلوم انه موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه أسند معرفة الفرق الى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق تأمل * التنبيه (السابع الموصول عكس الحرف) هذا اشارة الى فرق آخر بين الموصول والحرف يفهم التزاما من الفرق المذكور صريحاً وهو استقلال المعنى وعدمه (فان الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله) وتعقله (بما) أي بذلك الغير الذي (هو) أي معنى الحرف (معنى فيه والموصول) عكس ذلك اذ معناه (أمر مبهم)

في علم الجنس فانه معتبر فيه على انه جزء أو قيد على ما مر من الخلاف فقول المصنف بل وضع لغير معين معناه بل وضع للماهية التي لم يعتبر تعينها (قوله بالآلة) الباء للتصوير وقوله من نحو بيان للآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام في افادة التعيين (قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس) هذا التفريع بالنظر لما هو المتبادر من قول المصنف فان علم الجنس موضوع للجنس المعين لانه وان كان محتملا لجزئية التعيين ولقيديته الا أن المتبادر منه الجزئية (قوله وان معنى علم الجنس) الواو للحال وهمزة ان مكسورة وقوله معلوم أي بين القوم وشهرته بينهم أغنت عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه (قوله الدال على مبنى الفرق) أي مع ضميمة ما هو معلوم مشهور له وانما قلنا ذلك لان مبنى الفرق أي ما ينبني عليه الفرق بينهما ذكر معناهما معا لا معنى اسم الجنس فقط كما هو ظاهر (قوله وهو استقلال المعنى الخ) أي والفرق المذكور صريحا استقلال المعنى بالنسبة للموصول وعدمه أي وعدم استقلال المعنى بالنسبة للحرف و بيان كون الفرق المذكور هنا مفهوما التزاما من ذلك ان استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول مبهم عند السامع يتعين بمفهوم الصلة الذي هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام أمر آخر معلوم مما سبق وهو أن الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاما يحتاج في افادته المعين من تلك المشخصات الى القرينة لمزاحمة المعاني وان عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يتحصل معناه ولا يوجد الا بضميمة شئ وهو المتعلق الذي معنى الحرف معنى فيه أي حاصل باعتباره (قوله يدل على معنى في غيره) أي يدل على معنى لوحظ أنه وصف لغيره (قوله وتحصله) أي خارجا وقوله وتعقله أي ذهنا فالعطف مغاير وهذا أي قوله وتحصله وتعقله الخ اشارة لمقام آخر مغاير لما قبله فالاول اشارة لتوقف وصف المتعلق على معنى الحرف والثاني اشارة لتوقف معنى الحرف على ذات المتعلق فالعطف مغاير (قوله معنى فيه) أي حاصل باعتباره

عند

عند السامع (يتعين عنده بمعنى) أي بمفهوم الصلة الذي هو معنى (فيه) أي في الموصول وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع لانتفاء الابهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم * التنبيه (الثامن الفعل والحرف يشتركان في أنهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير) اشارة الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معناهما وهي ان صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه أي استقلاله بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل أمر ثابت للغير فمعنى من مثلا كما ذكره هو الابتداء الخاص الذي يكون آلة لملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعنى ضرب

(قوله عند السامع) أي وأما عند الواضع فهو غير مبهم لانه وضعه للجزئيات المعينة وقوله عند السامع متعلق بمبهم بدليل قول الشارح وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع الخ ويصح تعلقه بقوله يتعين وقدم عليه للاشارة الى أن تعيينه بمعنى فيه مقصور على السامع لان المتكلم لا يتعين الموصول في نفسه بالصلة بل لو جهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح أن يذكر له الموصول مقيداً بتلك الصلة لان الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة (قوله الذي هو معنى فيه) أي حاصل في الموصول قائم به والصلة توضح الابهام الذي في الموصول لان مضمونها معنى حاصل في الموصول ووصف قائم به (قوله الفعل والحرف) أل فيهما للاستغراق أي كل فعل وحرف لا للجنس اذ لا اشتراك بين حقيقتيهما (قوله في أنهما يدلان) الاول في الدلالة على معنى الخ لان الاشتراك انما هو في ذلك لا في دلالتهما لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه (قوله باعتبار كونه ثابتا للغير) أي معرفا لحال الغير ولو قال المصنف يشتركان في الدلالة على معنى معرف لحال الغير كان أوضح وذلك المعنى في الحرف هو تمام معناه الذي هو المعنى الجزئي كالابتداء الخاص مثلا فانه معرف لحال السير والبصرة مثلا أعني كون الاول مبتدأ والثاني مبتدأ منه وفي الفعل النسبة المخصوصة الجزئية فانها معرفة لحال الحدث وحال فاعله من كون الاول مسندا والثاني مسندا اليه (قوله اشارة) خبر لمبتدأ محذوف أي هذا اشارة أي مشير (قوله ان صحة الحكم على الشيء) أي وكذا صحة الحكم به (قوله موقوفة على ثبوته في نفسه) أي لان اثبات الشيء للشيء فرع عن ملاحظة المثبت له بالاستقلال فلا يصح اثبات الشيء لما هو غير ملحوظ بالاستقلال (قوله بل أمر ثابت للغير) أي معرف للغير وحينئذ فلا يصح الحكم عليه بشيء لانتفاء شرطه وهو الاستقلال فقد علمت أنه ليس المراد بالثبوت للغير للغير مطلق ثبوت بل المراد ما ذكرنا والا لانتقض بالبياض مثلا فانه ثابت للغير وهو مستقل بالمفهومية (قوله لملاحظة الغير) أي لملاحظة حال الغير ووصفه (قوله ومعنى ضرب) أي

هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفهما (ومن هذه الجهة) أى كون كل من مفهومى الفعل والحرف أمرا غير ثابت فى نفسه بل لغيره (لا يثبت له الغير) أى لكل منهما بل لا يثبتان لشئ أصلا اذا كانا مستعملين فى معناهما وانما قيدنا بالاستعمال لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض من حرف جر فان الالفاظ كلها من حيث أنفسها أى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة هى لها متساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها و بها ومنهم من قال ضرب ومن

معناه المعرف لحال الغير (قوله هو ذلك الحدث الخ) الاولى أن يقول هو النسبة اذ هو المعرف لحال الغير وأما الحدث فمستقل بالمفهومية (قوله الى فاعل ما) هذا ينافى ما مر من أن مدلول الفعل الحدث والنسبة لفاعل معين وهما قولان والراجح ما مر (قوله طرفيها) أى طرفى النسبة وهما الحدث والفاعل (قوله لتعرفهما) أى لتعرف حالهما أى الطرفين (قوله بل لغيره) أى بل ثابت لغيره ومعرف لحال غيره (قوله بل لا يثبتان لشئ أصلا) فلذا كان كل من الفعل والحرف لا يحكم عليه ولا به و وجه الاضراب أن كلام المصنف ربما يوهم جواز اثباتهما للغير والاخبار بهما عنه (قوله اذا كانا مستعملين فى معناهما) أى فى تمام معناهما أو جزئه الذى لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين فى أنفسهما بأن أريد بهما لفظهما أو فى الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما يخبر بهما وعنهما وأشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ والثانى كما فى قولك الامر الحاصل من زيد ضرب وكما فى تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فان تسمع مبتدأ خبره خير على أحد الاحتمالات فيه كما صرح به بعض المحققين معللا بأن الفعل ان أريد منه الحدث فقط كان اسما لاستقلاله بالمفهومية فتأمل (قوله فان الالفاظ الى آخره) علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم على ضرب ومن فيما ذكر لان الالفاظ الخ (قوله عن ارادة معانيها) من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد أى مقطوعا فيها النظر عن معانيها المرادة منها (قوله الموضوعة هى لها) أبرز الضمير لجريان الصلة على غير من هى له لانها للالفاظ وقد جرت على المعانى والمراد الموضوعة ولو فى ثانى حال فتشمل المعانى المجازية وحينئذ فلا قصور فى الشارح فاندفع ما قيل الاولى للشارح حذف قوله الموضوعة هى لها ليكون كلامه شاملا للمعانى الحقيقية والمجازية (قوله متساوية الاقدام) الاضافة على معنى فى و فى الداخلة على صحة بمعنى على أى متساوية فى الاقدام على صحة الحكم عليها و بها لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما فيصح الحكم عليها و بها ولو كانت تلك الكلمة فعلا أو حرفا وعلى هذا فالحكم على اللفظ لا يتوقف على كونه موضوعا (قوله ومنهم من قال الخ) منهم خبر مقدم ومن موصول مبتدأ

مثلا في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان لا نفسها أيضا في ضمن ذلك الوضع فحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه ألزم عليهم دعوى وضع المهملات في مثل قولهم جسق مهمل أو ثلاثة أحرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن الفاضل ولقائل ان يقول

مؤخر صلته القول وضرب مبتدأ ومن عطف عليه واسم خبره والجملة مقول القول وفي نسخة ومن قال باسقاط منهم وعليها فمن اسم شرط وضرب مبتدأ وخبره اسم والجملة مقول القول وجواب الشرط قوله فحيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ماذكر فيها قرن حيث بالفاء وفي بعض النسخ قرنها بالواو وعليها فجواب الشرط محذوف أي من قال هذه الدعوى فلا يسلم له وحاصل هذا القول انه لا يحكم الا على موضوع لان اللفظ كما وضع لمعناه قصدا وضع لنفسه ضمنا أي تبعا من غير قصد فاذا أردت من الكلمة لفظها وحكمت عليها كان الحكم على موضوع وهذا اشارة لما ذكره العلامة السعد من الوضع الضمني وبيانه ان الواضع اذا قال وضعت من للابتداء الجزئي فقد ذكر من وأراد نفسها أي أفرادها الواقعة في التراكيب وهذه الارادة تتضمن وضعها لنفسها لان بتلك الارادة صار لفظها متعينا بنفسه وحينئذ فكما وضعت من لان يقصد بها الابتداء الجزئي وضعت لان يقصد بها لفظها (قوله مثلا) قيل الاولى حذفه لان المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما وقد يجاب بان المراد في تلك الصورة مثلا فحذف مثلا من الثاني لدلالة الاول أو ان المراد بالصورة صورة الحكم على اللفظ فيشمل كل لفظ حكم عليه باعتبار لفظه (قوله لمعان) متعلق بالموضوعة وقوله الا نفسها وفي ضمن متعلقان بوضع وقوله ذلك الوضع أي وضعها لمعانيها أي باعتبار دعوى أن الالفاظ الموضوعة لمعانيها موضوعة لا نفسها أيضا في ضمن وضعها لمعانيها (قوله الا ذكر اللفظ وارادة نفسه) أي فارادة نفسه تقتضي وضعه لها كما قالوا (قوله ألزم عليهم) ضمن ألزم معنى أورد فعداه بعلى والملزم هو العلامة السيد الجرجاني وحاصل الالزام أن هذا القائل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من وضع اللفظ لنفسه ضمنا الا ذكر اللفظ وارادة نفسه حال الحكم عليه كما في من حرف جر وهذا لا يصلح دليلا لمدعاه لان ذلك لو اقتضى الوضع لاقتضى كون المهملات موضوعة لا نفسها اذا وجد فيها ذلك كما في قولك جسق مهمل أو ثلاثي وكون المهملات موضوعة مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل لتناقضه لان مقتضى كونها مهملة انها غير موضوعة ومقتضى كونها موضوعة انها غير مهملة فالتحقيق انه اذا أريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج لوضعه بل يكتفى بحضوره والتلفظ به وارادة لفظه كما مر انتهى وقد يقال ان الوضع للنفس غير منظور له وحينئذ فلا ينافي الاهمال كما أنه لا يقتضي الاشتراك كما صرح به السعد نفسه قال والا كانت جميع الالفاظ مشتركة

فحينئذ لا يكون آمنوا فى قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا اسما لانتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظة آمنوا فلا يصدق قول النحاة ولا يتأتى الكلام الا فى اسمين أو فعل واسم والجواب أن المراد من قولهم ولا يتأتى الخ انه لا يتأتى الا فى اسمين حقيقة أو ما يقوم مقامهما وآمنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به كالاسم المستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدأ اللهم الا أن يقال ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشائع فى الاستعمالات لا على اعتبار النوادر

وأورد بعضهم أيضا على السعد ومن تبعه بأنه يلزم على قولهم الالفاظ موضوعة لنفسها ضمنا وتبعا لوضعها لمعانيها عدم صحة الحكم على المهملات وفساد التركيب فى نحو جسق مهمل أو ثلاثى وذلك لانه أثبت الوضع للنفس بالضمن والتبع لوضعها لمعانيها والوضع للمعنى فى المهملات منفى فلينتف الوضع التبعى والحكم انما يكون على موضوع وأجاب بعضهم بأنه يمكنهم التخلص بأن قولنا الوضع للنفس فى ضمن الوضع للمعنى بالنظر للمستعمل أما المهمل فالوضع للنفس فى ضمن الحكم عليه بما حكم به فتأمل (قوله لا يكون حينئذ) أى حين اذ لم يوضع اللفظ لنفسه كما ادعاه السيد وحاصل هذا الاشكال ان قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلام قطعا وآمنوا ليس فعلا قطعا والا كان مدلوله الطلب وهو غير مقصود وانما المقصود واذا قيل لهم هذا اللفظ وليس اسما والا لزم القول بوضع اللفظ لنفسه واذا لم يكن اسما ولا فعلا لم يتم حصر النحاة تركب الكلام من اسمين أو اسم وفعل فان قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلام ومع ذلك ليس مركبا من اسمين ولا من فعل واسم (قوله لانتفاء وضعه) أى لانتفاء وضعه لنفسه (قوله ولا يتأتى الكلام الخ) هذا مقول النحاة (قوله أو ما يقوم مقامهما) أى فى الاستقلال (قوله كالاسم المستقل بالمفهومية) أى وحينئذ فيكون قوله واذا قيل لهم آمنوا مركبا من فعل ومن قائم مقام الاسم (قوله ولا بد من اعتبار هذا التأويل) أى وهو كون المراد اسمين أو ما يقوم مقامهما (قوله على هذا التقدير) أى تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها (قوله لئلا يشكل ذكر الحصر) أى المستفاد من قول النحاة ولا يتأتى الكلام الخ (قوله وتعريف الكلام) أى لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحدة كلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد فهى اما اسم أو فعل أو حرف وآمنوا خارج عن ذلك وحينئذ فلا يكون قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلاما مع انه مع كلام قطعا (قوله والمبتدأ) أى وتعريف المبتدا حيث قالوا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه وهذا لا يشمل ضرب فعل ماض ومن حرف جر فهو غير جامع الخروج ما ذكر منه (قوله اللهم الا ان يقال الخ) هذا جواب آخر وحاصله ان ما ذكره النحاة من الحصر

واذا كان معنى الفعل والحرف كذلك (فامتنع الخبر عنهما) * التنبيه (التاسع الفعل مدلوله كلى) ولما ذكر فى التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر فى التنبيه التاسع جهة الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلى وأما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبة فى زمان معين الى موضوع ما نفى كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة من موضوعه وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها فجعله من أقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلى غير مستقيم

والتعاريف منظور فيه للغالب الشائع فى الاستعمال ومن غير الغالب قد يتركب الكلام من شئ ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا وقد يكون المبتدأ ليس اسما وبالجملة ماذكره النحاة منظور فيه للغالب وأما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقضا (قوله واذا كان الخ) أشار بهذا الى أن قول المصنف فامتنع الخ جواب شرط مقدر وقوله كذلك أى لا يثبت له الغير (قوله الفعل مدلوله الخ) يحتمل أن الفعل مبتدأ ومدلوله مبتدأ ثان وكلى خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الاول والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبمدلوله المدلول المطابق وحينئذ فيرد اعتراض الشارح الآتى ولو أريد بالمدلول التضمنى لم يرد الاعتراض وكذا اذا أريد المطابقى وقدر مضاف أى بعض مدلوله كلى وكذا اذا أريد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث وبمدلوله جزؤه وكانه قيل الفعل اللغوى جزؤه كلى لان من جملة جزئياته الاكل والضرب ويحتمل أن الفعل مبتدأ ومدلوله خبر أول وكلى خبر ثان ويرتكب الاستخدام فيراد بالفعل اللغوى أعنى الحدث والضمير فى مدلوله للفعل بالمعنى الاصطلاحى فكانه يقول أخبرك بان الفعل اللغوى مدلول للفعل الاصطلاحى وانه أى الفعل اللغوى كلى وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض الشارح أيضاً (قوله جهة الاشتراك بينهما) أى بين الفعل والحرف وهى الدلالة على معنى معرف لحال الغير (قوله ونسبة فى زمان معين) هذا يقتضى أن الزمان ليس جزأ لمدلول الفعل بل ظرف للنسبة وليس كذلك فالاولى أن يقول وهو الحدث والزمان المعين ونسبة الى موضوع ما وقوله فى زمان معين ظاهر فى الامر والماضى دون المضارع لاحتماله للحال والاستقبال الا أن يقال ان الوصف بالتعيين باعتبار ما تحقق من وقوع الفعل فتأمل (قوله كالحرف) أى فى كونه موضوعا للمشخصات بوضع عام كما بينه الشارح بعد بقوله فكما ان الخ لكن ما أفاده كلام الشارح من أن الفعل موضوع بوضع واحد لمجموع معناه مخالف لما ذكره المحققون من أن المشتقات موضوعة بوضعين موضوعة باعتبار مادتها وضعا

ولما كان الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية (قد يتحقق فى ذوات متعددة) صالحا لا تسابه الى كل منها (فجاز نسبته الى خاص منها) أى من كل واحد منها (فيخبر به) أى بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شئ وهو بهذا الاعتبار مسند دائما اذ قد اعتبر فى مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مسندا اليه (دون الحرف اذ تحصل مدلوله)

نوعيا وموضوعة باعتبار هيئتها للمشخصات وضعا عاما فضرب مثلا باعتبار مادته موضوع للحدث وموضوع باعتبار هيئته لكل نسبة ذلك الحدث الى فاعل ما فى زمان معين فقول الشارح بعد غير مستقيم أى على ما ذهب اليه أما على ما قاله غيره من المحققين فهو مستقيم بالنظر لوضع المادة فتأمل (قوله ولما كان الحدث الخ) اعلم أن الكلية ملزومة والاستقلال بالمفهومية لازم لها والاخبار بالشئ يتفرع عن استقلاله بالمفهومية لا عن كليته ولما كان ظاهر المصنف عكس ذلك وهو تفرع الاخبار عن الكلية أعرض الشارح عن ذلك وجعل فى كلام المصنف حذفا أشار له بقوله ولما كان الى آخره وقوله مستقلا بالمفهومية أى لكونه كليا (قوله قد يتحقق فى ذوات) أى وتتحقق جزئياته فى ذوات لان الكلى لا يتحقق فى الذوات بل المتحقق فيها انما هو جزئياته أو المراد ويتحقق فى ذوات باعتبار تحقق جزئياته فيها (قوله فجاز الخ) جواب لما المقدرة والفاء زائدة لان جواب لما لا يقترن بالفاء اذا كان ماضيا (قوله عن شئ) أى من تلك الذوات التى نسب ذلك الحدث اليها (قوله وهو) أى الفعل وقوله بهذا الاعتبار أى باعتبار كون الحدث الذى هو جزء معناه يجوز نسبته الى أى واحد من الذوات التى يتحقق فيها ثم ان قوله وهو مبتدأ وقوله مسند خبر ودائما جهة للقضية وقوله بهذا الاعتبار تعليل فى المعنى للحكم وقوله اذ قد اعتبر الخ علة لجهة القضية والاشارة بقوله ذلك راجعة للاسناد الدائم وكأنه قال والفعل مسند لأجل هذا الاعتبار واسناده على وجه الدوام لانه قد اعتبر فى مفهومه الاسناد الدائمى فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد (قوله دون الحرف) قد تقدم ان الاستقلال بالمفهومية لازم للكلية فيتفرع على كلية المعنى استقلاله بالمفهومية ويتفرع على استقلاله صحة الاخبار بداله ويتفرع على عدم الكلية عدم الاستقلال ويتفرع على عدم الاستقلال عدم صحة الاخبار فما قيل فى الفعل يقال عكسه فى الحرف فقول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال اللازم للكلية فى الفعل أى دون الحرف فانه ليس بمستقل ويلزم من عدم استقلاله عدم كليته لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم والدليل على أن قول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال قول الشارح واذا كان غير مستقل الخ فانه يدل على أن التعليل فى كلام المصنف لعدم الاستقلال واذا علمت هذا تعلم أن المصنف قد اقتصر فى كل من الفعل

أي تعقل مدلول الحرف الذي هو تحصله الذهني (انما هو بما يتحصل له) أي بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه واذا كان مدلول الحرف غير مستقل في التعقل والتحقق (فلا يتعقل لغيره) فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك * التنبيه (العاشر في ضمير الغائب وفي كليته نظر فتأمل) ووجه النظر أن الضمير مطلقا سواء كان للغائب أو للمتكلم أو للمخاطب موضوع لكل من المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد المذكر الغائب نظرا وفي بعض النسخ وفي كليته وجزئيته نظر ووجهه أن كثيرا ما يكون المرجع اليه الضمير الغائب

والحرف على ذكر الملزوم لانه اقتصر في الفعل على الكلية وهي ملزومة للاستقلال واقتصر في الحرف على نفي الاستقلال أي نفي اللازم ونفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم فتأمل (قوله أي تعقل مدلول الحرف) أي تعقله في الذهن وكان الاولى أن يزيد مع التعقل التحقق أي في الخارج فيفسر التحصل بالاثنين معا وفي عبارة الشارح أيضا ركة حيث فسر التحصل بالتعقل ثم فسر التعقل بالتحصل ففسر المعلوم بالمجهول فلو قال الشارح أي تعقل مدلول الحرف في الذهن وتحققه في الخارج انما هو الخ كان أولى (قوله بما يتحصل له) أي بالمتعلق الذي يتحصل أو متعلق يتحصل هو أي مدلول الحرف فالصلة والصفة جرت على غير من هي له وانما لم يبرز الضمير جريا على المذهب الكوفي والمراد بالتحصل الملاحظة والمعنى لان تعقل مدلول الحرف انما هو بالتبعية لمتعلق من صفة ذلك المتعلق ان معنى الحرف يلاحظ له أي لاجل ذلك المتعلق فهو يلاحظ لا لذاته بل لاجل تعرف وافادة حال ذلك المتعلق (قوله أي بتبعية ما الخ) أي بتبعية متعلق يحصل أي يلاحظ مدلول الحرف له أي لذلك المتعلق أي لاجل تعرف حاله (قوله واذا كان مدلول الحرف غير مستقل) أي في التعقل والتحقق (قوله فلا يعقل لغيره) أي فلا يعقل ثبوته لغيره لما مر من ان الثبوت للغير فرع الاستقلال (قوله التنبيه العاشر) مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس أي التنبيه العاشر هذا الذي نشرع فيه أو هذا الذي نشرع فيه التنبيه العاشر وقوله في ضمير الغائب خبر مقدم وقوله وفي كليته عطف عليه عطف تفسير وقوله نظر مبتدأ مؤخر فتعلق النظر بضمير الغيبة انما هو من حيث كليته لا من حيث ذاته والى كون العطف تفسيريا يشير الشارح في قوله فقد علم الخ حيث جعل النظر في الكلية لا في كل من المتعاطفين (قوله وفي كليته) أي أو في الحكم عليه بالكلية في الجملة أي في بعض الاحوال وهو ما اذا كان راجعا الامر كلي باعتبار توهم انه وضع لمفهوم المذكر الغائب (قوله عاما) مرادف لما قبله فهو مؤكد له (قوله فقد علم منه ان في كلية الضمير) أي في الحكم عليه بالكلية (قوله بطل) أي لان الحكم بكليته مخالف

كليا كما يكون جزئيا والحكم بانه فى أحدهما مجازاً بعيد لكثرته فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر فتأمل والحق انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمصنف انما عده من الجزئيات نظرا الى أن أكثر أئمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشئ بعينه * التنبيه (الحادى عشر) المقصود من هذا التنبيه الاشارة على التفرقة بين الاسماء التى تشابه الحرف فى التزام ذكر المتعلق وذلك مثل (ذو وفوق فان مفهومهما كلى لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانالا يستعملان (الخ)

لوضع الواضع ولا مستند له الا التوهم المذكور على أن التوهم المذكور يتأتى فى الموصول والحرف لان التوهم باب واسع (قوله كليا) أى كما فى قولك جاءنى انسان فأكرمته وقوله كما يكون جزئيا أى كما فى قولك جاءنى زيد فأكرمته (قوله والحكم الخ) جواب عما يقال لا نظر فى الحكم بكليته أو جزئيته لانه على تقدير اذا حكمنا بكليته كان استعماله فى الجزئى مجازا وعلى تقدير اذا حكمنا بجزئيته كان استعماله فى الكلى مجازا (قوله والجزم بكليته وجزئيته) الواو بمعنى أو (قوله والحق انه قد يكون الخ) اعترض بأن الاولى تفريعه على ما قبله بالفاء وأجيب بأنه ترك التفريع اشارة الى أن ما قاله حق ولو قطع النظر عما قبله ولم يلتفت اليه ولو فرع بالفاء لافاد ان حقيته قاصرة على النظر لما قبله (قوله انه قد يكون كليا) أى اذا كان مرجعه كليا وقوله وقد يكون جزئيا أى اذا كان مرجعه جزئيا وعلى هذا فضمير الغائب موضوع للمشخصات بوضع وللامر الكلى بوضع فهو مشترك وما مر من أن الضمير مطلقا موضوع للمشخصات فهو مجاراة للمتن على خلاف التحقيق (قوله نظرا الى أن أئمة اللغة عدوا الخ) أى نظر العد أهل اللغة لا لكونه هو الحق فى الواقع (قوله والمصنف انما عده) أى فى التقسيم من الجزئيات (قوله واعتبروا فيها) أى فى المعارف الجزئية أى الحقيقية (قوله ما وضع لشئ بعينه) أى لشئ معين واعترض بأن عده من المعارف لا يتوقف على اعتبار الجزئية الحقيقية فيه وذلك لان التعيين المعتبر فى المعارف أعم من النوعى والشخصى ألا ترى ان المعرف بلام العهد الخارجى معين بالشخص والمعرف بلام العهد الذهنى معين بالنوع نحو ادخل السوق اذا كان فى البلد أسواق فتأمل (قوله والاشارة على التفرقة) ضمن الاشارة معنى التنبيه فعداها بعلى والا فالاشارة حقها التعدى بالى (قوله بين الاسماء التى تشابه الحرف) أى وبين الحرف وحذفه للعلم به اذ ليست التفرقة بين الاسماء المشابهة للحرف بعضها مع بعض بل بينها وبين الحرف (قوله من جهة الى آخره) متعلق بقوله تشابه الحرف (قوله لانهما بمعنى صاحب وعلو) أى وضعا وهما كليان والمعتبر فى الكلية المعنى الموضوع له وحينئذ فهما

الا في جزئيين) اضافيين بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع بل بمجرد استعمالهما في الجزئيين الاضافيين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين أيضاً كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة ولذا لا يصح أن يحملا على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلي فظهرت التفرقة بينهما و بين الحرف اذ معنى الحرف جزئي مشخص كما بين * التنبيه (الثاني عشر لا يريبك) أي لا يوقعك في ريبة وشك (تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض) أي تناوب بعضها مكان بعض وان قرئ بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض على أن جملة حال مؤكدة

داخلان فيما مدلوله كلي (قوله الا في جزئيين) الا في معنيين جزئيين (قوله الذي هو الصاحب والعلو) أي مطلق صاحب ومطلق علو (قوله لعروض الاضافة) علة للحصر المذكور أي لاجل الاضافة العارضة لهما لاجل التوصل بهما للوصف بالمضاف اليه (قوله فلا يكونان الى آخره) أي واذا علمت أن مفهومهما الموضوعين له كلي وانهما لا يستعملان الا في جزئيين تعلم أنهما لا يكونان جزئيين بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال (قوله كما تقول الانسان ذو نطق) أي وكما تقول الانسان فوق الارض وهذان مثالان لاستعمالهما في الجزئيين الاضافيين اللذين هما كليان لان صاحب النطق أخص من مطلق صاحب والعلو فوق الارض أخص من مطلق علو وصاحب النطق والمستعلي على الارض هو الانسان وهو جزئي اضافي لاندراجه تحت الحيوان وهو في ذاته كلي ومثال استعمالهما في الجزئيين الاضافيين اللذين هما جزئيان حقيقيان نحو زيد ذو نطق و زيد فوق السطح لان زيد المتصف بالنطق والعلو على السطح جزئي اضافي لاندراجه تحت الانسان وهو في ذاته جزئي كلي حقيقي (قوله ولذا) أي ولاجل تحقق استعمالهما في الجزئي الاضافي غير الحقيقي كما في قولك الانسان ذو نطق وفوق الارض (قوله لا يصح أن يحملا) أي في قول المصنف وان كانا لا يستعملان الا في جزئيين على الجزئي الحقيقي لاقتضائه عدم استعمالهما في الجزئي الاضافي غير الحقيقي مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق (قوله على ما يتبادر الخ) متعلق بيحملا أي ان الحمل على الجزئية الحقيقية وان كان هو المتبادر من المقابلة بالكلي لا يصح للاقتضاء المذكور (قوله اذ معنى الحرف جزئي) أي وهذه الاسماء معناها الموضوعة له كلي وانما عرضت لها الجزئية بحسب الاستعمال (قوله أي تناوب بعضها الخ) أي وقوع بعضها موقع بعض وفي هذا اشارة الى أن بعضها في كلام المصنف بالجر بدل من الالفاظ بدل بعض من كل وان المبدل منه في نية الطرح (قوله وان قرئ) أي بعضها بالضم والاولى بالرفع لان الضم من ألقاب البناء و بعضها معرب لا مبني (قوله على ان الجملة حال مؤكدة) أي لما فهم من تعاور

(اذالمعتبر الوضع) ختم الرسالة بدفع ماعسى أن يخطر ببعض الاوهام وهو أن الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية وأمثالها للالفاظ انما هو باعتبار مااستعمل فيها من المعانى فاذا قلت مثلا جاءنى ذومال وأردت به زيدا فيحتمل أن يتوهم انه جزئى لاستعماله فى الجزئى وكذا اذاانحصر فى بلدة حفظ التوراة فى زيد فقلت الذى حفظ التوراة فى هذه البلدة حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ أعلام شخصية لاتحاد المراد من كل منها ومن العلم الشخصى ووجه الدفع ماذكر أن المعتبر فى الالفاظ هو حال الوضع والموضوع له فى ذوأمر كلى وان استعمل ههنا فى مشخص فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئى لوضعه لذلك المشخص وكذا الحال فى مثل هذه الصورة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله وأصحابه الائمة الاعلام

الالفاظ بمعنى تناوب بعضها مكان بعض أى وقوعها موقعه وانت خبير بأن الشارح قد جعل بعضها فاعلا بواقعا لا مبتدأ وحينئذ فليست الحال جملة بل مفردة وهى واقعا وأجيب بأن قول الشارح واقعا الخ حل معنى لاحل اعراب كما يشير له قوله والمعنى تناوبها الخ (قوله اذالمعتبر الوضع) أى المنظور اليه فى الحكم بالكلية والجزئية وغيرهما مما تقدم كالعلمية والموصولية الحال الوضعى لاالاستعمالى وهذا التنبيه كالدليل للتنبيه السابق (قوله ببعض الاوهام) الباء بمعنى فى وأراد بالاوهام الاذهان وليس المراد بالوهم الطرف المرجوح المقابل للظن (قوله من المعانى) بيان لما أى انما هو باعتبار المعانى التى استعملت الالفاظ فيها فالصلة جرت على غير من هى له لان ماواقعة على المعانى والمتصف بالاستعمال الالفاظ ولم يبرز جريا على المذهب الكوفى لامن اللبس (قوله ان هذه الالفاظ الخ) كانه أراد بالجمع مافوق الواحد والا كان حقه أن يقول ان هذين اللفظين وهما ذو والذى (قوله والموضوع له فى ذوأمر كلى) أى وهو صاحب وحاصله ان الموضوع له فى الذى الجزئيات المستحضرة بقانون كلى وهو مفرد مذكر والانحصار فى زيد قرينة معينة للمراد من تلك الجزئيات بخلاف زيد فانه موضوع لجزئى معين فزيد يصدق عليه تعريف العلم الشخصى دون الذى وان اتحد المراد منهما وكذلك ذو فى المثال وزيد وان اتحدا فى المراد منهما لكن الاول كلى والثانى جزئى (قوله فى مثل هذه الصورة) أى وهى ذومال المراد به زيد نحو جاءنى ذو علم وأردت به عمرا وهذا آخر مايسر الله جمعه من تقرير شيخنا العلامة المرحوم الشيخ على الصعيدى العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان وأسأل الله الكريم المنان ذا الفضل والاحسان أن ينفع به الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ تم طبع الحاشية النفيسة المشتملة على التحقيقات المنيفة والتدقيقات الشريفة ﴾

